

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: الدراسات الإقليمية

تخصص: دراسات إفريقية

ازدحامات الإستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التنمية لدول إفريقيا  
نيجيريا نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذة:

برحو سهيلة

إعداد الطالب:

قرطوبة حمزة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ/ حسام حمزة..... رئيسا

الأستاذة/ برحو سهيلة..... مشرفا

الأستاذ/ بللوة ياسين..... عضوا مصححا

السنة الجامعية:

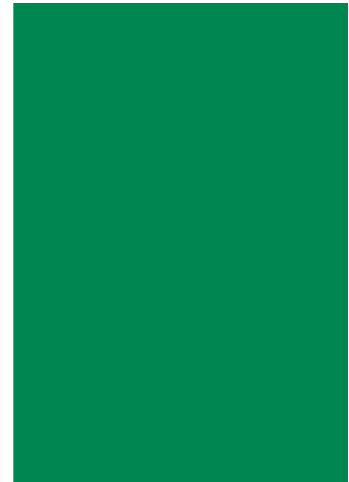
2017/2016

الملحق رقم (01) شعار دولة نيجيريا و العلم

الشعار



العلم



الملحق رقم (02) التقسيم الاداري لنيجيريا



## مقدمة الفصل

يمكن فهم ظاهرة اقتصادية ما في تحديد مصطلحاتها بشكل دقيق و أكثر وضوح، و يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر مثله مثل الظواهر الاقتصادية الأخرى بصعوبة ضبط تعريفه و تحديد مختلف الجوانب المحيطة به نظرا لتأثيره الواسع النطاق الذي يمس الجوانب الاقتصادية، السياسية الاجتماعية، التكنولوجية، و حتى الثقافية و المعرفية.

### المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مختلف التعريفات و المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و بالتطرق كذلك لمختلف الأشكال التي يظهر بها الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة له.

### المطلب الأول: تعريف الاستثمار و أشكاله

قبل التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر يجب التعرض أولاً و تحديد مفهوم الاستثمار، المصطلح الذي كثيراً ما يرتبط ليس فقط بالاقتصاد بل بالعديد من الجوانب الاجتماعية، الثقافية، و السياسية منها، فهو يعتبر محور و عجلة النمو، الازدهار، التطور التكنولوجي، و التصرف و التحكم في السياسات المحلية منها و الدولية. فماذا نقصد بعملية الاستثمار؟

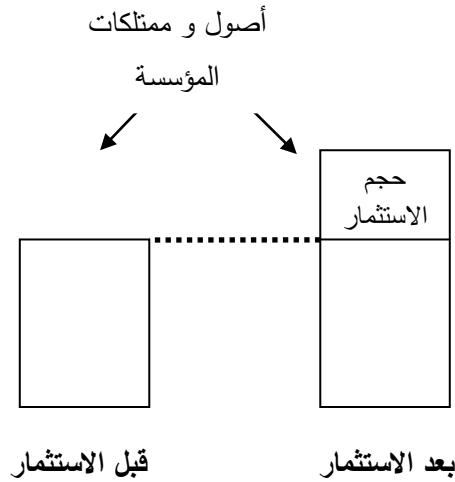
- توجد العديد من التعريفات الخاصة بالاستثمار، فمن وجهة النظر الاقتصادية يمكن تعريفه بأنه: " استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات إنتاج السلع و الخدمات، و المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو

تجديدها"<sup>1</sup>، من خلال التعريف يتضح لنا أن الاستثمار يمثل توظيفاً لعوامل الإنتاج<sup>2</sup> و هو مرتبط بمدخرات الأفراد أو المؤسسات، و يهدف أساساً إلى:- المحافظة على المستوى الحالي للإنتاج؛ تجديد الطاقات الإنتاجية.

أما من وجهة النظر المالية فهو يعبر عن " تدفق مالي يغير أصول المؤسسة ليصبح ممتلكات"<sup>3</sup>

يمكن التعبير عنه وفق الشكل التالي:

### الشكل رقم (1.1): مفهوم الاستثمار



Source : Nathalie Taverdet-Popiolek, Guide du choix d'investissement, Éditions d'Organisation, 2006, p02

من خلال الشكل يتضح لنا أن عملية الاستثمار تشكل توظيفاً لموارد مالية و تجهيزات معينة في وقت معين بانتظار عوائد مالية أو زيادة في أصول المؤسسة، بعبارة أخرى يعبر عن تضحية انية لموارد معينة في سبيل الحصول على عوائد مستقبلية.

<sup>1</sup> طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 1997، ص37.

<sup>2</sup> عوامل الإنتاج: مختلف الموارد الضرورية لإنتاج السلع و الخدمات و هي: الأرض، العمل (المورد البشري)، المال.

<sup>3</sup> Nathalie Taverdet-Popiolek, Guide du choix d'investissement, Éditions d'Organisation, 2006, p02.

أشكال الاستثمار: يصنف الاستثمار إلى عدة أشكال يمكن حصرها حسب وظيفة الاستثمار و

حسب طبيعته كما يلي:<sup>1</sup>

أشكال الاستثمار حسب وظيفته:

- استثمارات التجديد: هدفها المحافظة على قدرة المؤسسة الانتاجية، تظهر عند عمليات

الاستغلال و الانتاج.

- استثمارات انتاجية: تخلص إلى تخفيض مصاريف الإنتاج، بتجديد المنشآت و تحسين التقنيات

المستخدمة في العملية الإنتاجية.

- استثمارات تنموية: لزيادة القدرة الانتاجية، باقتناء منشآت تزيد من حجم الإنتاج.

أشكال الاستثمار حسب طبيعته:

- الاستثمارات المادية: و تتمثل في حيازة المباني و مختلف المنشآت الملموسة.

- الاستثمارات غير مادية: كحيازة براءة اختراع فهي استثمارات غير ملموسة.

- الاستثمارات المالية: ك شراء الاسهم و السندات و توظيف الأوراق المالية في البنوك.

كما يمكن تصنيف الاستثمار إلى استثمارات محلية تقوم بها المؤسسات أو الدولة داخل الوطن

بغض النظر عن أهدافها أو طبيعتها الاقتصادية أو التنموية، و استثمارات دولية و هو الموضوع

محل دراستنا فما هي طبيعته و أشكاله؟ هذا ما سنستعرضه في المطلب التالي.

<sup>1</sup> Nathalie Taverdet-Popiolek, Op-cit, p09-10.

## المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتعدد وجهات النظر الخاصة به، إلا أن التعاريف الأكثر شيوعا و استخداما هي تلك الخاصة بالمنظمات الدولية الرسمية، فحسب صندوق النقد الدولي (Fond Monétaire International) « الاستثمار الأجنبي المباشر هو الحصول على فائدة دائمة في مصالح تسيير مؤسسة. الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم على امتلاك أصول لسنوات معينة بهدف التمكن من التأثير في تسيير هذه الأصول»<sup>1</sup>

و تعرفه منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية Organisation de Coopération et du Développement Economique) « الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل فئة من الاستثمار الدولي، حيث يسمح لمؤسسة ما بالحصول على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر»<sup>2</sup>

تجدر الإشارة هنا إلى أنه توجد العديد من التسميات لهذا النوع من الاستثمار، فهناك من يسميه الاستثمار المباشر الدولي من هؤلاء الرواد نجد (Bernard-Raymond, Bertrand و Bernard-hugonnier)، في دراسات أخرى تم استخدام كلمة "في الخارج" عوضا عن "الدولي" لتصبح التسمية "الاستثمار المباشر في الخارج" و من بين هؤلاء الذين تزعموا هذه التسمية (Charle Kind Peter .H -Luider) في كتابيهما "الاقتصاد الدولي"، إلا أن التسمية الأكثر انتشارا و اعتمادا هي "الاستثمار الأجنبي المباشر" المستخدمة لدى معظم المؤسسات الدولية و منظري الاقتصاد.

و يعرف أيضا حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية و التطوير (CNUCED) « الاستثمار الأجنبي المباشر هو تلك العملية التي تتحصل بواسطتها المؤسسة على إمكانية التأثير و المراقبة على نشاط أو تسيير مؤسسة مقيمة في بلد آخر»<sup>3</sup>

<sup>1</sup> <http://www.worldbank.org>

<sup>2</sup> OCDE, Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, Glossaire de l'investissement direct international, [www.oecd.org/daf/investissement](http://www.oecd.org/daf/investissement) page 09.

<sup>3</sup> Nations Unies, World investment report 2008, CNUCED, Genève 2008, p249.

و حسب التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- إنشاء أو امتلاك مؤسسة أو وحدة اقتصادية في الخارج.
- امتلاك نسبة معينة من رأسمال مؤسسة الأجنبية موجودة أصلا ( نسبة المساهمة  $\leq 10\%$  )، الذي يعطي للمستثمر الأجنبي الحق في تسيير المؤسسة الأجنبية المستثمر فيها.
- إعادة استثمار الفوائد المجنية لفرع مؤسسة معينة موجودة في الخارج.
- مختلف العمليات التي تتم بين المؤسسة الأم لمؤسسة متعددة الجنسيات و فروعها في الخارج ( زيادة في رأسمال المؤسسة، قروض، ...).

بعد عرض التعاريف الخاصة بالمنظمات الدولية، سنعرض الآن تعارف مختلف رواد و أهم الكتاب في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب فريد النجار: "يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة و متغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية المختلفة"<sup>2</sup> حيث يعرفه J.Mucchielli « الاستثمار الأجنبي المباشر يعرف بأنه امتلاك نسبة معينة من رأسمال مؤسسة أجنبية الشيء الذي يسمح لها ببعض المراقبة على قرارات المؤسسة بمعنى امتلاك الحق في تسيير المؤسسة الأجنبية»<sup>3</sup>

أما أبو قحف عبد السلام فيعرفه بأنه « ذلك الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مؤسسة معينة هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المؤسسة مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة

<sup>1</sup> Denis tersen.JEAN-luc bricout, Investissement international, Armand colin/masson, 1996, paris. P6

<sup>2</sup> فريد النجار, " الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي " , مؤسسة شباب الجامعة, مصر, 2000, ص24.

<sup>3</sup> Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Economie internationale, édition Dalloz 2005, p249

والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمؤسسة الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجيا و الخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة»<sup>1</sup> من خلال الطرح السابق نستنتج النقاط الرئيسية التالية التي يحوم حولها مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر:

- **المستثمر الأجنبي:** هي وحدة مؤسساتية مقيمة في اقتصاد ما، تتحصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على 10 % على الأقل من حقوق التصويت لمؤسسة أو عدة مؤسسات مقيمة في اقتصاد آخر. المستثمر المباشر يمكن أن ينتمي إلى قطاع اقتصادي و يمكن أن يكون: شخص عادي، مجموعة أفراد عاديين تربطهم علاقة، مؤسسة خاصة أو عمومية، مجموعة مؤسسات مرتبطة فيما بينها، تنظيم إداري عمومي.<sup>2</sup>

- **الإقامة:** الشخص المقيم هو:

- كل فرد معنوي له حقوق و واجبات في التراب الوطني.  
 - كل فرد معنوي له حقوق وطنية خاصة، لمختلف أنشطته التي يمارسها في الإقليم الوطني الداخلي.

- كل فرد معنوي له حقوق أجنبية، لأنشطة مؤسسته الكائنة في الإقليم الوطني.

- **المصلحة الدائمة:** تدل علي وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي و المؤسسة المستثمر فيها، بامتلاك الحق و القدرة على التأثير و اتخاذ القرارات

**الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار في المحفظة :**

<sup>1</sup> أبو قحف عبد السلام ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة مصر 1989 ص13  
<sup>2</sup> OCDE, op-cit, p10

من المهم رفع اللبس الذي يخص الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار في المحفظة أو ما يعرف بالاستثمار المالي أو المحفظة الاستثمارية. أولاً يعرف الاستثمار في المحفظة بأنه " مجموع الحيازات في كل أشكال المستندات، الأسهم، رؤوس الأموال التي يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاكها و توظيفها في الخارج"<sup>1</sup>

“ الاستثمار في المحفظة يكمن في مساهمة المستثمر في رأسمال مؤسسة معينة و يتوقع من المساهمة عائد مالي بدون المساهمة في إدارتها، في هذه الحالة يعرف بالاستثمار في المحفظة”<sup>2</sup>

إنّ حدود التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المحفظي أو كما يعرف أيضا بغير المباشر تكون وفق عتبة الملكية المشار إليها سابقا (10%) من رأسمال المؤسسة المستثمر فيها، و التي تشكل الحد الأدنى من الرأس مال الواجب على المستثمر الأجنبي امتلاكه عبر مساهمته في المشروع الاستثماري الذي يراد إنجازه. فإن كانت نسبة مساهمته (المستثمر الأجنبي) في رأسمال المؤسسة المحلية تساويها أو أكثر من (10%) فاستثماره مباشر، و إذا كانت النسبة أقل من ذلك فإنه يكون غير مباشر بمعنى ليس للمستثمر الأجنبي حق ممارسة الرقابة أو الإشراف أو اتخاذ القرار في المؤسسة أو الوحدة محل الاستثمار

### المطلب الثالث: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية دولية تمس جميع الأبعاد التنموية للبلدان المستضيفة له، و لعل ما يميزه هو اتخاذه للعديد من الأشكال إذ يتجلى في العديد من الأنواع. ولقد اختلف منظري الاقتصاد في تحديد أشكاله.

<sup>1</sup>FMI /OCDE (2002), Glossary of foreign direct investment terms and definitions.

<sup>2</sup> Arvind and U.Phatak, Managing multinational corporations , Preager Publisher USA 1974, p73

بالنسبة لعبد السلام أبو قحف، فهو يرى أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي ينطوي على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعاً للتسويق أو البيع أو التصنيع أو الإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي و منه صنّفه إلى أربعة أنواع:<sup>1</sup>

- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي؛

- الاستثمار المشترك؛

- الاستثمار في المناطق الحرّة؛

- مشروعات أو عمليات التجميع.

اعتبر فريد النجار أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي يتّخذ الصيغ التالية:<sup>2</sup>

الشركات متعدّدة الجنسيات، الشركات المشتركة، الاستثمار في إنشاء فروع للشركة الدولية، الاستثمار في الفروع الفرانشايز، وكلاء التوزيع، الاستثمار في عمليات تسليم المفتاح، المحاصة الدولية و العقود المؤقتة، عقود الإدارة، المعونات الفنية و المنح، الصفقات المتكافئة، الاستيراد و التصدير المباشر.

### 1- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هو استثمار أجنبي مباشر يقضي بإنشاء مستثمر أجنبي لفرع أو مؤسسة أو وحدة إنتاجية في الخارج. يرى (Denis Tersen) أن هذا الاستثمار يتمثل في إنشاء وحدة إنتاجية جديدة في الدولة المضيفة، و قد كان الشكل الأساسي إن لم نقل الوحيد للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم حتى

<sup>1</sup> عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي"، ..... ص 481.

<sup>2</sup> أنظر، فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 24-29.

سنوات السبعينات.<sup>1</sup> و يعتبر النوع الأكثر تفضيلا لدى المستثمرين الأجانب لأنهم يمتلكون وفقه حرية التصرف و القرار في وحداتهم المملوكة بالكامل، و تبدي العديد من الدول خاصة منها النامية تحفظا كبيرا من هذا النوع نظرا لفقدان امكانية التصرف و المراقبة على هذه الفروع الأجنبية على غرار الجزائر التي تفرض على المستثمرين الأجانب قاعدة (49/51)، القاعدة التي تمنع المستثمرين الأجانب من التملك المطلق لمؤسسات في الجزائر، إذ يوجبهم القانون إشراك مستثمر جزائري نوا شخصية معنوية أو خاصة.

تسعى الشركات العالمية في بحثها عن الأسواق إلى تصريف فوائض المخزون، و بغرض التوسع و النمو و تحقيق أرباحا إضافية و التخلص من تكنولوجيا متقدمة أو القيام بالتجارب العملية في دولة مضيضة أو التخلص من الضرائب المرتفعة في دولة المقر الرئيسي أو غير ذلك، و يتم ذلك عن طريق إنشاء فروع للشركة في دولة أخرى.<sup>2</sup>

## 2- الاستثمار المشترك (joint-venture):

هو اتفاق تعاقدى مشروط و الذي يتفق فيه طرفان على الأقل بممارسة نشاط اقتصادي بالتشارك و التقاسم في رأس المال و الأرباح و الخسائر و تكاليف الاستغلال. هي وحدة تشبه مؤسسة خواص، و في العموم الشركاء ليس لهم الرغبة في مواصلة هذه العلاقة بمجرد بلوغ الهدف المحدد سلفا، الاستثمار المشترك لا يقتضي بالضرورة إنشاء شخصية معنوية. السؤال الخاص بما إذا كانت الوحدة الناتجة عن الاستثمار المشترك شبه مؤسسة راجع إلى العقود المبرمة بين المشتركين من جهة و إلى النصوص القانونية من جهة أخرى، الاستثمار المشترك (coentreprise) هو شبه مؤسسة إذا أوفت الشرط المتعلق باعتبارها وحدة مؤسساتية خصوصا

<sup>1</sup> Denis Tersen J.L.Bricout, Op-cit, p6.

<sup>2</sup> فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص25.

إذا كان نظامها المحاسبي مميزا، و في المقابل إذا كان كل العمليات يتم في الواقع إنجازها فرديا من طرف الشركاء في هذه الحالة لا يمكن اعتبارها وحدة مؤسساتية.<sup>1</sup>

يشكل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر تعاقدًا طويل الأجل بين طرفين ليس فقط في رأس المال بل أيضا في تقاسم المسؤوليات و الأعمال الادارية بين أطراف الاستثمار. و هذا النوع تفضله العديد من الدول النامية على غرار الجزائر لأنه يسمح لها بمراقبة نشاط المستثمر الأجنبي.

### 3- الاقتناء و الاندماج (fusion-acquisitions):

تعد عمليات الاندماج و الاقتناء أكثر أوجه الاستثمار الاجنبي المباشر المنتشرة حاليا لهذا السبب قمنا بربطها في نفس العنوان.

حسب (OCDE) يعرف الاندماج بأنه " نتكلم عن الاندماج عندما تقوم مؤسستان ( أو أكثر) بالتوحد، في عوض أن تبقى منفصلة، و يظهر هذا الاندماج في إطار مؤسسة واحدة و جديدة من أجل الاستفادة من أثر التعاضدية".<sup>2</sup> يتضح لنا من التعريف أن دمج مؤسستين على الأقل أو أكثر ينتج عنه انصهار و تلاشي المؤسسات المندمجة في شكل مؤسسة جديدة و اختفاء المؤسسات القديمة. أما الاقتناء فهو " هي عملية تتم بين مؤسسات مستقلة، وفق شروط معروفة بالسوق و تقوم به المؤسسة بما يوافق مصلحتها، حيث تشتري المؤسسة عناصر أصول و خصوم المؤسسة المعنية بعملية الاقتناء. في بعض الحالات المؤسسة المقتناة تصبح جزءا للمؤسسة المقتنية".<sup>3</sup>

و قد سجلت قيمة هذه العمليات ارتفاعا كبيرا قدرت قيمته في سنة 2015 بـ 721 مليار دولار من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بـ 1.76 ترليون دولار و هي أعلى نسبة قيمة

<sup>1</sup> OCDE, Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux, QUATRIÈME ÉDITION 2010, p257.

<sup>2</sup> Idem, p262.

<sup>3</sup> Idem, p255.

سجلتها عمليات الاندماج و الاقتناء التي كانت سنة 2007 بقيمة 461 مليار دولار، و قد بلغت 432 مليار دولار سنة 2014 و 262 مليار دولار سنة 2013.<sup>1</sup>

تمثل هذه الأنواع الأشكال المباشرة للاستثمار الأجنبي، كما يمكن للاستثمار الأجنبي أن يتخذ صيغا أخرى في شكل استثمارات أجنبية غير مباشرة. تعد نسبة المساهمة في رأس المال نقطة التفرقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر كما يمكن أن لا يمتلك المستثمر الأجنبي رؤوس أموال في المؤسسة الوطنية محل الاستثمار كعقود الترخيص، و عقود الادارة. نذكر أهمها فيما يلي:

#### - عقود الترخيص و الامتياز :

تعتبر التراخيص، امتيازات الإنتاج أو التصنيع أو استخدام العلامات التجارية أحد الأساليب التي يمكن للمؤسسة المتعددة الجنسيات أن تتقل إنتاجها أو أنشطتها من نطاق الدولة الأم إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى إنفاق استثماري، و تراخيص الإنتاج أو التصنيع هي عبارة عن اتفاق أو عقد تقوم المؤسسة بمقتضاه التصريح لمستثمر أو أكثر بالدولة المضيفة ( قطاع عام أو خاص) لاستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية و نتائج أبحاثها، و ذلك مقابل عائد مادي معين.<sup>2</sup>

#### - عقود الإدارة و التسيير :

هي أن يتفق الطرفان المحلي الممثل في المؤسسات الخاصة أو العمومية مع مستثمر أجنبي على إدارة و تسيير مؤسسة معينة أو هيكل معين في مؤسسة محل الاستثمار وفق عوائد مالية محددة.

#### - عقود المفتاح في اليد :

<sup>1</sup> Nations Unites, World investment report 2016, CNUCED, Genève 2016, p207.

<sup>2</sup> عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص494

يعبر عن اتفاق يبرمه الطرفان الاجنبي و المحلي لإنجاز مشروع معين أو منتج معين مقابل عوائد مالية محددة مسبقا. و هو يختلف عن عقود الادارة و التسيير، " في عقود التسيير يتحقق التدخل الأجنبي ميدانيا و يستقر بعدها بمجرد تحقيق الاستثمار المبدئي، في حين في إطار عقود المفتاح في اليد فإن التدخل الأجنبي ينتهي بمجرد إتمام إنشاء المشروع الاستثماري من خلال وحدة الإنتاج، مركب صناعي، هياكل قاعدية"<sup>1</sup>

### - العقود المبرمة في مجال البترول و الموارد الطبيعية:

بموجبها تقوم مؤسسة أجنبية بدور المنفذ لعمليات الاستكشاف والتقيب إما عن البترول أو الغاز أو الموارد الطبيعية الأخرى و القيام بعملية الإنتاج وذلك لصالح مؤسسة محلية، هذه الأخيرة تبقى تتمتع بحق الملكية والإدارة و اتخاذ القرار. مثل ما قامت به الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث أبرمت العديد من العقود في هذا المجال مع بعض المؤسسات البترولية العالمية و على رأسها الشركات الأمريكية و البريطانية و الفرنسية.

كل هذه الأنواع و أخرى تشكل الطريقة التي يتغلغل بها المستثمرين الأجانب إلى الدول المضيفة، يتضح لنا أن نسبة مساهمة المستثمر الأجنبي هي وجه التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر عن نظيره غير المباشر. و تعد المؤسسات المتعددة الجنسيات الآليات و الهياكل التي يتم وفقها الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ تعد المنظمات الممارسة لهذا النوع من الاستثمار، فما هي المؤسسات المتعددة الجنسيات ؟ و ماذا يؤهلها عن بقية المؤسسات لممارسة الاستثمار الأجنبي المباشر؟ هذا ما سنتطرق له في المبحث القادم.

<sup>1</sup> B. hugonnier, " investissements directs coopération international et firmes multinationales" édition: Economica, paris, 1984, P 19.

## المبحث الثاني: المؤسسات المتعددة الجنسيات

لقد تميزت العلاقات الاقتصادية الدولية بانتشار ظاهرة التدويل و هذا راجع بالدرجة الأولى لعولمة الأنشطة الاقتصادية على المستوى الدولي، المؤسسات المتعددة الجنسيات اعتبرت من قبل معظم الباحثين العامل الرئيسي لممارسات الاستثمار الدولي و انتشار ظاهرة العولمة، باعتبار أن المؤسسات المتعددة الجنسيات تقوم بتفكيك عملية الإنتاج و إعادة تركيبها في دولة أخرى تسمى بالدولة المضيفة للمؤسسات المتعددة الجنسيات و نشاطها الذي يسمى كما رأينا سابقا بالاستثمار الأجنبي المباشر. سنتعرض في هذا المبحث إلى ماهية المؤسسات المتعددة الجنسيات و دورها في تدويل الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم خصائصها التي سمحت لها بذلك.

## المطلب الأول: تعريفها و تطور نفوذها على المستوى الدولي

قبل التطرق إلى مفهوم المؤسسات المتعددة الجنسيات تجدر الإشارة إلى أنه عند تصفحنا للكتب و مواقع المنظمات الدولية على غرار (OCDE, FMI) وجدنا العديد من المصطلحات الخاصة بهذا النوع من المؤسسات، فهناك من يسميها بالمؤسسات، الشركات، المنظمات، و المجمعات من جهة، و بالعابرة للقارات، الدولية، متعددة الجنسيات، العالمية، و متعددة القوميات من جهة أخرى، و سنعتمد في دراستنا على مصطلح المؤسسات المتعددة الجنسيات لأنه الأكثر انتشارا و استعمالا.

يعرفها كل من M.Delapierre et C.Milelli " هي مؤسسة تمارس أنشطتها في عدة بلدان، و هي مكونة من المؤسسة الأم في البلد الأصلي، و الفروع في البلدان المضيفة"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> M.Delapierre C.Milelli, les firmes multinationales des entreprises au cœur d'industries mondialisées, Vuibert 1995 Paris, p 13

تعرفها منظمة (UNCTAD) بأنها "مؤسسات تنشط في عدة أقاليم اقتصادية و لكنها تستغل كوحدة متكاملة"<sup>1</sup>; تصنيف المنظمة " هي مؤسسات متحدة أو غير متحدة مكونة من المؤسسة الأم و فروعها الأجنبية. المؤسسة الأم هي من تراقب أصولها في وحداتها المتواجدة في البلدان الأجنبية، تقوم بالحيازة على نسبة معينة من رأس مالها، هذه النسبة تكون 10% أو أكثر من الأسهم أو حقوق التصويت"<sup>2</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن المؤسسات المتعددة الجنسيات هي مؤسسات بالمعنى الاقتصادي المتعارف عليه حيث تعرف المؤسسة بأنها " وحدة تنظيمية غايتها الإنتاج"<sup>3</sup> و تحقيق الأرباح، فهي تنظيم مركب من موارد مالية و بشرية و منشآت قاعدية، تتميز بالحجم الكبير و لها مركز يسمى بالمقر الرئيسي أو المؤسسة الأم و تمتلك فروع في دولتين أو إقليمين على الأقل، هذه الأنشطة التي تمارسها خارج دولتها الأصلية تسمى كما سبق و رأينا بالاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن استخلاص النقاط التالية:

- الفروع الأجنبية، و التي تعبر عن وحدات إنتاجية تابعة للمؤسسة الأم، أو قيمة مساهمة المؤسسة الأم في مؤسسات أجنبية.
- الحجم، إذ تعتبر المؤسسات المتعددة الجنسيات ذات قدرات و إمكانيات هائلة تخولها القدرة على المنافسة و اختراق الأسواق الدولية.

<sup>1</sup> OCDE, Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux, QUATRIÈME ÉDITION 2010, p261.

<sup>2</sup> CNUCED, World investment report 2008, Geneva 2008, p 249.

<sup>3</sup> OCDE, Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux, QUATRIÈME ÉDITION 2010, p260

- الرقابة، حيث تمتلك المؤسسة الأم المقيمة في البلد الأصلي حق الرقابة و اتخاذ القرار في فروعها الأجنبية.

- التدويل، بنقل مختلف الأنشطة، الأموال، الموارد البشرية، التكنولوجيا، و مختلف عناصر الإنتاج و المنتجات النهائية و المواد الأولية بين المؤسسة الأم و فروعها.

### المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المتعددة الجنسيات

تتميز المؤسسات المتعددة الجنسيات بالعديد من الخصائص التي تجعل منها محركا للنمو الاقتصادي الدولي و حتى على مستويات الدول النامية، هذه الخصائص هي ما يمكنها من خرق الأسواق و التحكم في اقتصاديات الدول المضيفة لها، نحصر هذه الخصائص فيما يلي:

1- **الحجم الكبير:** تعد أهم خاصية تتميز بها المؤسسات المتعددة الجنسيات، حيث تتوفر على إمكانيات مالية، بشرية، و تكنولوجية هائلة. أهم المؤشرات التي تؤكد هذه الخاصية ما يلي:

- **مساهماتها في الاقتصاد الدولي:** تواصل نمو الإنتاج الدولي مع تعاظم دور المؤسسات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد الدولي السائر في طريق العولمة، و تدل التقديرات على أن هناك نحو 250000 مؤسسة متعددة جنسيات و قرابة 850000 مؤسسة أجنبية منتسبة لها في العالم، بلغ رقم أعمالها قرابة 19 تريليون دولار سنة 2001 و هو أعلى بمقدار الضعف من قيمة الصادرات العالمية.<sup>1</sup> و تشير دراسات الأونكتاد إلى أن أفضل 100 مؤسسة متعددة الجنسيات في العالم تمتلك في المتوسط أكثر من 500 فرع أجنبي في أكثر من 50 دولة في العالم، إجمالاً تمتلك أفضل 100 مؤسسة متعددة الجنسيات في العالم حوالي 55000 فرع

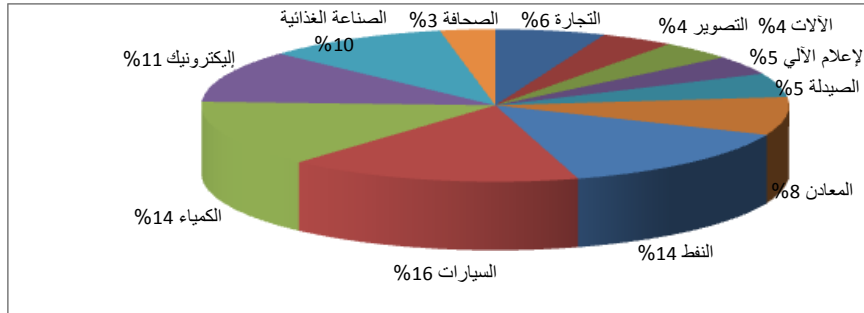
<sup>1</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2002، استعراض عام، الأمم المتحدة جنيف 2002، ص01.

أجنبي.<sup>1</sup> من خلال الطرح السابق يتضح لنا أهمية المؤسسات المتعددة الجنسيات و تأثيرها على تطور التبادلات الدولية و الاقتصاد العالمي.

- **حجم اليد العاملة:** قدرت UNCTAD حجم اليد العاملة الموظفة من قبل المؤسسات المتعددة الجنسيات بـ 25.1 مليون عامل في الفروع الأجنبية سنة 1990 ليبلغ 70 مليون عامل سنة 2006، و قد بلغ 82 مليون عامل سنة 2007<sup>2</sup>، لينخفض العدد إلى 75 مليون عامل سنة 2014 في الفروع الأجنبية.<sup>3</sup>

2- **تنوع المنتجات و الأنشطة:** يعد التنوع في مخرجات المؤسسات (المنتجات) من أهم عوامل نجاحها و ازدهارها، فالتنوع يضمن البقاء للمؤسسة في الأسواق و المنافسة على عدة جبهات، فإذا ما فشلت في منتج معين تبقى باقات الإنتاج الأخرى تضمن عوائد للمؤسسة، هذه خاصية بارزة لدى المؤسسات المتعددة الجنسيات، فتنوع المنتجات و الأنشطة يعتبر أعمدة تتكى عليها المؤسسات و تغزو وفقها الأسواق الدولية و خير مثال على ذلك مؤسسة جنيرال موتورز و هي في المراتب الأولى لأنجح المؤسسات المتعددة الجنسيات في العالم، التي تعمل في عدة أنشطة و لها آلاف المنتجات. و الشكل التالي يوضح هذا التنوع و التعدد في الأنشطة و المنتجات:

### الشكل رقم (2.1): تنوع الأنشطة و المنتجات للمؤسسات المتعددة الجنسيات



**Source:** Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Economie internationale, édition Dalloz 2005, p 32

<sup>1</sup> UNCTAD, 2016, Op-cit, p135.

<sup>2</sup> CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde 2008, op-cit, p 5.

<sup>3</sup> CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2015: Réformer la gouvernance de l'investissement international, Genève 2015, p13.

يتضح لنا من الشكل أعلاه أن الصناعات الإنتاجية هي الشكل الغالب لأنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات نخص بالذكر صناعة السيارات الكيمياء و النفط.

3- **التشتت و التوزيع الجغرافي:** حيث تتوزع فروعها في مختلف أنحاء العالم و تشرف المؤسسة الأم على المراقبة و التوجيه. حسب تقرير هيئة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لسنة 2008، أنجح مؤسسة متعددة الجنسيات كانت جنرال الكتريك الأمريكية امتلكت 785 فرع أجنبي من مجمل 1117 فرع كلي بمقدار 70%، و أفضل خمسة مؤسسات متعددة الجنسيات الأولى (جنرال الكتريك، بريتش بتروليوم، تويوتا، رويال دوتش، اكسوموبيل) تمتلك في مجملها 2087 فرع أجنبي حول العالم.<sup>1</sup>

4- **تركز سلطة اتخاذ القرار:** أي أن القرارات الأساسية بخصوص عمل هذه المؤسسات التي تتخذ على مستوى المركز، و بالذات القرارات الإستراتيجية الخاصة بحجم النشاط، توسعته، ما يرتبط به من مجالات أساسية، مع توفير المرونة و الحرية في اتخاذ القرارات، خاصة منها التنفيذية في فروعها الأجنبية.<sup>2</sup>

5- **المستوى التكنولوجي المرتفع:** حيث تتحكم بالقدرات التكنولوجية التي يتم استخدامها للقيام بمختلف الأنشطة الإنتاجية، التسويقية، و الخدماتية، و تركز المؤسسات المتعددة الجنسيات على البحث و التطوير و تتفق مبالغ ضخمة لتحسين خدمات أو منتجات معينة تسمح لها بغزو الأسواق الدولية و امتلاك حقوق فكرية و تقنيات متطورة.

### المطلب الثالث: تطور الاستثمارات الأجنبية في العالم و إفريقيا

<sup>1</sup> UNCTAD, 2008, Op-cit, p220.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الأردن 2007، عالم الكتب الحديث، ص197.

شهدت الاستثمارات الأجنبية تطورا منقطع النضير منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، و لقد مرت الاستثمارات الأجنبية بالعديد من المراحل شهدت تذبذبات و تطورات انعكست على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة، هذا التذبذب يمكن إرجاعه أساسا إلى الأزمات الاقتصادية و المالية من جهة و الأزمات السياسية و الحروب من جهة أخرى. سنستعرض فيما يلي تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم ( الجدول رقم (01)) من ثم في إفريقيا.

**الجدول رقم (1.1):** تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم فترة (2000 إلى 2015) مليون

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الاستثمار	1358820	683765,4	589808,9	550588,8	688233	950125	1402126	1902244
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الاستثمار	1497788	1181412	1388821	1566839	1510918	1427181	1276999	1762155

دولار

Source : [www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics) (date de consultation 15/02/2017 à 13h16)

تشير الإحصائيات المعروضة في الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت ارتفاعا و ازدهارا ملحوظا، فبعدها كانت تبلغ في المتوسط 200 مليار دولار في فترة 1984 و 1995 ليبلغ متوسط 730 مليار دولار في فترة 1995 و 2000<sup>1</sup> نفس السنة سجلت أعلى مستوى في الفترتين المذكورتين، ليشهد بعد ذلك تطورا مستقرا حتى سنة 2007 التي سجلت أعلى حجم

<sup>1</sup> [www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics) (date de consultation 15/02/2017 à 13h16)

استثمار، غير أن الأزمة المالية أثرت بشكل كبير على حجم الاستثمارات الأجنبية في السنوات اللاحقة، ارتفعت حجم الاستثمارات الأجنبية في سنة 2015 بنسبة 38% حيث وصلت إلى 1762 مليار دولار و هو أعلى مستوى منذ الأزمة الاقتصادية و المالية العالمية لسنة 2008-2009، و يعزى هذا الارتفاع إلى تطور عمليات الدمج و التملك التي بلغت قيمتها حسب الأونكتاد 761 مليار دولار مقابل 436 مليار دولار سنة 2014 الذي يعد العامل الأساسي لانتعاش الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر تحديا حقيقيا للدول الإفريقية نظرا للقيمة المضافة التي يجلبها و نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها المؤسسات المتعددة الجنسيات و ما يمكن أن ينعكس على اقتصادياتها. يعرض الجدول التالي تطور الاستثمار الأجنبي في الدول الإفريقية مجتمعة.

**الجدول رقم (2.1):** تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا الفترة (2000-2015) مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الاستثمار	9650,69	19974,59	14739,6	18230,74	17737,55	29631,66	34578,23	50290,8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الاستثمار	57728,57	54194,92	43571,48	47786,34	55155,71	52154,2	58299,77	54079,48

Source : [www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics) (date de consultation

15/02/2017 à 15h10)

ارتفع نصيب الدول الإفريقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير نظرا لسياساتها التي انفتحت بشكل ملحوظ لجذب المستثمرين الأجانب، فقد ارتفع من 17 مليار دولار سنة 2004 إلى 29 مليار دولار سنة 2005، إلا أن هذا النصيب يشكل نسبة ضئيلة تقدر بحوالي 3 % فقط من

حجم الاستثمارات الأجنبية في العالم، و تعد جنوب إفريقيا أكثر بلدا يجذب هذا النوع من الاستثمار تليها مصر ثم نيجيريا في تلك الحقبة و تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا أكثر المستثمرين في إفريقيا تليها فرنسا و ألمانيا. و في نفس الحقبة تركزت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى إفريقيا عام 2005 نحو الموارد الطبيعية أساسا لا سيما النفط يليها قطاع الخدمات مثل الأعمال المصرفية، حيث بلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الدول المنتجة للنفط المتمثلة في تشاد، الجزائر، غينيا الاستوائية، السودان، مصر، و نيجيريا، 15 مليار دولار أي ما يعادل 48% من إجمالي التدفقات الواردة في عام 2005.<sup>1</sup>

سجل عام 2015 تراجعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا قدر بـ 45 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرت بـ 7% مقارنة بـ 2014، عززت التدفقات نحو مصر مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في شمال إفريقيا حيث ارتفع بنسبة 9% ليصل إلى 16.6 مليار دولار في 2015، و قابل ذلك انخفاض إلى جنوب الصحراء الكبرى الشئ الراجع أساسا إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية. و انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو غرب إفريقيا بنسبة 18% لتصل إلى 9.9 مليار دولار لسنة 2015 مقارنة بالسنة الماضية و يعزى ذلك إلى الانخفاض الحاد لمستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا. نفس الشئ بالنسبة إلى وسط إفريقيا حيث انخفضت بنسبة 36% لتصل إلى 5.8 مليار دولار بسبب تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في الكونغو و جمهورية الكونغو الديمقراطية الغنيتين بالسلع الأساسية. من جهتها حصلت منطقة شرق إفريقيا على 7.8 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها 2% لسنة 2015 مقارنة بالسنة التي قبلها غير أن التدفقات لدولة كينيا وصلت لمستويات قياسية بلغت 1.4 مليار دولار في 2015 على ضوء تحسن مناخ الاستثمار. أما جنوب إفريقيا فقد سجلت الاستثمارات الأجنبية

<sup>1</sup>أنظر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2006، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصاديات النامية و الانتقالية و اثاره على التنمية، جنيف 2006، ص14.

المباشرة ارتفاعا بنسبة 2 % لتصل لـ 17.9 مليار دولار نتج ذلك عن ارتفاع التدفقات في أنغولا الذي بلغ 8.7% مليار دولار.<sup>1</sup>

و تتوقع منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية أن ترتفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا لعام 2016 بأن تتراوح 55 و 60 مليار دولار بنسبة 6 %.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

تحتاج الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية إلى إطار نظري يحددها و يفسرها، و قد اختلفت وجهات النظر الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر من طرف أدباء علم الاقتصاد. سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف النظريات المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من التفسير الكلاسيكي المحدود التي ركزت على حركية الأموال و التبادل الدولي، تعددت التفسيرات و تزامنت مع تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، حيث نجد نظرية دورة حياة المنتج الشهيرة و التي فسرت الظاهرة وفقا لدورة، بيد أن النظرية الأكثر انتشارا هي النظرية الالكتيكية.

### المطلب الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر

<sup>1</sup> أنظر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2016، ص 13.

<sup>2</sup> UNCTAD, 2008, p42.

كمدخل للنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر نستعرض النظرة التقليدية التي تعتبر الاستثمار الأجنبي كشكل من أشكال التبادل الدولي، غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن يعرف بصيغته الحالية، حيث كانت توجد تبادلات دولية للسلع و المنتجات خاصة في أوروبا.

من أهم روادها: آدم سميت، دافيد ريكاردو ، جون ستوارت ميل و غيرهم، الذين كان لهم الفضل في ذلك تبعا للنظريات "الميزة النسبية، الميزة المطلقة، القيم الدولية.

و كامتداد لنظرية "الميزة المطلقة"، قام دافيد ريكاردو بتفسير أساس التبادل الدولي على مبدأ **الميزة النسبية** في سنة 1817 م، و ذلك بعد انتقاده لنظرية الميزة المطلقة لأدم سميت. مبدأ الميزة النسبية ينص على أنّ كل بلد سيتخصص في إنتاج و تصدير تلك السلع التي يمكنه أن ينتجها بتكلفة منخفضة نسبيا (التي يكون فيها أكثر كفاءة نسبيا من البلاد الأخرى). وبالعكس كل بلد سيستورد تلك السلع التي ينتجها بتكلفة مرتفعة نسبيا (التي يكون فيها أقل كفاءة نسبيا من البلاد الأخرى). و بالتالي التخصص المبني على مبدأ الميزة النسبية هو أساس قيام التبادل الدولي بين الدول هذا من جهة، و من جهة أخرى هو وسيلة تعظيم المنافع بحسب ما جاء في فحوى هذه النظرية.<sup>1</sup>

تجدر الإشارة إلى أن الطرح الكلاسيكي تزامن مع الحقبة الاستعمارية، أين كانت المؤسسات المتعددة الجنسيات تقوم باستغلال الموارد الطبيعية لمستعمرات الدولة الأم بأبخس الأثمان، و اهتمت النظرية التقليدية أساسا بحركية رأس المال و حركية عوامل الإنتاج.

<sup>1</sup>انظر ، فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004، ص66.

من جهتهم هيكلش و أولين من أهم الباحثين الذين فسروا التدويل الدولي توصلت أفكارهم إلى تحديد أسباب اختلاف الميزة النسبية بين البلدان. هذه النظرية قد توصلت إلى تحديد اختلاف الميزة النسبية الذي يقوم على عاملين رئيسيين<sup>1</sup>:

أ) اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول يؤدي إلى اختلاف أسعارها النسبية.

ب) اختلاف في استخدام عناصر الإنتاج.

فإذا كانت البلد (أ) يعاني من ندرة نسبية في عنصر العمل و وفرة في عنصر رأس المال، في حين البلد (ب) له ندرة نسبية في رأس المال و وفرة في عنصر العمل، فالتبادل يكون في هذه الحالة على أساس الندرة و الوفرة في عناصر الإنتاج بين البلدين. وفق هذا الطرح يفسر الاستثمار الأجنبي و تدويل المؤسسات المتعددة الجنسيات استنادا لحاجة الطرفين (المؤسسات أو الدولة) لعوامل الإنتاج، فالبلد الذي يتوفر على فائض يصرفه في بلد آخر و يستفيد وفق ذلك من عامل إنتاج آخر غير متوفر في البلد المستضيف للتبادل.

نظرية عدم كمال الأسواق ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية، و يعتبر (Hymer) من أهم روادها إذ يعتبر أول من قام بالتفريق بين الاستثمار في المحفظة (الاستثمار المالي الدولي) و الاستثمار الأجنبي المباشر. يعتبر الباحث أن قيام المؤسسات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الخارج يقتضي امتلاكها "لميزة خاصة"<sup>2</sup> كمعارف تكنولوجية و تنظيمية تخولها بالتوطن خارج حدودها

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص67.

<sup>2</sup> KHOURI Nabil, Les déterminants de l'investissement direct étranger : Etude théorique et analyse empirique, Mémoire de magistère Ecole Supérieure de Commerce d'Alger, 2003, p69.

الجغرافية، وركز هامر على أهمية استغلال خاصية اقتصاديات السلم لنجاح الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات المتعددة الجنسيات.

يفسر التدويل العالمي حسب هامر على افتراض أن الأسواق الدولية تتميز بعدم الكمال يعني بالاحتكار و عدم وجود المنافسة في تلك الأسواق، هذا هو العامل الرئيسي الذي يدفع المؤسسات المتعددة الجنسيات بغزو الأسواق الدولية نظرا لاملاكها الميزات الخاصة و المهارات الضرورية للتحكم في تلك الأسواق.

و يؤكد هامر كذلك على ضرورة توفر إمكانية نقل هذه الميزات الخاصة من بلد لآخر، لأنها تعتبر السبب الرئيسي الذي يخولها بالاستثمار الأجنبي، وكتكملة لتفسيره ذهب الاقتصادي الأمريكي شارل كندلبرغر إلى أن عدم كمال الأسواق يأخذ أربعة أشكال عدم تكامل نذكرها كما يلي:<sup>1</sup>

- عدم تكامل في أسواق السلع: العلامة، عدم تجانس المنتجات
- عدم التكامل في أسواق عوامل الإنتاج: امتيازات خاصة بدخول أسواق المال، الملكية الخاصة لتكنولوجيا معينة، مناهج خاصة في تسيير الموارد البشرية...الخ
- إمكانية استغلال اقتصاديات السلم الداخلية و الخارجية.
- السياسات الحكومية المتعلقة بالإنتاج.

نظرية دورة حياة المنتج لـ (Vernon, 1966) اعتبرت من أكثر النماذج الحركية التي فسرت تدويل المؤسسات المتعددة الجنسيات، اعتمد الباحث في نظريته إلى اعتبار أن المنتجات تمر بدورة حياة منذ الظهور حتى تقادم و اختفاء المنتج، و تظهر المنتجات الجديدة و المبتكرة بشكل عام

<sup>1</sup> Voir Denis tersen , Op-cit, p 60

لدى الدول المتقدمة، و لما تتقدم المنتجات في الدول الأصلية و بظهور المنافسين تقوم المؤسسات بعرض هذه المنتجات و طرحها في الأسواق الدولية لإعادة احيائها أو إعادة دورة حياتها، فقد تتزامن فترة ظهور المنتجات في الدول التي تستضيف الاستثمار الأجنبي المباشر مع فترة الضمور في الدولة المنشئة.

و تمر المنتجات حسب فرنون بأربعة مراحل نلخصها كما يلي:<sup>1</sup>

1- **مرحلة الظهور:** تتميز هذه المرحلة بظهور المنتج في الأسواق المحلية لأول مرة، ارتفاع

التكاليف نتيجة جهود البحث و التطوير و طرح المنتج و مصاريف التسويق، و يكون الطلب ضعيف في هذه المرحلة.

2- **مرحلة النمو:** في هذه المرحلة يشتهر المنتج نتيجة جهود التسويق و يرتفع الطلب عليه في

الأسواق المحلية و حتى منها الدولية، و تحقق المؤسسة في هذه المرحلة أرباح معتبرة.

3- **مرحلة النضج:** يصل الطلب إلى مرحلة الإشباع و حدوده القصوى، تفقد فيها المؤسسة

ميزتها الاحتكارية نظرا لظهور منافسين، و تعمل المؤسسات في هذه المرحلة على طرح

المنتج في الأسواق الدولية في فروعها الأجنبية و الاستفادة من اقتصاديات السلم.

4- **مرحلة الانحطاط:** ينخفض الطلب في هذه المرحلة و يعزف الزبائن عن هذا المنتج، و تكون

المنافسة على الأسعار في هذه المرحلة، هنا يجب على المؤسسة التركيز على الأسواق

الأجنبية التي تتميز بتكلفة إنتاج و عناصر إنتاج منخفضة، و يحذب بيع عقود الإنتاج.

<sup>1</sup> Voir, Bonin, l'entreprise multinationale et l'état, Etudes Vivantes, Québec, 1984, p23-25.

لقد قدمت هذه النظريات العديد من الآراء و التفسيرات لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و لنشاط المتعددة الجنسيات و أسهمت في ظهور النظريات الحديثة الأكثر توازنا و منطقيا في تفسيرها، حيث وجهت العديد من الانتقادات لهذه النظريات التي لم تتماشى مع تطور و ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر، و لأنها لم تكن صالحة لتفسير قطاعات معينة في الاستثمار الأجنبي المباشر كقطاع الصناعات البترولية، لعل ذلك يرجع إلى سبب وجيه يكمن في ارتباط هذه النظريات بالمنتجات الواسعة الاستهلاك كالصناعات الغذائية، صناعة السيارات، و مختلف الصناعات الإنتاجية المعروفة التي كانت التفسيرات متعلقة بطبيعتها.

### المطلب الثاني: النظرية الائتلافية لـ Dunning

تعد النظرية الائتلافية<sup>1</sup> من أحدث و أهم النظريات و التفسيرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر و الأكثر توازنا و شمولاً لهذه الظاهرة. هدفت أبحاث (Dunning) للإجابة على التساؤلات التالية التي بقيت مطروحة و غامضة: لماذا الإنتاج الدولي؟ أين يتم؟ و كيف يتم تدويل الإنتاج؟

لهذا جاء الإطار النظري لدينينج 1981 مبني على ثلاث عوامل التي على أساسها يمكن للمؤسسة أن تصبح متعددة جنسيات و أن تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر و هي (OLI)<sup>2</sup> الميزات الخاصة بالمؤسسة، ميزة الموقع، و ميزة التدويل.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> تعرف أيضا بالنظرية النخبوية. نظرية تعدد الخيارات ، النظرية التوليفية للإنتاج الدولي.

<sup>2</sup> O يعني ownership الميزات الخاصة بالمؤسسة

L يعني location الميزات الخاصة بالموقع

I يعني international الميزات الخاصة بالتدويل

<sup>3</sup> أنظر، فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص83.

تفسر هذه النظرية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوجود ميزات و خصائص معينة مرتبطة بالتطور التكنولوجي و المعرفي للمؤسسة، هذه القدرات و الميزات يتم مزجها مع قدرة المؤسسة على النشاط و الإنتاج في الأسواق الخارجية لتوليد ميزات جديدة، و لكل موقع خصائصه المعينة.

الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج عن طريق توليف و مزج العناصر المقترحة في النموذج و التي نذكرها كما يلي:<sup>1</sup>

**1- الميزات الخاصة بالمؤسسة (Avantage spécifique):** هي تلك الخصائص و القدرات التي تمتلكها المؤسسة و تتفوق فيها مقارنة بالمؤسسات المنافسة، و تتعلق بالأصول الملموسة و غير الملموسة كالميزات التكنولوجية، معارف خاصة، منتجات تنافسية، أصول مالية، براءات اختراع، هذه الميزات تشكل نقاط قوة بالنسبة للمؤسسة تمكنها من التحكم في التكاليف و فرض فلسفتها في السوق.

**2- ميزة الموقع (Avantage de localisation):** اختيار موقع التدويل مرتبط بخصائص البلد المستضيف لنشاط المؤسسات المتعددة الجنسيات، تبحث المؤسسات هنا على توفر عناصر مهمة في ممارسة النشاط كتكلفة اليد العاملة و كفاءتها، مناخ الاستثمار في البلد المضيف، القوانين المحددة لأنشطة الاستثمار، و توفر الموارد الطبيعية و المواد الأولية.

**3- ميزة التدويل (Avantage de l'internationalisation):** تعني قدرة المؤسسة على التحكم في أنشطتها الدولية، بمراقبة مختلف الفروع الأجنبية و التقليل من التكاليف المتعلقة بذلك، بالإضافة إلى اجتناب منح عقود الترخيص لتفادي التجاوزات التي قد تحدث كقدرة المنافسين على التعرف على خصائص منتجات المؤسسة.

<sup>1</sup> Voir, KHOURI Nabil, Op-cit, p75.

حسب دينينغ قرار المؤسسات المتعددة الجنسيات لممارسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج مرتبط بتوفر هذه الميزات الثلاثة مجتمعة لنجاح عملية الاستثمار الأجنبي المباشر، هذه التوليفة من الميزات الخاصة تمنح للمؤسسة باختراق الأسواق الدولية و ممارسة أنشطتها الإنتاجية خارجا نظرا لقدراتها الخاصة و لتحكمها و نظرتها الحكيمة حول التموقع في الخارج.

يوضح الجدول التالي مختلف العناصر المحددة لتدويل الاستثمار الأجنبي المباشر و لقرار المؤسسة على الاستثمار خارجا:

**الشكل رقم (3.1): ميزات التدويل و ممارسة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب دينينغ**

مميزات خاصة	مميزات خاصة بالبلد المضيف	ميزة التدويل
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الملكية التكنولوجية</li> <li>- التفوق الإداري.</li> <li>- اقتصاديات السلم.</li> <li>- القدرة على التنوع في المنتجات (مراقبة العلامة).</li> <li>- الولوج السهل لأسواق العوامل</li> <li>- و المنتجات الوسيطة.</li> <li>- التمويل بالإطارات و رؤوس الأموال.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- اختلاف أسعار المدخلات</li> <li>- نوعية المدخلات</li> <li>- تكاليف الاتصال و التوزيع و النقل</li> <li>- نوعية الهياكل القاعدية</li> <li>- الحواجز الجمركية</li> <li>- التقارب الثقافي و اللغوي</li> <li>- التحفيز و التحريض للاستثمار</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض تكاليف الصرف</li> <li>- حماية مهارة التسيير</li> <li>- تقليل حجم حقوق الملكية</li> <li>- رقابة الإنتاج و تصريفه.</li> </ul>

المصدر: فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 85.

إن الإجابة عن الأسئلة المطروحة سابقا يكون كما يلي: لماذا الاستثمار الأجنبي المباشر (الانتاج الدولي) تفسره الميزات الخاصة حيث أن التحكم الكبير للمؤسسة في التكنولوجيا و المعارف يحفزها على تطوير شبكاتها الإنتاجية و توسعها لأسواق أخرى، و السؤال أين يتم الاستثمار الأجنبي المباشر تجيب عليه ميزة التموقع التي تحدد أفضل الأسواق أو البلدان التي تستجيب لتفضيلات المؤسسة، في حين السؤال الثالث كيف يتم التدويل الدولي أو الاستثمار الأجنبي المباشر فتجيب عليه ميزة التدويل التي توجه المؤسسة لمراقبة فروعها و أنشطتها الدولية لتحقيق النجاح و أهدافها المرجوة من الاستثمار.

### المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يتحقق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحقق عوامل أو ما يسميه منظري الاقتصاد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، و هي عوامل يجب توفرها لممارسة هذه الظاهرة و لجذب المستثمرين الأجانب الشئ الذي قد يساهم في تطور البلد المضيف. هذه المحددات تعتبر كمنح يمكن أن ينجح فيه الاستثمار الأجنبي المباشر إذا ما توفرت هذه المحددات التي نذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>

- الاستقرار الاقتصادي: بأن يتميز البلد المستضيف باستقرار المؤشرات الاقتصادية، كمعدل التضخم الذي يجب أن يكون غير مرتفع، معدل الصرف مستقر و غير مضطرب...
- الاستقرار السياسي: الذي يحدد بالحكومة الشرعية، أين القرارات السياسية تتميز بالوضوح الدقة و وضوح المعالم، و بتوفر الإرادة السياسية اللازمة لتطوير و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و السعي نحو تحسين المناخ الاقتصادي.
- الاستقرار الاجتماعي: يتميز بالمؤشرات المقبولة و الحسنة الخاصة بالبطالة، الفقر، الأجر القاعدي، نظام الصحة و التأمين الاجتماعي.

<sup>1</sup> Voir, KHOURI Nabil, Op-cit, p 91

- الاتفاقيات الدولية حول الاستثمار الأجنبي المباشر: يقصد بها تلك الاتفاقيات مع المؤسسات الدولية الخاصة بتسوية الصراعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، و تحديد كفاءات تسييره و تحسين ظروفه.
  - سياسة الخوصصة: المنتهجة من طرف الدولة التي يجب أن تتميز بالوضوح و أن تكون مقننة بإطار و نصوص قانونية.
  - المناخ التجاري: بتوفر إطار يسمح بالتبادل و حركية السلع، بالإضافة إلى حماية سلع المستثمرين الأجانب من التقليد.
  - المناخ الجبائي: بأن يكون محفزاً للمستثمرين الأجانب بإلغاء بعض الرسوم و الضرائب لتحفيزهم على الاستثمار في البلد.
- هذه المحددات و العوامل على المستوى الكلي و تمس جميع العوامل المشجعة و المثبطة التي تؤثر على قرار المستثمرين الأجانب في اختيار بلد الاستثمار، فمثلاً إذا لم يتوفر إطار قانوني واضح المعالم يحمي مصالح المستثمرين الأجانب فذلك يؤثر سلباً على قرارهم حتى لو كان مشروع الاستثمار فيه عوائد مالية معتبر

## خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية حديثة تزامنت أساساً مع تطور التبادلات الدولية وحركية عوامل الإنتاجية على المستوى العالمي خاصة في الحقبة الاستعمارية، و يمكن القول أن هذه الظاهرة تمثل قيام المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تعتبر أداة ممارسة هذا النوع من الاستثمار بامتلاك وحدات و فروع إنتاجية خارج البلد الأم، مهما كانت صورته في شكل اقتناء، دمج، استثمارات مشتركة، أو استثمارات غير مباشرة تعتبر عتبة الملكية محور التفريق بين مختلف أشكاله التي يتجلى بها.

المؤسسات المتعددة الجنسيات هي مؤسسات تتميز بالحجم الكبير و القدرات و الإمكانيات التكنولوجية و البشرية الهائلة التي تخولها بممارسة أنشطتها الإنتاجية في عدة بلدان، و تعتبر محركاً لا غنى عنه للاستثمار الأجنبي المباشر. و قد عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية تطوراً كبيراً على المستوى العالمي و الإفريقي، غير أنه سجلت العديد من التذبذبات التي رجعت أساساً إلى الأزمات الاقتصادية.

توجد العديد من التفسيرات و النظريات المحددة لأطر الاستثمار الأجنبي المباشر و لنشاط المؤسسات المتعددة الجنسيات، و تعتبر النظرية الالكتيكية أفضل نموذج يمكن الاعتماد عليه لفهم هذه الظاهرة، حيث يقوم على ثلاثة ميزات رئيسية تقوم وفقها المؤسسات بتدويل أنشطتها في الخارج. كما أنه يجب توفير العديد من العوامل أو ما يعرف بالمحددات السياسية، الاقتصادية، و الاجتماعية كمنح لممارسة و تشجيع هذا النوع من الاستثمار بما يسمح بتحقيق النمو الاقتصادي و مستويات الازدهار المرجوة، هذا ما سنتطرق له في الفصل المقبل.

## مقدمة:

تواجه الدول المتخلفة العديد من التحديات في الحقبة الحديثة، و تعد التنمية من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول، فمحور الاقتصاد الحديث و أهداف النظرية الاقتصادية كلها تصب في كيفية التطور و تحقيق معدلات تنمية حسنة. تحقيق النمو على كافة المستويات الاقتصادية منها و السياسية، الاجتماعية و التعليمية، كل ذلك لغرض تلبية رغبات و حاجات أفراد المجتمع و باستغلال أمثل للموارد الطبيعية و البشرية المتاحة.

تعد عمليات الاستثمار بشكل عام و الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص من أهم العوامل المؤثرة على مستويات التنمية بالإيجاب و بالسلب على اقتصاديات الدول المضيفة. توجهت سياسات الدول حديثاً إلى تشجيع و ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من عوائد مالية، تكنولوجية، إنتاجية، و لتطوير القدرات و الكفاءات البشرية.

سننظر في هذا الفصل إلى التنمية و مستوياتها و كيفية قياسها من خلال مختلف المؤشرات الدالة على ذلك، و إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق مستويات التنمية المنشودة، و إلى الآثار الايجابية و السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر و لنشاطات المؤسسات المتعددة الجنسيات على الدول المضيفة له.

## المبحث الأول: النمو و التنمية واقع و مستويات

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتميز بالعولمة و التعقيد و التطور غير المحدود، يشكل النمو رهانا حقيقيا لاقتصاديات الدول النامية، هذه التحديات استلزمت تبني أفكار و مناهج حديثة عرفت بالتنمية و ما يتعلق بها من مصطلحات و نماذج حديثة في إدارة الدول و الاقتصاديات.

سنتعرض في هذا المبحث إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنمية و الفروقات الحاصلة بين النمو و التنمية، و أهمية التنمية في تحقيق رفاهية و تطور البلدان خاصة منها النامية التي تحتاج إلى تبني هذه الأفكار و المناهج للرفي بمستويات المعيشة لدى سكانها.

## المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية

اكتسى غموض كبير لمفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية و اختلاط عميق المستوى لدى الباحثين المختصين منهم و غير المختصين، فمنهم من يتناول التنمية من جانب كمي بحت و يهمل العوامل الاجتماعية، السياسية، و الثقافية، و منهم من يربطها بجوانب عديدة، فماذا نقصد بالنمو الاقتصادي و التنمية؟ و كيف يمكن قياس كل منهما؟

1- مفهوم النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي هو حدوثُ زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو

إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.<sup>1</sup>

النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في

الأجلين القصير و المتوسط<sup>2</sup>، يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - معدل نمو السكان

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص 51.

<sup>2</sup> Eric Bousserelle, Dynamique économique -Croissance, crises, cycles,Gualino éditeur ,paris,2004, P 30

من خلال التعاريف السابقة نستنتج النقاط التالية:

- يعبر النمو عن الزيادة و التوسع في الإنتاج الداخلي لدولة معينة خلال فترة معينة من الزمن تتضمن جميع الأجال القصيرة، المتوسطة، و الطويلة.

- لا يمكن الحديث عن النمو وفق منظور الزيادة و التوسع على المستوى الكلي للاقتصاد المحلي، فنصيب الفرد من الناتج المحلي مهم و ضروري للحكم على النمو، إذا لا يفارق نصيب الأفراد من الدخل الوطني في عملية النمو.

- الزيادة و التوسع يجب أن تكون حقيقية و ليست فقط نقدية، حيث يجب استبعاد جميع التغيرات الحاصلة في القيمة النقدية خاصة منها قيمة التضخم.

**2- مفهوم التنمية:** تعد معضلة الفقر و التخلف أهم المشاكل التي تواجه اقتصاد و تطور رفاهية أفراد المجتمع لدى الدول النامية، فثلبية احتياجات و رغبات أفراد المجتمع و النهوض باقتصاديات الدول النامية منوط بانتهاء سياسات تنمية واضحة المعالم. يمكن تقديم مجموعة من التعاريف الخاصة بالتنمية وفق آراء العديد من الكتاب و المؤسسات الدولية كما يلي:

- تدل التنمية على مجموع التغييرات التقنية، الاجتماعية، و الثقافية التي تسمح بإحداث نمو اقتصادي دائم و رفع مستويات المعيشة.<sup>1</sup>

- زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأفراده، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Jean-Yves Capul, Olivier Garnier, Dictionnaire d'Economie et de sciences sociales, édition Hatier, 1999, P124.

- التنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام و أساسي، مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الخارجية، أي أن التنمية تتمثل في تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في المجتمع و في العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي و السياسي العالمي و ينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي، على أن تكون قابلة للاستمرار و اقتران ذلك بآثار ايجابية غير اقتصادية.<sup>2</sup>

- التنمية الاقتصادية هي عملية طويلة و شاقة، تستلزم زيادة تدرجية في إنتاجية العمل و إعادة هيكلة عميقة للهيكلة الاقتصادي، و بالتركيز على مجمل القطاعات التي تسمح بخلق القيمة و تحسين المستوى التقني، يمكن أن نستشفها على المستوى المتوسط و البعيد المدى.<sup>3</sup>

- التنمية الاقتصادية هي عملية اجتماعية و ثقافية و سياسية و إدارية و ليست محض انجازات اقتصادية. و هي شيء ضروري و هام لكل مجتمع إنساني، تمثل عملية شاملة تضرب جذورها في مختلف جوانب الحياة و تنتقل بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من التطور.<sup>4</sup>

من خلال ما تم طرحه من تعاريف يتسنى لنا إضفاء الملاحظات التالية:

تعبر التنمية عن إحداث تغييرات جذرية و عميقة في نظام المجتمع ككل و لا تمس الجانب الاقتصادي فقط، بل تشمل جميع المتغيرات السياسية، الثقافية، الديموغرافية، الاجتماعية، و التكنولوجية.

1 باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص 140.

2 نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي، دار الحامد، عمان، 2006، ص31، نقلا عن وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014، ص3.

3 Voir, CNUCED, Rapport 2014 sur les pays les moins avancés, New York et Genève 2014 .P11

4 مدحت محمد، إدارة و تنمية الموارد البشرية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2007، ص 18.

هي عملية مستمرة يرافقها نمو اقتصادي بمعنى تعظيم الإنتاج المحلي و نصيب الأفراد منه، بما يسمح بتحسين المستوى المعيشي للمجتمع ككل، و لا يمكن تحقيقها أو جني ثمارها على المدى القصير بل على المدى المتوسط و الطويل.

تهدف التنمية إلى تحسين المستوى المعيشي و تحقيق رفاهية المجتمع بتلبية مختلف حاجاتهم و رغباتهم المتطورة، و تسمح بالاستجابة للمتغيرات الداخلية و الخارجية الخاصة بالتأقلم مع تطورات المحيط و مستلزمات الاقتصاد العالمي الجديد و ما يفرضه من قيود.

تبنى سياسات تنموية يستلزم تغييرات ثقافية تترجم في تحول أفكار و تطلعات مؤسسات الدولة و أفراد المجتمع ككل، فهي نموذج ثقافي مبني على تشارك قيم الرقي و الازدهار المجتمعي، و أي إخلال بهذا الفكر و النهج الثقافي ينعكس سلبا على تحقيق تنمية في المجتمع.

بعد عرض مختلف التعريفات و الشروح الخاصة بالنمو و التنمية، يتضح لنا الفرق بين المصطلحين فهما ليسا مترادفين، حيث لم يظهر مصطلح التنمية إلا في فترة الستينات من القرن الماضي، اقتصر الازدهار التطور الاقتصادي على النمو الذي يعكس تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي أو الدخل الوطني، أما الآن شمل التطور جميع التغييرات ومس جميع الجوانب إذ لا تنحصر التنمية على الجانب الاقتصادي فقط بل تتعداها إلى جميع الأنشطة المتعلقة بحياة الأفراد، نستنتج من ذلك أن التنمية أشمل من النمو و أن التنمية تصاحبها ترجمات لمعان النمو و مؤشرات الاقتصادية، السياسية، الثقافة، و الاجتماعية.

## المطلب الثاني: مؤشرات التنمية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المؤشرات و الدلالات التي يمكن بها قياس مستويات التنمية في بلد معين، حيث و لمدة طويلة اعتبر الإنتاج المحلي الخام و تطوره عبر الزمن المؤشر الوحيد لقياس التنمية، لكن مع ظهور و تطور الفكر الاقتصادي و الاجتماعي ظهرت مؤشرات أخرى للحكم على مستويات التنمية.

### 1- نصيب الأفراد من الناتج المحلي الخام (Le PNB par habitant)

يعتبر المؤشر الأكثر انتشارا و استعمالا، فحسب منظمة البنك الدولي، على مستوى البلد الناتج المحلي الخام مقسوم على عدد السكان يعكس نصيب الفرد من هذا الناتج و ما إذا كان التقسيم عادلا أم لا، و هو مؤشر جيد لقياس الإنتاجية الاقتصادية.<sup>1</sup> و يعبر الناتج المحلي الخام عن قيمة السلع و الخدمات المنتجة في بلد معين خلال السنة، و يشمل الأفراد المقيمين و الأجانب بالإضافة إلى قيمة العوائد القادمة من الخارج للأفراد المقيمين في البلد.

لقياس مستوى التنمية في بلد معين استعمل هذا المؤشر لفترة طويلة و لا يزال يستعمل من قبل المنظمات الرسمية خاصة البنك الدولي، حيث يقسم البلدان إلى ثلاثة أصناف وفق هذا المؤشر:<sup>2</sup>

- البلدان الأقل دخلا (نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام أقل من 875 دولار في 2005).
- البلدان متوسطة الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام يكون ما بين 876 دولار و 10725 دولار).

<sup>1</sup> Définition PNB/Habitant de la Banque mondiale sur le site :

<http://www.worldbank.org/depweb/beyond/beyondfr/glossary.html> (le 22/03/2017 à 15h00)

<sup>2</sup> Serge d'Agostino et autres, *Analyse économique et historique des sociétés contemporaines*, Rosny-sous-Bois, Bréal, impr 2ème Ed, 2007. P 581

- البلدان العالية الدخل (نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام أكبر من 10725 دولار).

تجدر الإشارة إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مستويات الارتفاع في الأسعار أو ما يعرف بالتضخم، لأن هذا الأخير قد يعطي نظرة خاطئة عن التنمية، فارتفاع الناتج المحلي الخام قد يصاحبه ارتفاع في الأسعار و بالتالي لا يمكن الحديث في هذه الحالة عن تنمية لأن الزيادة أو التنمية هنا اسمية و ليست حقيقية.

## 2- مؤشر التنمية البشرية (IDH) L'Indice du Développement Humain (IDH)

يعتبر مؤشر التنمية البشرية من أكثر المؤشرات مصداقية و انتشارا على المستوى العالمي، فهو يأخذ بعين الاعتبار العديد من المعطيات الاقتصادية و البشرية و التعليمية التي تسمح بالحكم على مستوى التنمية في دولة معينة، تقوم بإعداده منظمة الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) و تم اعتماده منذ سنة 1990 يشمل أربعة متغيرات أساسية.

ترى منظمة الأمم المتحدة للتنمية بأن مؤشر التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية هي وسيلة و عملية تسمح بقياس التباينات و الخيارات الممنوحة لكل فرد، و تقييم الفعلي لسياسات الدولة اتجاه الأفراد.<sup>1</sup> هو أداة مركبة من مقاييس يعتمد عليها في الحكم على رفاهية الشعوب و يتكون من العناصر التالية:

- أمل الحياة عند الولادة التي تتراوح بين 25 و 85 سنة.

- مستويات الأمية عند البالغين من 0% إلى 100%.

- نسبة التمدرس التي تتراوح بين 0% و 100%.

<sup>1</sup>Voir, undp.org/fr/content/que-nous-apprend-l'indice-de-développement-humain, consulté le 28/03/2017 à 13h50.

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام يقاس من 100 دولار إلى 40000 دولار.
  - على أساس هذه المتغيرات يتم تحديد مؤشر التنمية لكل بلد، و يميز برنامج الأمم المتحدة للتنمية ثلاثة حالات لمؤشر التنمية البشرية الذي يتراوح بين 0 كقيمة دنيا و 1 كقيمة عظمى:<sup>1</sup>
  - الدول التي مؤشر التنمية البشرية لديها مرتفع جدا حيث يتراوح بين 0.8 و 1.
  - الدول التي مؤشر التنمية البشرية لديها مرتفع حيث يتراوح بين 0.7 و 0.8.
  - الدول التي تتميز بمؤشر تنمية بشرية متوسط يتراوح بين 0.5 و 0.7.
  - الدول التي تتميز بمؤشر تنمية بشرية ضعيف يتراوح بين 0.35 و 0.5.
  - الدول التي تتميز بمؤشر تنمية بشرية ضعيف جدا يتراوح إحصائيا بين 0 و 0.35.
- ما يميز هذا المؤشر القوي هو اعتماده على عدة متغيرات اقتصادية و اجتماعية، و يشمل أيضا المؤشر السابق و هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، و بالتالي يمكن الاعتماد عليه لقياس مستويات التنمية في البلد.

كما توجد العديد من المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية الهدف منها قياس مستوى التطور في مجال معين نذكر منها مؤشر الفقر الذي يقيس مستوى الفقر في بلد معين و طبقات المجتمع و نسبة الفقراء من الأغنياء في البلد، مؤشر البطالة و هو نسبة مؤوية تعبر عن الأفراد القادرين و الراغبين في العمل و لم يتوفر لديهم منصب عمل و غالبا ما يقاس في فترات زمنية، مؤشر مشاركة المرأة في المجتمع في اتخاذ القرارات في المجتمع و تحديد أدوارها يمكن بواسطته قياس مدى التحرر

<sup>1</sup> Programme des Nations Unies pour le développement, Rapport sur le développement humain 2016, p25.

النسوي في البلد محل الدراسة، مؤشر الصحة الذي يعكس المستوى الصحي و قدرة الدولة على المعالجة و استيعاب الأمراض إلى غير ذلك من المؤشرات.

### المطلب الثالث: أهداف التنمية

تهدف التنمية إلى تحقيق ما يلي :<sup>1</sup>

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية.

- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفرادهم على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي.

- الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.

- تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع.

- تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإيجاد أعداد وفيرة من

<sup>1</sup> ابراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع - الطبعة الأولى، 2006 ص 27-28 .

الكفاءات الإدارية والتنظيمية، و إجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة.

- إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي و السياسي.

- تهدف التنمية الإسلامية إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق الكفاية لكل واحد سواء بجهوده الخاصة أو العامة وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية.

### المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و مستويات التنمية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف المستويات التي تتجلى فيها التنمية و التطور، حيث لا يمكن حصر التنمية كما سبق و رأينا في جانبها الكمي و الاقتصادي، حتى أن التطور و التنمية الاقتصادية لا تنفك ترتبط بمستويات أخرى في المجتمع لأن الهدف الرئيسي من عمليات التنمية هو تلبية احتياجات الأفراد من المجتمع، إضافة إلى ذلك سنتعرض بشكل خاص إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق هذه المستويات من التنمية فما هي المستويات التي تتجلى فيها التنمية و كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق ذلك؟

### المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاجتماعية

تعد الأهداف الاجتماعية من أهم الميادين التي يمكن أن تستشف من خلالها برامج التنمية المقصودة و غير المقصودة، فكل الدول تسعى إلى تحقيق مستوى حياة أفضل لأفراد مجتمعها،

لذلك تسعى الدول إلى جذب المستثمرين ضمن غرض تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال عدة نقاط سوف نتناولها في هذا المطلب.

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يترجم في ميزات تفيد المحيط و المجتمع من خلال نشر أفضل الممارسات و التكنولوجيات التي تتقنها و من خلال مختلف علاقاتها مع المؤسسات المحلية، و يمكن إجمال دور الاستثمار الأجنبي في مستويات التنمية الاجتماعية في النقاط التالية:

- **التلوث:** تؤثر العمليات الإنتاجية و الصناعية على تلوث البيئة، حيث في تصنيف الصناعات توجد منها ما له انعكاسات سلبية كبيرة على الماء، الهواء، و الأرض من بينها الصناعات الكيماوية، الصناعات المتعلقة باستخراج الموارد الطبيعية، صناعات الورق، صناعات الاسمنت إلى غير ذلك من الصناعات.

في هذا الصدد تؤكد (UNCTAD) على أنه لا يمكن ربط أضرار البيئة و التلوث بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن الفروع الأجنبية للمؤسسات المتعددة الجنسيات تعمل وفق أطر (Standards) متعارف عليها دولياً.<sup>1</sup>

تمثل إستراتيجية التي تتبناها المؤسسات المتعددة الجنسيات اتجاه المحيط و البيئة من أهم التحديات لضمان استقرارها و عدم تعرضها لضغوطات من قبل الدول المضيفة، حيث يجب أن تساهم في برامج التنمية البيئية و ذلك بتبني الممارسات التالية:<sup>2</sup>

- تخفيض التكاليف الصناعية من خلال الاستثمار في البحث و التطوير المرتبطة بالتكنولوجيا النظيفة.

<sup>1</sup> UNCTAD, World Investment Report 1999 Foreign Direct Investment and the Challenge of Development, United Nations, p294.

<sup>2</sup> UNCTAD, World Investment Report 1999, Op-cit, p309.

- القيام ببرامج تكوينية فيما يخص إدارة المحيط و كيفية استغلاله بعقلانية، و توفير نظم معلومات متقدمة تساهم في ذلك.
- تخصيص مصلحة في المؤسسة قائمة على الانشغالات البيئية و البرامج التحسيسية.
- رسم معالم التكنولوجيا النظيفة في المؤسسة و تبني ثقافة المنتجات و الصناعات النظيفة و نشرها بين أفراد المؤسسة و تطبيقها على البرامج الإنتاجية.
- تشجيع الفروع الأجنبية على تطبيق نظم إدارة المحيط، بالحصول على شهادات الإيزو<sup>1</sup> المرتبطة بالمحيط كشهادة إيزو 14000<sup>2</sup>.
- تشجيع المؤسسات المتعددة الجنسيات و فروعها على إنشاء قواعد إنتاجية تعمل على أسس تكنولوجية نظيفة، بإلغاء أو التقليل من الضرائب على هذا النوع من الاستثمار.
- تعمل المؤسسات المتعددة الجنسيات على نشر صورة حسنة لنشاطها وفق نظرة محافظة على البيئة و المحيط و محاربة للتلوث، غير أن الواقع المعاش يعطي صورة مغايرة لذلك، إذ يلجأ معظم المستثمرين الأجانب إلى التحايل على القوانين و استغلال عدم رقابة الدولة المضيفة لأنشطتها باستغلال عشوائي للموارد الطبيعية، و عدم احترام القوانين و النصوص المحددة للانبعاث الصناعية و الفضلات الصناعية الخطيرة التي تكلف مبالغ ضخمة. من هذا المنطلق يجب على الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تفرض قيود صارمة و برامج مشجعة تصب في مصلحة المحيط، و لا يمكن إنكار دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحفاظ على المحيط من خلال مستواها التكنولوجي المرتفع و برامجها الإنمائية المختلفة.

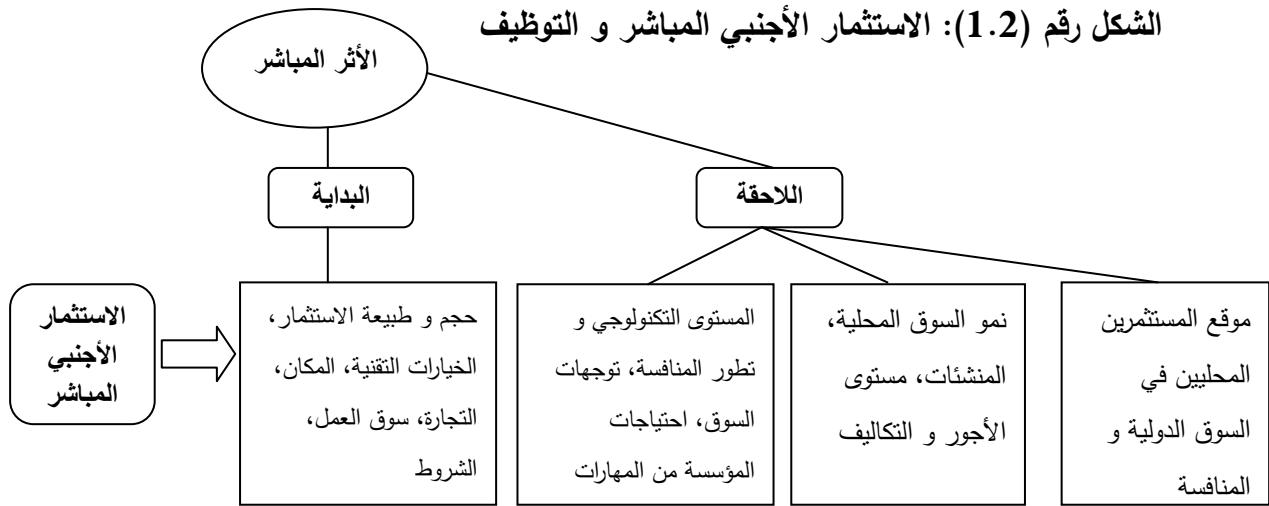
<sup>1</sup> الإيزو ISO هي المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، تقوم باعداد معايير موحدة لكيفية القيام بالأشياء وفق الطرق العلمية الصحيحة، و توجد شهادات الإيزو في مختلف المجالات العلمية و الإدارية.

<sup>2</sup> مجموعة المواصفات الدولية ISO 14000 والصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد القياسي ISO في عام 1996، تقيس نظام إدارة البيئة من حيث الفعالية.

- المستوى المعيشي و حجم العمالة:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى المعيشي لأفراد الدولة المضيفة من خلال عدة عوامل يمكن ملاحظتها و قياسها أساسا بحجم العمالة و أثرها على مستويات الفقر. كما هو بديهي كل مشروع استثماري ينجر عنه توظيف يد عاملة، و نظرا للحجم الهائل للمؤسسات المتعددة الجنسيات فمشروعاتها الاستثمارية توظف حجم كبير من اليد العاملة لأفراد مجتمع الدولة المضيفة.

حسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في العمالة بشكل مباشر و غير مباشر، بتوفير وظائف في مختلف القطاعات الإنتاجية و الخدماتية (الوظائف المباشرة) و من خلال أنشطتها مع المؤسسات المحلية و مورديها الذين يقومون وفق ذلك بتوظيف عاملين لتلبية حاجياتها المستمرة (الوظائف غير المباشرة).<sup>1</sup> و الشكل التالي يوضح ذلك:



Source : UNCTAD, World Investment Report 1999, Op-cit, p262.

<sup>1</sup> UNCTAD, World Investment Report 1999 Foreign Direct Investment and the Challenge of Development, p261

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن حجم التوظيف الناتج عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يرتبط بخصائص الدولة المضيفة، فالاستثمارات الكبيرة كإنشاء وحدة إنتاجية يستلزم توظيفاً كبيراً لليد العاملة المحلية خاصة إذا ما توفرت تسهيلات و تميز سوق العمل بالوفرة و المهارات التي يحتاجها المستثمر الأجنبي، أما الآثار اللاحقة فيقصد بها تبعات الوجود الأجنبي في الدولة المحلية، فتطور المنافسة مع المؤسسات المحلية قد يستدعي توظيفاً و تنافساً على اليد العاملة و العمل على تأهيلها، و كل ذلك يصب في مصلحة البلد المضيف من خلال الحد من البطالة و خلق فرص العمل و غالباً ما تكون الأجور محفزة في هذه الحالة مما يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد و زيادة القدرة الشرائية.

في الواقع قد يقلل الاستثمار الأجنبي المباشر من حجم العمالة وفقاً لطبيعة و شكل الاستثمار، فعملية الاقتناء كما سبق و رأينا في الفصل الأول تتم فيها حياة و شراء مؤسسة محلية موجودة من قبل المستثمر الأجنبي، هذا ما قد ينجر عنه الاستغناء الجزئي أو الكلي عن العمال الموجودين مسبقاً، في حين في حالة إنشاء فرع جديد يتم توظيف عمال جدد و هو الشكل المفضل للدول المضيفة و للمستثمرين الأجانب.

توظف المؤسسات المتعددة الجنسيات حوالي 73 مليون شخص في فروعها الأجنبية حول العالم و هو ما يزيد عن 3% من العمالة النشطة في العالم ككل سنة 2006، هذا الرقم يمثل ثلاثة أضعاف ما كان سنة 1990<sup>1</sup>، هذا ما يوضح انعكاسات تطور الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل لاقتصاديات الدول المضيفة.

<sup>1</sup> OCDE, Emploi et relations professionnelles : Promouvoir un comportement responsable des entreprises dans une économie mondialisée, Conférence, 2008, p9.

ترى منظمة الأمم المتحدة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسمح بتنمية الموارد البشرية و ذلك بنقل المهارات و الكفاءات من العمال الأجانب إلى العمال المحليين، عن طريق الاحتكاك المباشر و عن طريق المتابعة و الإشراف المباشر.<sup>1</sup>

من خلال ما تم طرحه تتضح لنا مدى قدرة الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية الاجتماعية المقصودة و غير المقصودة، و لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا توفر المناخ المساعد و المحفز على ذلك إضافة إلى ضرورة توفر إطار قانوني يسير و يحفظ حقوق الأفراد و يمنع استغلالهم من قبل المؤسسات المتعددة الجنسيات.

### المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية

على المستوى الكلي لاقتصاد أي بلد من المسلم به أن الاستثمار بشكل عام يشكل متغيرا رئيسيا في تحقيق التوازنات الكلية للبلد، من هذا المنطلق يعد الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال الاستثمار الذي يدخل في معادلة الاقتصاد الكلي للدولة محل الدراسة، سنتعرض في هذا المطلب إلى علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتنمية الاقتصادية و طبيعة أهم المتغيرات التي تتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر كميزان المدفوعات، المنافسة، و الإنتاجية.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر و ميزان المدفوعات:** يعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد، فهو يبين المركز التجاري للبلد، التغيرات في صافي مركزه كمقرض أو مقترض دولي، و التغيرات في احتياطياته الرسمية من الذهب و العملات الأجنبية، لهذه الأسباب فان ميزان المدفوعات يمكن أن يكون مفيدا جدا للسلطات في البلد لاتخاذ القرارات الإستراتيجية الخاصة بالمستقبل التنموي للدولة.

<sup>1</sup> OCDE, L'investissement direct étranger au service du développement synthèse, 2002, p16.

ميزان المدفوعات الدولية لأي بلد هو بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدية الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة أي أن ميزان المدفوعات هو تقرير يأخذ في الحسبان قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين البلد وبقية البلدان المتعاملة معه.<sup>1</sup>

من خلال التعريف يتضح لنا أن علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بميزان المدفوعات يستلزم دراسة الأثر على كل من التدفقات الداخلة و الخارجة كما يلي:

#### 1- التدفقات الداخلة: و تتضمن معرفة العوامل التالية:<sup>2</sup>

- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع، حيث كلما زادت النسبة التي يساهم بها المستثمر الأجنبي كلما زاد حجم المشروع الاستثماري و يرتفع بذلك حجم التدفق من النقد الأجنبي نحو الدولة المضيفة.
- مقدار الوفرة في النقد الأجنبي الناتج عن الوفرة في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.
- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الداخل و الذي يكون نتيجة لعملية التصدير، المساعدات المالية المقدمة من طرف المؤسسات الأم إلى مختلف فروعها في الدول المضيفة، تأشيريات الدخول و الإقامة للعاملين الأجانب الممنوحة لهم.

#### 2- التدفقات الخارجة : و تتمثل فيما يلي:<sup>3</sup>

- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد خام و مواد تدخل في العملية الإنتاجية، سواء أولية أو مستلزمات الإنتاج.
- مقدار الأجور والمرتببات الخاصة بالعاملين الأجانب و التي يتم تحويلها إلى الخارج.

<sup>1</sup> OCDE, définition de référence, 2008, Op-cit, p256.

<sup>2</sup> أنظر، أبو ححف عبد السلام ، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 468، 469.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص469-470.

- الأرباح الصافية المنقولة إلى الخارج بعد عمليات الإنتاج و البيع.
  - الفروق المتعلقة بأسعار تحويل المواد الخام و المواد الأولية من خلال المعاملات بين المؤسسة الأم و فروعها بالدول المضيفة.
- مما سبق يمكن لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر أن يحسن من ميزان المدفوعات خاصة للدول النامية و ذلك بضمان تدفقات نقدية بالعملة الصعبة و زيادة الإيرادات الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية و أنشطتها بالإضافة إلى تحسين الصادرات، كل هذه المتغيرات تحسن من ميزان المدفوعات. في الواقع يمكن أن يتأثر ميزان المدفوعات سلباً في حالة ما إذا لم يتم ضبط أنشطة المستثمرين الأجانب نظير ممارسات قد تخل بتوازن هذه المتغيرات، كأن يتم تضخيم الفواتير بين المؤسسة الأم و الفروع الأجنبية لتحويل الأرباح مما ينتج عنه نزيف في التدفقات الخارجة للعملة الصعبة، أو قيام المستثمرين الأجانب بالافتراض المفرط من البنوك المحلية للدولة المضيفة... إلى غير ذلك من الممارسات السلبية التي تثقل كاهل ميزان المدفوعات مما ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر و المنافسة: تعبر المنافسة عن ذلك الاحتدام و الصراع بين المؤسسات في السوق، الغرض من المنافسة هو تعظيم المبيعات من خلال كسب ولاء الزبائن بضمان تلبية حاجياتهم و رغباتهم، و بالتالي تقضي المنافسة الاستحواذ على زبائن المؤسسات المنافسة، و لضمان الاستمرارية يجب على المؤسسات أن تتوفر على قدرات إنتاجية و تكنولوجية تسمح لها بتجاوز المنافسين لها في السوق.

حسب (OCDE) وجود المستثمرين الأجانب و المؤسسات المتعددة الجنسيات له تأثير كبير على المنافسة، مما يساهم في تحقيق التنمية عن طريق تحسين مستوى المنافسة الذي يترجم بزيادة الإنتاجية، تخفيض الأسعار، استغلال عقلائي للموارد.<sup>1</sup>

ما يميز المؤسسات المتعددة الجنسيات عن المؤسسات المحلية للدولة المضيفة هي مجموعة الخصائص (التكنولوجيا المرتفعة، المهارة الإدارية و التسويقية، اليد العاملة المؤهلة، الموارد المالية، العلامة المعروفة) التي تسمح لها بفرض قواعد السوق و رفع مستوى المنافسة في سوق الدولة المضيفة، هذا ما ينجر عنه انخفاض في الأسعار، تحسين المنتجات، زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسات المحلية و الأجنبية، إمكانية التوسع و غزو الأسواق الخارجية، تأهيل المؤسسات المحلية و دفعها نحو التقدم و التطور لتكون في مستوى المنافسة المفروضة إلى غير ذلك من النتائج التي تعود بالفائدة على اقتصاد الدولة المضيفة و بالتالي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المرجوة. في هذا الصدد لا يجب إغفال الانعكاسات السلبية على التنمية في حال احتدت المنافسة، حيث يمكن أن تفلس العديد من المؤسسات المحلية نتيجة عدم قدرتها على منافسة المؤسسات الكبيرة المتعددة الجنسيات، هنا يجب توجيهها و العمل على تأهيلها.

- الاستثمار الأجنبي المباشر و الإنتاجية:<sup>2</sup> بخصوص آثاره على الناتج المحلي، فإنها تتجلى من خلال قيام المؤسسات الأجنبية بتنشيط العملية الإنتاجية، وخلق التجارة الداخلية بينها و بين الشركات المحلية، وهذه آثار إيجابية لكون أن تلك العمليات تؤدي بلا شك إلى الزيادة في كمية السلع و الخدمات النهائية المحققة في فترة محدّدة و هي سنة واحدة.

<sup>1</sup> OCDE, L'investissement direct étranger au service du développement synthèse, Op-cit, p18.

<sup>2</sup> فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص150.

لقد أثبتت بعض الدراسات ذلك من خلال تقديمها لإحصائيات أفرزت أن تدفقات رؤوس الأموال و الاستثمار المباشر الأجنبي المنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر، و خاصة في الدول المضيفة النامية القوية منها. فبعدها كانت النسبة هي 12,6 % خلال سنة 1980 ارتفعت لتبلغ 16,6 % سنة 1995، لتزيد في الارتفاع لتبلغ 36 % سنة 2002 و هذا بالنسبة لجميع الدول النامية. في حين و من بين الدول النامية نجد دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي التي بلغت فيها النسبة سنة 1980 حدود 6,5 % لترتفع إلى 11,8 % سنة 1995 و لتبلغ 44,7 % سنة 2002.

### المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية السياسية

يؤثر الجانب السياسي على مختلف ميادين الحياة خاصة منها الاقتصادية، حيث تترجم التوجهات السياسية للبلد وفق نظرتها الاقتصادية و قوانينها و تشريعاتها لمختلف الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية. لا يمكن حصر ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و نشاط المؤسسات المتعددة الجنسيات في قالبها الاقتصادي بل تتعداها إلى الشق السياسي، فهناك علاقة وطيدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و التوجهات السياسية للبلد. في حديثنا عن التنمية، سبق و رأينا أن التنمية ظاهرة تمس جميع الهياكل و تساق وفقها تغييرات تمس جميع الميادين حتى السياسية منها، فماذا نقصد بالتنمية السياسية؟ و ما علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات المتعددة الجنسيات بالتنمية السياسية؟

التنمية السياسية هي عملية تفاعل مستمرة بين جملة من العوامل المجتمعية المحلية وبين ما هو وافد إلى المجتمع من عناصر اجتماعية وثقافية وسياسية،<sup>1</sup> فهي تعبر عن قدرة الطبقة الحاكمة في

<sup>1</sup> الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2002، 113.

الدولة على تحقيق مستويات التنمية السابق ذكرها، أي قدرة النظام على خلق القيمة المضافة في جميع الميادين الاجتماعية، الاقتصادية، و السياسية.

باعتبار الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية كما سبق و رأينا، كذلك بالنسبة للتنمية السياسية للدولة و يمكن أن نستشف ذلك من خلال النقاط التالية:

- من خلال مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في البلد تستمد الساحة السياسية قوتها من خلال تحقيق برامجها التنموية و تعزيز قوتها.

- الشفافية في المعاملات مع المؤسسات الأجنبية تعطي صورة حسنة و تعزز مصداقية النظام السياسي القائم، هذا ما يدفع بجذب المؤسسات المتعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدولة.

- نجاح مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا ما يصحبه اتفاقيات تعاون و شراكة طويلة الأمد مع بلدان المؤسسات الأم، الشئ الذي يصب في صالح الدولة المضيفة.

- تعزيز صورة النظام السياسي القائم في البلدان المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدى المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، هيئة الأمم المتحدة، و ذلك من خلال المؤشرات الاقتصادية التي يساهم في تطويرها الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤشرات الاجتماعية، و بالتالي كسب الاحترام الدولي للنظام السياسي القائم في الدولة المضيفة المشجع على الاستثمار و التبادل الدولي.

- إمكانية الاستفادة من برامج دعم و تعاون من المؤسسات و التنظيمات الدولية كالاتحاد الأوربي، مؤسسات البنك الدولي، هيئة الأمم المتحدة، هذه البرامج التنموية تصب في مصلحة التوجه السياسي القائم في البلد و تخدم مسار الديمقراطية التي يتغنى بها المجتمع الدولي.

- إمكانية الولوج للتنظيمات الدولية كالمنظمة الدولية للتجارة من خلال الدعم الذي تلقاه الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل دول المؤسسات الأم، ومن خلال أيضا التطور التكنولوجي، التقني، و التنافسي الذي تمنحه المؤسسات المتعددة الجنسيات للدول المضيفة.
  - يمكن للدول المضيفة أن تصبح قوة إقليمية و مدخل للمؤسسات المتعددة الجنسيات نحو الإقليم الذي تقع فيه الدولة المضيفة، هذا ما قد يعزز المواقف السياسية اتجاه القضايا الإقليمية، بأن تكسب الدولة المضيفة قوة التأثير و توجيه الإقليم اقتصاديا و سياسيا.
  - تنمية الوعي السياسي في الدولة المضيفة نتيجة الاحتكاك المستمر للإطارات و الكوادر المحلية مع الأفراد الأجانب.
- كل هذه النقاط و أخرى تبين الدور الحيوي الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية السياسية، لكن تجدر الإشارة إلى ضرورة توفر الوعي و الإرادة السياسية لتحقيق ذلك بتوفير مناخ استثمار محفز و أطر قانونية تحمي مصالح المؤسسات المتعددة الجنسيات.
- كما لا يمكن إغفال الانعكاسات السلبية لهذا التوجه، حيث يشكل انغماس و تغلغل المؤسسات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد الوطني خطرا على التوجه السياسي للبلد و ذلك يتجلى فيما يلي:
- من يكسب مفاتيح الاقتصاد في البلد خاصة منها الحيوية كاستخراج الموارد الطبيعية، و قطاع النقل و المواصلات بإمكانه أن يؤثر و يضغط على النظام السياسي القائم في البلد، و المؤسسات المتعددة الجنسيات هي من تملك الإمكانيات و الخبرات التي تخولها ذلك.

- النزاعات التي قد تنشأ مع المستثمرين الأجانب قد تشكل عقبة لتحقيق توجهات التنمية السياسية في البلد، و قد تتجر عنها نزاعات مع البلدان الأم للمؤسسات المتعددة الجنسيات مما يؤثر سلبا على الصورة السياسية للدولة على الساحة الدولية.

### المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

غالبا ما ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل إيجابي لتحقيق التنمية و تطوير مستوى الاقتصاد في البلد، إلا أن له انعكاسات سلبية كما هي إيجابية على كل من المستثمر الأجنبي و دولته الأصلية و على البلد المضيف. سنتطرق في هذا المبحث إلى آثار الاستثمار الأجنبي على الدولة الأم و المستثمر الأجنبي، ثم انعكاساته الإيجابية و السلبية على الدولة المضيفة.

### المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم

يمكن ذكر النقاط الإيجابية للاستثمار الأجنبي بالنسبة للدولة الأم فيما يلي:<sup>1</sup>

- استغلال المواد الأولية و الموارد الطبيعية التي تتميز بالندرة.
- استغلال اليد العاملة بتكلفة منخفضة جدا مقارنة بالدولة الأم للمستثمر الأجنبي مما يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج و حتى التوزيع.
- تحسين ميزان المدفوعات<sup>2</sup> عن طريق تحويل الأموال و الأرباح الناتجة عن أنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات على المدى القصير، المتوسط، و الطويل.

<sup>1</sup> أنظر، عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 1991. ص - ص 366-368

<sup>2</sup> سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة.

- تصريف فائض الإنتاج للسوق المحلية في البلدان و الأسواق الخارجية و تفادي الكساد<sup>1</sup>.
- وسيلة ناجعة لتفادي الضرائب و القيود التجارية و الجمركية الناتجة عن التصدير و ذلك بالقيام بالإنتاج في الدولة المضيفة و تسويقه فيها مباشرة.
- تعظيم الأرباح نتيجة التخفيض من تكلفة عوامل الإنتاج.
- التقليل من مخاطر التلوث و الإضرار بالبيئة في البلد الأم و تحويل هذه المخاطر في الدولة المضيفة.
- الاستفادة من خبرات المؤسسات البلد المضيف و مستوى التكنولوجيا و المعارف المتوفرة.
- تحسين صورة البلد الأم على سمعتها و هيتها الصناعية عن طريق وكلائها (المستثمرين)، الشيء الذي يمهد لإبرام عقود شراكة و تعاون بين الحكومتين.
- نشر ثقافة البلد الأم في الدول المضيفة و التعريف بها و تمكين الأفراد من تعلم اللغة مما قد ينعكس على الجانب السياحي للبلد الأم و استقطاب الكفاءات.
- أما النقاط السلبية التي يمكن أن تنعكس على الدولة الأم نضير قيام مؤسساتها بالاستثمار في الخارج فيمكن ذكرها كما يلي:
- الآثار السلبية التي يمكن أن تترتب على ميزان المدفوعات نتيجة تدفق الأموال نحو الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي.

<sup>1</sup>الكساد هو مُصطلح في الاقتصاد يُطلق على أي انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي، ويتميز بهبوط الأسعار، وتقييد الائتمان، وانخفاض الإنتاج والاستثمار، وارتفاع في مستوى البطالة.

- استغلال اليد العاملة للدولة المضيفة بتكلفة أقل ينعكس سلبا على سوق العمل و على القدرة الشرائية للعمال في الدولة الأم.
- العراقيل الغير مبررة لإزاحة المؤسسة الأجنبية من قبل الدولة المضيفة في العديد من المشروعات و النشاطات، القرار الذي قد ينتج عن تفضيلات غير عقلانية لمؤسسات محلية أو أجنبية أخرى.
- الأخطار المتعلقة بالتأميم و تغير قوانين الاستثمار بالبلد المضيف مما يخلق نزاعات و يؤثر على مردودية المؤسسة الأجنبية.
- أخطار الدولة، عدم الاستقرار السياسي، الفساد، عدم شفافية مؤسسات الدولة المضيفة، الحروب و غير ذلك من الأخطار التي قد تهدد المؤسسات الأجنبية و سلامة أفرادها.
- تعارض المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة نسبة المساهمة التي تشكل في غالب الأحيان مصدر صراع بين المستثمرين الأجانب و الدولة المضيفة.

### المطلب الثاني: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

- لقد تضاربت الآراء حول نشاط المؤسسات المتعددة الجنسيات لدى الباحثين، فالعديد منهم يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له مساوئ و نقاط سلبية عديدة قد تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول المضيفة خاصة منها النامية. يمكن ذكر هذه السلبيات و إجمالها في النقاط التالية:<sup>1</sup>
- تحقق المؤسسات المتعددة الجنسيات أرباحا مرتفعة نتيجة موقعها الاحتكاري، و التي تقوم برفع تكاليفها التي تكون مبالغ فيها في معظم الأحيان و جزء منها يكون مشكوك في صحته و ذلك

<sup>1</sup>أنظر بتصرف، فلح حسين خلف، مرجع سبق ذكره، ص 202-208.

من أجل زيادة عوائدها لأن التكلفة الحقيقية تقل بكثير عن التكاليف التي تظهر في سجلاتها و ميزانيتها، و بالتالي الهامش بين الإيرادات و التكاليف الفعلية يكون مرتفع.

- يفرض المستثمرون الأجانب تكاليف مرتفعة على المنتجات التكنولوجية التي توفرها في الدول النامية، سواء الآلات، المعدات، براءات الاختراع، العلامات التجارية، و الخدمات بالإضافة إلى فرض تكاليف مرتفعة نضير دراسات الجدوى التقنية و الاقتصادية التي تعجز الدول النامية على توفيرها و إنجازها.

- يقوم المستثمرون الأجانب بتحويل معظم الأرباح، و هي مبالغ ضخمة إلى خارج الدول التي احتضنت أنشطتها، و هو الأمر الذي يحرم الدول المضيفة من إمكانية إعادة استخدام هذه الأرباح في توسيع النشاطات الاقتصادية المحلية، و بالذات الإنتاجية منها.

- كنتيجة للفقرات السابقة فإن المؤسسات المتعددة الجنسيات وفق هذا النهج لم تسهم في توفير التمويل اللازم لتطوير النشاطات الاقتصادية المحلية، ذلك أن المبالغ التي استثمرتها تقل بكثير عن المبالغ التي قامت بإخراجها من الدول المضيفة. خير مثال على ذلك شركات النفط الأجنبية في الدول النفطية التي حولت مبالغ مالية ضخمة نتيجة نشاطها يفوق عدة أضعاف المبالغ التي جلبتها معها، محصلة ذلك هو أن أثرها في توفير التمويل للدول المضيفة يكون سلبيا.

- ارتباطا بما سبق، فإن هذه الشركات و من أجل تقليل احتياجاتها المالية فهي تعتمد على المصادر المحلية، حيث تكسب ثقة الجهات المصرفية و البنكية نظرا لحجمها و شهرتها، الشيء الذي يتيحها إمكانية الحصول على قروض مرتفعة، هذا ما يؤثر على القدرات المالية للمؤسسات المصرفية المحلية و ما يحد من القروض التي قد تمنح للمؤسسات المحلية.

- قد لا تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة منها الاقتناء و الاندماج في توفير فرص عمل كافية و تلك المرجوة، بسبب اعتمادها على فنون و تقنيات إنتاجية مكثفة تكنولوجيا، و بالتالي فهي في غنى عن اليد العاملة، إضافة إلى أن اليد العاملة التي قد تبحث عنها هذه المؤسسات غير متوفرة في السوق المحلية.
- لم تسهم المؤسسات المتعددة الجنسيات بدرجة كافية في تطوير القدرات الإدارية و التنظيمية و مهارات العاملين، هي سياسة مقصودة من قبل هذه المؤسسات لكي تبقى اقتصاد الدول النامية تابعة لها و في حاجة مستمرة لوجودها.
- إن المؤسسات المتعددة الجنسيات قد لا تستخدم أحدث الوسائل و التكنولوجيا في الدول المضيفة خاصة منها النامية، نظرا لنقاد هذه التكنولوجيا و كما هو معروف فان التقنيات و التكنولوجيات القديمة في الدول المتقدمة تتخفف تكلفتها استخدامها و يكون التمكن فيها مرتفع، لذلك تقوم هذه المؤسسات بتصريفها و إعادة بعثها و استخدامها في الدول النامية لتعظيم العوائد منها و لتفادي استخدام التكنولوجيا الحديثة التي تكون تكاليف استغلالها مرتفعة و لتفادي نقل هذه التكنولوجيا للدول المضيفة.
- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة العوائد قصيرة الأجل بالعوائد طويلة الأجل، فالعوائد قصيرة الأجل قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية والتي ستبقى في البلد المضيف حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية ، إلا أن مسألة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما أن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور

أعلى، يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات، بالإضافة إلى ذلك فإن حرية الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرار حول مواقع استثماراتها عامل ضغط على الحكومات، والذي قد يجبرها على دخول منافسات فيما بينها لجذب هذه الشركات، وبالتالي منح المزيد من الإعفاءات، مما ينجر عنه تحمل تكاليف أعلى للدول المضيفة.<sup>1</sup>

- التدخل في الشؤون الداخلية و كذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية، بالإضافة إلى ما ينجر عن ذلك من آثار سياسية سلبية ، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و إستراتيجية التنمية

الآثار التي يمكن أن يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات المتعددة الجنسيات على الدول النامية جد مهمة، لكن الإسهامات الحقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية و الأهداف الإستراتيجية للدولة مرهون بمدى دمجها في النطاق الاقتصادي و القانوني للبلد.

العوائد المنتظرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة نضير تعديل الهيكل القانوني الخاص بالاستثمارات الأجنبية يمكن أن يساهم في تطوير مناخ الأعمال في البلد المضيف. بينت الدراسات أن كل من

<sup>1</sup> سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2004، ص36، نقلا عن، مشتاق باركر،

الاستثمار الأجنبي المباشر و تجربة الشرق الأوسط، المجلة الاقتصادية السعودية، مركز النشر الاقتصادي، الرياض، 1990.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص37.

الفساد و ضعف أطر حماية الملكيات الفكرية انعكست سلبا على كمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة منها القيمة.<sup>1</sup>

يجب دمج التوجهات و الأهداف المبتغاة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إستراتيجية التنمية المحلية المنتهجة، حيث على القائمين على شؤون الدولة خاصة النامية منها تحديد الأهداف المرجوة من وجود و استقطاب المؤسسات المتعددة الجنسيات و من ثم العمل على تهيئة المناخ و الإطار القانوني الملائم، الذي يخدم مصالح البلد المضيف أولا و يخدم مصالح المستثمرين الأجانب لتفادي كل النقاط السلبية السابقة الذكر التي يمكن أن تعرقل مسارات التنمية المرجوة.

ما يلاحظ في الدول النامية هو غياب النظرة الطويلة الأمد نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة و عدم تحديد جدواها في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يقتصر الأمر هنا على جذب و حث المستثمرين الأجانب و المؤسسات المتعددة الجنسيات على إقامة مشاريع، و اقتصر النظر أيضا على الجانب الكمي، مثلا ارتفاع الناتج المحلي الخام و حجم التوظيف، و تحسن ميزان المدفوعات قد يكون عيني و مؤقت أي غير حقيقي و دائم قد تكون له انعكاسات سلبية في المستقبل. من هذا المنطلق أيضا يجب إدراج أهداف التنمية أولا في مخطط استراتيجي قبل استقطاب المستثمرين الأجانب، بالقيام بالتحليلات الضرورية لكل مجال اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، أو سياسي و من بعد إرساء الأطر القانونية لأنشطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما لا يجب إغفال عنصر الرقابة و التغذية العكسية لمدي نجاعة و درجة الاستفادة من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من فترة لأخرى، و ذلك للقيام بالتصحيات الضرورية لتحقيق مستويات التنمية المرجوة.

<sup>1</sup> Frédérique Sachwald, Serge Perrin, multinationales et développement : le rôle des politiques nationales, MAGELLAN & Cie, France 2003, p135.

## خلاصة الفصل:

تشكل التنمية عصب الاقتصاد الحديث، و تعني إحداث مختلف التغييرات العميقة في كل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية لتحقيق مستويات الرفاهية لأفراد المجتمع. و تهدف التنمية إلى تلبية احتياجات و رغبات أفراد المجتمع، يمكن قياسها عن طريق عدة مؤشرات كمية و كيفية، كنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الذي يعبر عن درجة المساواة في توزيع الدخل الوطني، ليظهر بعد ذلك مؤشر التنمية البشرية الذي يأخذ بعين الاعتبار العديد من المتغيرات بما فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، أمل الحياة عند الولادة، مستويات الأمية و التمدرس، هذا المؤشر يقيس بدرجة عقلانية مستويات التنمية في البلد.

لتحقيق مسارات التنمية المرجوة تقوم العديد من الدول خاصة منها النامية بجذب و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذه الأخيرة تساهم في التنمية الاقتصادية نظرا لحجم التدفقات المالية الضخمة التي تتعكس إيجابا على ميزان المدفوعات للبلد المضيف، و تساهم في عمليات التوظيف و تأهيل اليد العاملة المحلية عن طريق الاحتكاك المباشر و برامج التكوين و نماذج الإدارة و التقنيات المتطورة المتوفرة في المؤسسات المتعددة الجنسيات. إضافة إلى إمكانية إسهامها في تحقيق التنمية السياسية المرجوة، عن طريق القوة الاقتصادية التي يمكن أن يكتسبها البلد المضيف نظير اتفاقيات الشراكة و التعاون التي يمكن كسبها من المؤسسات الدولية و بلدات المؤسسات الأم للمستثمرين الأجانب.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست أيضا بتلك الصورة الايجابية المرسومة، حيث للظاهرة مساوئ و سلبيات عديدة تنتج عن ممارسات المؤسسات المتعددة الجنسيات و ضعف مستوى الرقابة في الدول المضيضة لها، و لتفادي هذه النقاط السلبية يجب الإحاطة و إدماج هذا النوع من الاستثمارات في الإستراتيجية المحكمة الخاصة بالتنمية لتعظيم الفوائد منها و حفظ مصالح البلد و المستثمرين الأجانب على حد سواء.

## مقدمة:

تطرقنا في الفصلين السابقين إلى الإطار النظري الخاص بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و مدى تطورها على المستوى الدولي مثلها مثل نشاط المؤسسات المتعددة الجنسيات كمحرك للتبادلات الدولية، كما تطرقنا إلى مستويات التنمية التي تركز عليها مختلف الأنشطة و على جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية، هذه المستويات من التنمية و حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل مسعى و مبتغى لدى الدول النامية.

سنتعرض في هذا الفصل إلى نموذج الدراسة و الذي يمثل دولة نيجيريا، حيث سنتطرق إلى تقديم دولة نيجيريا من الموقع و البنية البشرية للدولة و الواقع الاقتصادي لنيجيريا بعرض مختلف المؤشرات الاقتصادية و الموارد الطبيعية و مساهمة القطاعات في الاقتصاد النيجيري، إضافة إلى الواقع السياسي و الاجتماعي لنيجيريا و مختلف الأزمات و النزاعات الإثنية و الدينية في الدولة، و من ثم نتطرق بعدها إلى واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات و تطورها في نيجيريا و مدى مساهمتها في تحسين المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

## المبحث الأول: تقديم نموذج الدراسة نيجيريا

تتميز نيجيريا بموقع استراتيجي و تمثل وزنا اقتصاديا و سياسيا معتبرا على المستوى الافريقي و العالمي، كما أن صوتها أصبح جد محترم و مسموع في المحافل و المنظمات الاقليمية و العالمية. سنتطرق في هذا المبحث إلى تعرف نموذج الدراسة المتمثل في دولة نيجيريا، بتقديم مختلف الخصائص جغرافية، الديمغرافية، و بإعطاء مختلف الخصائص الاقتصادية و السياسية التي تتميز بها نيجيريا.

### المطلب الأول: تقديم دولة نيجيريا

دولة نيجيريا (أنظر الملحق رقم (01) الشعار الرسمي و العلم) أو ما تسمى رسميا (جمهورية نيجيريا الاتحادية) من أهم الدول الإفريقية اقتصاديا و سياسيا حيث تعرف بعملاق إفريقيا نظرا لأنها الدولة الأكبر تعدادا للسكان في قارة إفريقيا، نستعرض فيما يلي البطاقة العامة للدولة:

#### أولا: الموقع

تقع نيجيريا في غرب افريقيا، على الساحل الجنوبي الغربي، بين خطي العرض 4 و 14 درجة شمال خط الاستواء، و بين خطي الطول 3 و 15 درجة شرقا. يمتد ساحلها على خليج غينيا نحو 800 كلم، و تقع بكاملها في المناطق المدارية في قلب منطقة افريقيا الغربية. تحدها من الشرق الكاميرون و من الشمال الشرقي تشاد و من الشمال النيجر و من الغرب البنين و من الجنوب خليج غينيا كما هو موضح في الشكل رقم (1.3). تمتد نحو 1050 كلم من الشمال إلى الجنوب، و 1130 كلم من الشرق إلى الغرب.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> هاشم نعمة فياض، نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية-الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2016، ص51.

تبلغ مساحة نيجيريا حوالي 923,766 كلم<sup>2</sup>، تشغل 13000 كلم<sup>2</sup> منها مسطحات مائية، و بهذا فهي تساوي نحو أربعة أضعاف مساحة المملكة المتحدة، و تقريبا أربعة أضعاف مساحة غانا، و نحو ثلاثة عشر ضعف مساحة سيراليون.<sup>1</sup>

الشكل رقم (1.3): موقع نيجيريا<sup>2</sup>



Source : <https://www.almsdar.net/vb/showthread.php> (consulté le 28/04/2017 à 18h20).

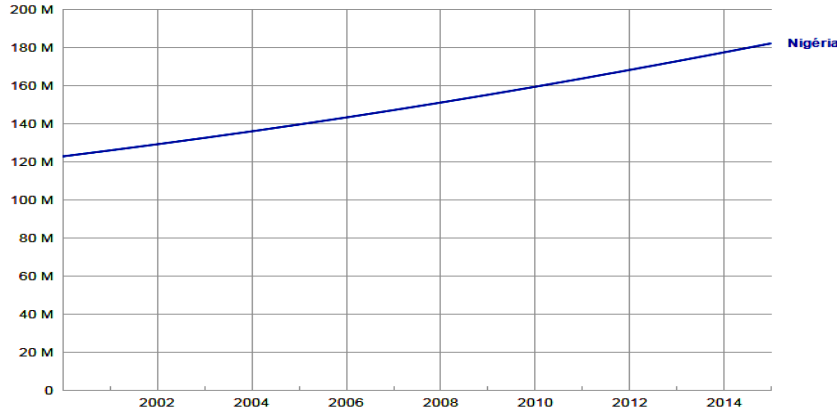
ثانيا: التعداد السكاني

يبلغ عدد سكان نيجيريا 182.202 مليون نسمة و هي أكبر تركيبة سكانية في قارة افريقيا، و يبين الشكل التالي تطور عدد السكان في نيجيريا في فترة 2000 إلى 2016.

الشكل رقم (2.3): تطور عدد السكان في نيجيريا خلال فترة (2000-2016)

<sup>1</sup> Look, <http://www.fmiti.gov.ng/index.php/about-nigeria/facts-figures>, consulting the 28/04/2017 at 18h12 mnt.

<sup>2</sup> <https://www.almsdar.net/vb/showthread.php> (consulté le 28/04/2017 à 18h20).



المصدر: معطيات البنك الدولي (<http://data.albankaldawli.org>)

و تمثل الشريحة السكانية ما بين 0 و 14 سنة ما يقدر بـ 44% في حين الشريحة ما بين 15 و 64 سنة تمثل ما نسبته 53% و الشريحة أكبر من 65 سنة تمثل 3% من عدد السكان لسنة 2015 حسب معطيات البنك الدولي.

بلغ جنس الإناث ما يفوق 69 مليون مقارنة بعدد الذكور الذي قدر بـ 72 مليون لسنة 2006، بنسبة نمو سكاني تقارب 2% سنويا.<sup>1</sup> و تشير معطيات مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي أن معدل المواليد في الألف يقدر بما يقارب 37 و نسبة الوفيات في الألف تقدر بـ 16 في حين تقدر نسبة وفيات الأطفال في الألف بـ 94 و العمر المتوقع عند الولادة يصل لـ 47 سنة لعام 2009.<sup>2</sup>

في حين قدر معدل المواليد في الألف بـ 41 و معدل الوفيات في الألف بـ 13 و معدل وفيات الرضع في الألف بـ 87.6 و العمر المتوقع عند الولادة (Espérance de vie) بـ 52.3 سنة، المعطيات للفترة ما بين 2010 و 2015.<sup>3</sup>

ما يمكن قوله من خلال المعطيات السابقة أن دولة نيجيريا تمثل قوة بشرية هائلة لذلك تسمى بعملاق إفريقيا، حيث أن التركيبة السكانية شابة و تمثل قوة عاملة هائلة قادرة على النهضة و النمو الاقتصادي

<sup>1</sup> هاشم نعمة فياض، مرجع سبق ذكره، ص 138.

<sup>2</sup> <http://data.albankaldawli.org>, Op-cit.

<sup>3</sup> هاشم نعمة فياض، مرجع سبق ذكره، ص 127.

للبلد، كما أن الموقع الجغرافي استراتيجي و له منفذ على البحر يشجع على التبادلات الدولية كما أنه يمثل حلقة وصل بين العديد من الدول الإفريقية.

### ثالثا: التقسيمات الادارية

تقسم نيجيريا إلى 36 ولاية أو فيدرالية (أنظر الملحق رقم (02))، و تعتبر أبوجا عاصمة الدولة منذ سنة 1991 حيث كانت لاغوس (Lagos) هي العاصمة،<sup>1</sup> كما تعتبر المدن التالية أهم الولايات المعروفة و المشهورة في نيجيريا (لاغوس، ايبادان ، بنين، كانو)

### المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي لنيجيريا

تعتبر المؤشرات الاقتصادية أهم مقياس للحكم على مستوى التطور و التنمية في أي اقتصاد سواء للدول النامية أو المتطورة، سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المتغيرات الاقتصادية لدولة نيجيريا، و مختلف القطاعات الاستراتيجية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية و المتغيرات الكلية و الجزئية للبلد و ذلك من خلال النقاط التالية:

### أولا: الدخل الوطني الخام (Gross National Income)

يعد الدخل الوطني أهم مؤشر اقتصادي لدراسة دولة معينة، و تعتبر نيجيريا الدولة الأكثر دخلا في افريقيا، يبين الجدول التالي تطور الدخل الوطني لنيجيريا:

### الجدول رقم (1.3): تطور الدخل الوطني لنيجيريا فترة (2000-2015) / الوحدة دولار أمريكي

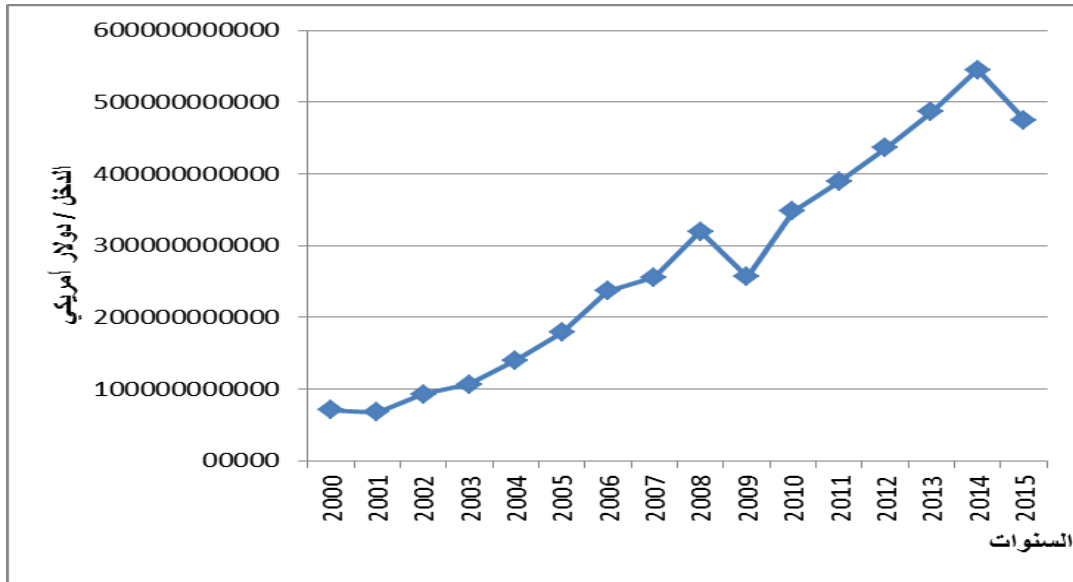
2000	2001	2002	2003	2004	2005
70836296813	67892148481	92550403971	106508117038	139913826393	178494688039
2006	2007	2008	2009	2010	2011
236723823603	256056182825	319459148232	256679298681	347582097082	388901888232
2012	2013	2014	2015		
435951878719	486035136925	544707973421	475067410015		

<sup>1</sup> Library of Congress – Federal Research Division, COUNTRY PROFILE: NIGERIA, 2006, p1.

**Source :** <http://nigeria.opendataforafrica.org> (consulté le 30/05/2017 à 19h00).

من خلال الجدول يتضح لنا قوة الاقتصاد النيجيري و تطوره عبر الزمن حيث يعادل الدخل الوطني لنيجيريا لسنة 2014 مجموع دخل حوالي 28 دولة افريقية ضعيفة و متوسطة الدخل. تميز الدخل الوطني لنيجيريا بنمو و تطور مستقر من 2000 إلى سنة 2008 لينخفض سنة 2009 بمقدار 19% مقارنة بالسنة السابقة و يرجع ذلك إلى اثار الأزمة المالية العالمية، ليواصل في الارتفاع و النمو ليبلغ أعلى مستوياته سنة 2014 حيث بلغ 544 مليار دولار. و يبين الشكل التالي مستوى التطور في الدخل الوطني لنيجيريا لنفس الفترة:

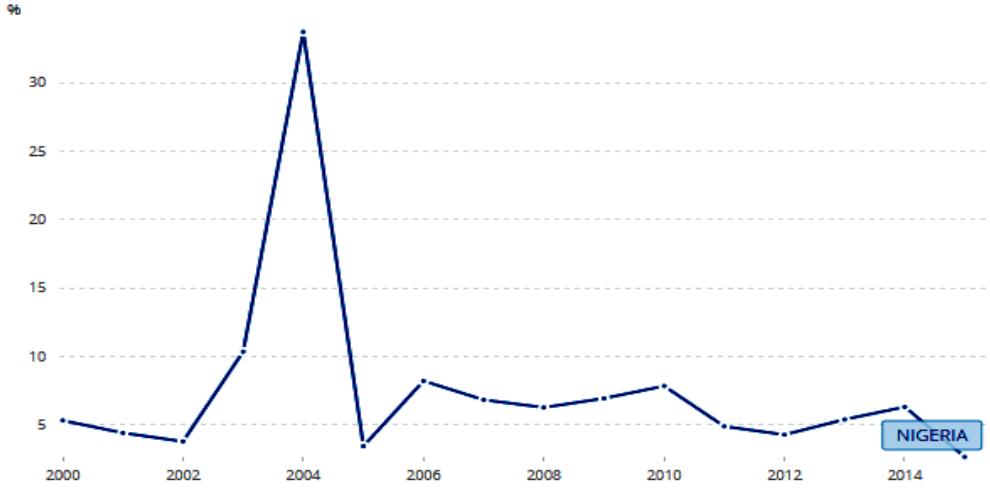
**الشكل رقم (3.3):** تطور الدخل الوطني لنيجيريا فترة 2000-2015



**المصدر:** من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (1.3)

أما فيما يخص نسبة النمو فقد تميزت بالتطور خاصة في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2004، فمن معدل نمو 3.8% سنة 2002 إلى معدل نمو بلغ 10.35% سنة 2003 ليبلغ 33.73% سنة 2004 و هو أعلى معدل نمو في الناتج المحلي سجلته نيجيريا لينخفض إلى 3.4% سنة 2005، و يستقر في التذبذب حتى سنة 2015 حيث بلغ 2.65% كما يوضحه الشكل التالي:

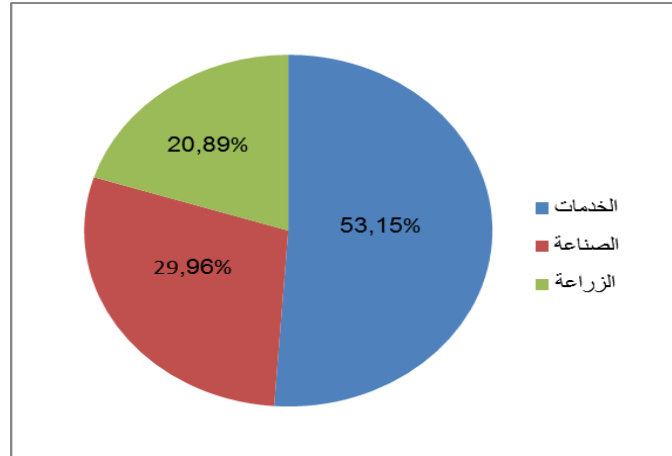
**الشكل رقم (4.3):** تطور معدل نمو الناتج المحلي لنيجيريا فترة 2000-2015



Source: <http://data.worldbank.org>

يساهم قطاع الخدمات بشكل كبير في الدخل الوطني لنيجيريا يليه القطاع الصناعي و من ثم قطاع الزراعة، نأخذ على سبيل المثال الدخل الوطني للثلاثي الثاني من سنة 2014 كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (5.3): مساهمة القطاعات في الدخل الوطني لنيجيريا



Source : Federal Ministry of Finance, QUARTERLY PERFORMANCE REPORT ON THE ECONOMY, APRIL – JUNE 2014, p8.

## ثانيا: التضخم

يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام في الأسعار، كلما كان منخفضا يعبر ذلك عن صحة الاقتصاد و كلما ارتفع ينعكس ذلك سلبا على الاقتصاد الوطني، يعرض الجدول التالي تطور معدل التضخم في نيجيريا في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2016:

الجدول رقم (2.3): تطور معدل التضخم في نيجيريا فترة 2005-2016

السنة	معدل التضخم نسبة مئوية
2005	17,90
2006	8,38
2007	5,42
2008	11,52
2009	12,01
2010	13,78
2011	10,85
2012	12,23
2013	8,51
2014	8,05
2015	9,00
2016	15,62

Source : <http://nigeria.opendataforafrica.org> (consulté le 30/05/2017 à 19h38).

سجلت سنة 2016 مستويات مرتفعة فيما يخص معدل التضخم و هو أعلى معدل تضخم منذ سنة 2005 الذي بلغ ما يقارب 18%، و قد اتخذت الحكومة في ذلك الوقت إجراءات و تدابير للحد من معدل التضخم و الارتفاع في الأسعار.

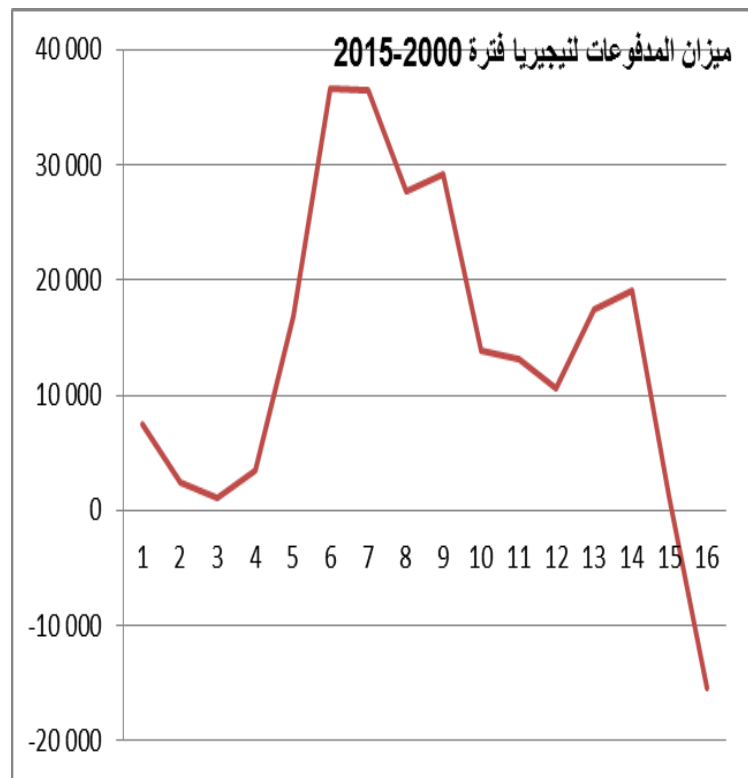
### ثالثاً: ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية كما سبق و رأينا في الفصل الثاني، فيما يخص نيجيريا نستعرض في الجدول و الشكل التالي المعطيات الخاصة بميزان المدفوعات للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2015:

الشكل رقم (6.3): ميزان المدفوعات لنيجيريا فترة 2000-2015 الجدول رقم (3.3): ميزان

المدفوعات لنيجيريا فترة 2000-2015

السنة	القيمة (مليون دولار)	السنة	القيمة (مليون دولار)
2000	7 427	2008	29 154
2001	2 478	2009	13 868
2002	1 083	2010	13 111
2003	3 391	2011	10 668
2004	16 840	2012	17 374
2005	36 529	2013	19 049
2006	36 518	2014	1 268
2007	27 643	2015	-15 439



Source : <http://unctadstat.unctad.org> (consulté le 01/05/2017 à 10h00).

كما هو موضح في الجدول و الشكل أعلاه سجل ميزان المدفوعات لنيجيريا في معظم الأوقات أرقاماً إيجابية، كانت أعلاها سنة 2005 و سنة 2006 ليواصل انخفاضه بعد ذلك حتى سنة 2011، ليسجل تذبذباً بعد ذلك حتى يسجل قيمة سلبية سنة 2015.

#### رابعاً: الزراعة في نيجيريا

تعتبر الزراعة قطاع حساس للنهضة و تحقيق التنمية و الاكتفاء الذاتي الذي يعد مطلباً للعديد من الدول النامية، في نيجيريا و بعد الاستقلال سنة 1960 كانت الزراعة تساهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي، تلقت الزراعة في نيجيريا دعماً و تشجيعاً من قبل الحكومة في سبيل تعزيز التبادلات التجارية الأجنبية، إلا أن هذا الدعم لم يكن كافياً، حيث بلغ الانفاق الحكومي في الزراعة سنة 2000 حوالي 419 مليون دولار و في سنة 2007 بلغ 510 ملون دولار بنسبة مئوية بلغت 2% لسنة 2000 و سنة 2007 من مجموع الانفاق الحكومي<sup>1</sup>، و هي اسهامات جد منخفضة نظراً لما تتمتع به نيجيريا من عدد سكان و امكانات بشرية و طبيعية التي تخولها أن تصبح قوة زراعية استراتيجية.

يساهم القطاع الزراعي و ما يدخل ضمنه من الصيد و الغابات و الأسماك بمقدار 35.2% من الناتج الإجمالي لسنة 2010 في حين بلغ 26.8% سنة 2003، و يشغل حوالي 57.9% من اليد العاملة في نيجيريا لسنة 2007، و هي تشغل 23.4% من مجموع القوى العاملة في سنة 2012. أما فيما يخص متوسط المعدل السنوي للناتج المحلي الزراعي فقد ارتفع بـ 4.8% في الفترة ما بين 2000 و 2007، و بلغ 5.9% في سنة 2009.<sup>2</sup>

#### خامساً: الصناعة في نيجيريا

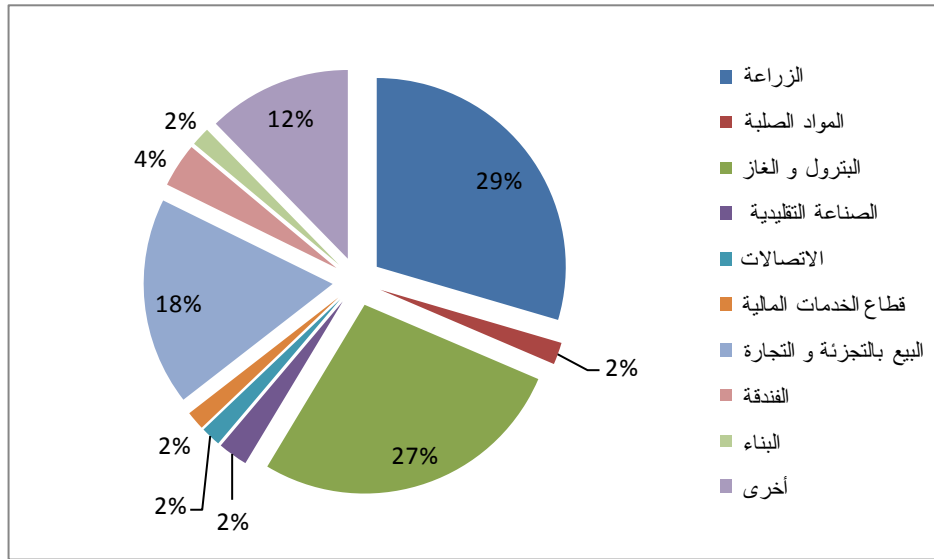
من المعروف أن علامة التطور و التنمية في أي دولة يمثل صورة للتقدم الصناعي الحاصل في البلد محل الدراسة، فالصناعة تمثل عصب الاقتصاد و بواسطتها يمكن التصدير للخارج و تلبية احتياجات السوق المحلية و تحقيق عمليات البحث و التطوير و التقدم التكنولوجي في البلد.

<sup>1</sup> FAO statistical yearbook 2012: world food and agriculture, 2012, p135.

<sup>2</sup> هاشم نعمة فياض، مرجع سبق ذكره، ص228، و Library of Congress – Federal Research Division, Op-cit, p12

تعتمد الصناعة في نيجيريا على إنتاج البترول بشكل كبير، ففي سنة 2008 مثلت الصناعة البترولية 28% من الناتج المحلي بما يقارب 95% من الصادرات الخارجية و ما يمثل 65% من عائدات الدولة،<sup>1</sup> يوضح الشكل التالي واقع الصناعات في نيجيريا و مساهمته في الناتج المحلي لسنة 2008:

الشكل رقم (7.3): مساهمة القطاعات في الناتج المحلي لنيجيريا سنة 2008



Source: [http://focusafrica.gov.in/sector\\_profile\\_nigeria.html](http://focusafrica.gov.in/sector_profile_nigeria.html), Op.cit.

تمتلك نيجيريا ثروة طبيعية هائلة من الموارد الطبيعية تتركز عليها في تحديد الاقتصاد و الصناعة الوطنية، تتمثل أهم الموارد الطبيعية في النقاط التالية:<sup>2</sup>

- البترول: بلغت احتياطات النفط الخام لنيجيريا المؤكدة حوالي 37 مليار برميل لسنة 2013، يقع معظمه في دلتا نهر النيجر، و من المتوقع أن يبلغ العمر المتوقع للاحتياطي 41 عاما. تعتبر نيجيريا عضوا في منظمة الأوبك، شكل إنتاجها 5.5% من إنتاج منظمة الأوبك لسنة 2013 احتلت بها المرتبة السابعة بإنتاج 1.753 مليون برميل يوميا و بلغ قبل ذلك 2.365 مليون برميل يوميا لسنة 2005، بلغت عائداته قيمة 94.6 مليار دولار في عام 2012 هذا ما حول نيجيريا إلى دولة ريعية أصبحت

<sup>1</sup> [http://focusafrica.gov.in/sector\\_profile\\_nigeria.html](http://focusafrica.gov.in/sector_profile_nigeria.html), consulting the 02/05/2017 at 19h00.

<sup>2</sup> أنظر هاشم نعمة فياض، مرجع سبق ذكره، ص283-285.

تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، و هذا ما يفسر انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي (أنظر الشكل رقم (4.3)) الذي سببه انخفاض أسعار النفط في الفترة ما بين 2014 و 2016.

- **الغاز:** تتوافر نيجيريا على أكبر مخزونات الغاز الطبيعي في بلدان افريقيا جنوب الصحراء و تتركز في منطقة الدلتا، بلغ إنتاج الغاز في نيجيريا 68.4 مليون متر مكعب سنة 2007 و 84.8 مليون متر مكعب سنة 2012 و انخفض إلى 79.6 مليون متر مكعب عام 2013، في حين يبلغ احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد 5.11 مليار متر مكعب سنة 2013.

- **الثروات المعدنية:** تزخر نيجيريا بالعديد من الثروات المعدنية، حيث تعد أهم منتج للفحم في منطقة افريقيا الغربية حيث تمتلك احتياطي من الفحم يبلغ 3.000 مليون طن متري يتوزع على 17 حقلا و يتميز بجودة ممتازة و يبلغ الانتاج السنوي حوالي 32000 طن سنويا. تتوافر نيجيريا على مصادر معتبرة من القصدير المركز حيث بلغ انتاجه 2760 طن متري سنة 2000 و انخفض بشكل كبير ليصل إلى 230 طن متري سنة 2010 و بذلك تحتل المرتبة الأولى افريقيا.

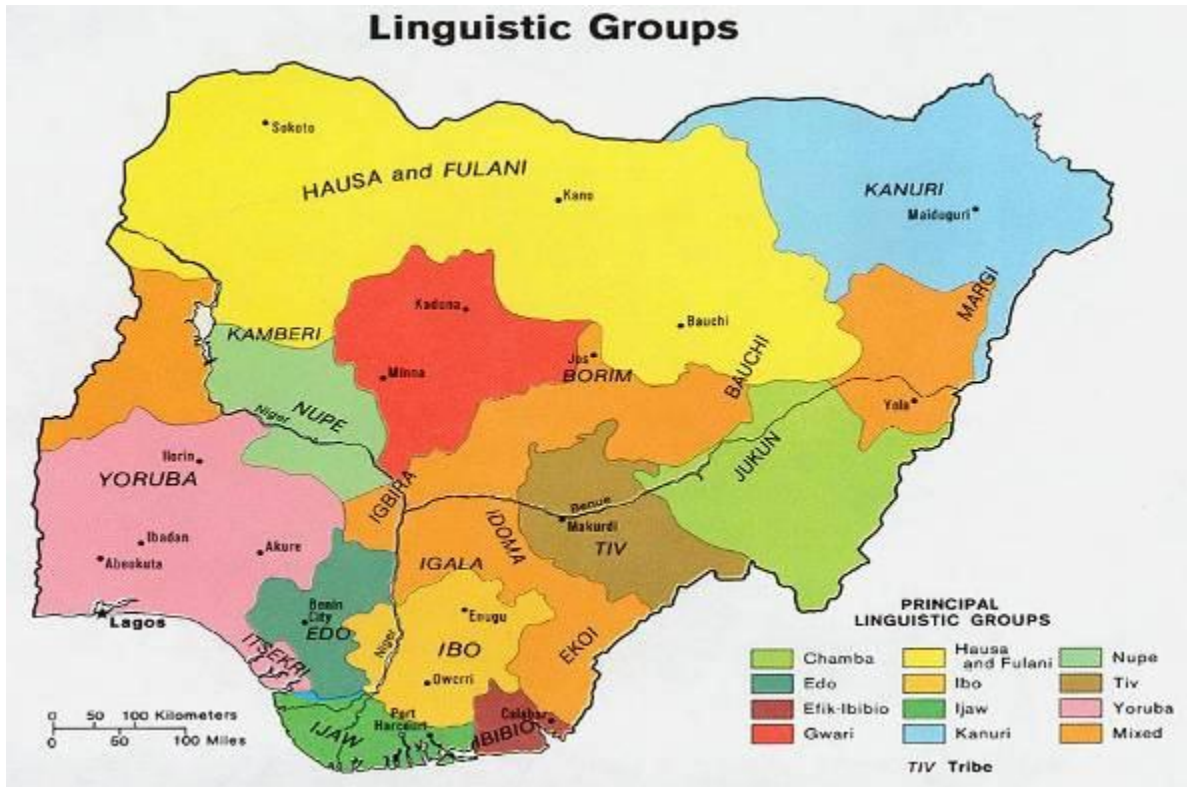
### المطلب الثالث: الواقع السياسي-الاجتماعي في نيجيريا

خضعت نيجيريا للاستعمار البريطاني منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث أسس البريطانيون مستعمرة لهم في منطقة لاغوس في أقصى جنوب غرب نيجيريا حاليا، و من ثم توسعت في بسط نفوذها على مختلف مناطق البلاد. حيث تم الإعلان على فرض الحماية على هذه المناطق في مؤتمر برلين 1884، و ظهرت نيجيريا للوجود أول مرة و تحت إدارة واحدة سنة 1914، لتتال استقلالها سنة 1960 كدولة فدرالية نظم ثلاثة أقاليم أساسية شمالية، شرقية، و غربية.

تعد نيجيريا واحدة من أكثر البلدان في العالم تنوعا من الناحية الإثنية حيث يعيش فيها أكثر من 250 مجموعة إثنية تتكلم أكثر من 500 لغة. كان للتقسيم الاستعماري دور في تقسيم القبائل بين أكثر من

دولة مما ترك بعض القبائل بتعداد لا يزيد عن ألف فرد فقط في الدول الأفريقية المختلفة ومنها نيجيريا وكان للتقسيم القبلي دور في الأزمات التي مرت بها هذه الدولة الأفريقية الكبيرة و من ابرز القبائل النيجيرية: الهوسا فولاني تبلغ نسبتها 31% من الشعب النيجيري، اليوربا تبلغ نسبتها 21%، الايبو تبلغ نسبتها 18% الايجاو تبلغ نسبتها 10%، الكانوري تبلغ نسبتها 4% الايبيبو تبلغ نسبتها 5.3% النيف تبلغ نسبتها 5.2%<sup>1</sup>. شهدت الساحة النيجيرية سلسلة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية جعلت التساؤل عن مدى قدرة هذا البلد الأفريقي الكبير على الصمود والمحافظة على الاستقرار السياسي و الاجتماعي في البلد. تبين الخريطة التالية هذا التنوع و التعدد في نيجيريا:

الشكل رقم (8.3): توزيع الإثنيات في نيجيريا



Source : <http://www.learnnc.org/lp/multimedia/8819>, consulté le 07/05/2017 à 23h25.

<sup>1</sup> أنظر هيفاء احمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، دراسات دولية، العدد 46، ص96

**التنظيم الدستوري:** تم تعديل الدستور في نيجيريا سنة 1999 بنقل السلطة من العسكر إلى المدنيين حيث قسم السلطات إلى ثلاث، السلطة التنفيذية، التشريعية و السلطة القضائية، و هنالك أيضا حكومات محلية للأقاليم الفدرالية توظفها نصوص دستورية.

يتميز النظام السياسي النيجيري في كون أن السلطة التنفيذية و الحكومة في أيدي الرئيس، الذي هو رئيس الدولة، رئيس السلطة التنفيذية للاتحاد و القائد العام للقوات المسلحة و ينتخب من قبل الشعب لمدة أربع سنوات على أن لا يتولى منصبه أكثر من مرتين رئاسيتين، و يعمل نائب الرئيس و مجلس الوزراء على مساعدة الرئيس في تصريف شؤون الحكم، و ينتخب الشعب نائب الرئيس بينما يعين الرئيس أعضاء مجلس الوزراء. فيما تتكون الهيئة التشريعية (البرلمان) من مجلسين: مجلس النواب و به 360 عضوا و مجلس الشيوخ به 109 أعضاء ينتخبون لأربع سنوات و كل ولاية تمثل بثلاثة أعضاء<sup>1</sup>.

**النزاعات الإثنية:** تعد النزاعات الإثنية من الإشكالات المعقدة التي تواجه نيجيريا و تضعف النسيج الاجتماعي و تحول دون بناء الدولة المدنية المترابطة. و تعود الأسباب الحقيقية لبروز هذه النزاعات إلى الواقع الاجتماعي المرير الذي تعانيه العديد من الأقاليم و لأسباب دينية و مفارقات تعود جذورها إلى الحقبة الاستعمارية، نشئت عن هذه النزاعات العديد من الأزمات التي لاقت رواجاً و اهتماماً محلياً، إقليمياً، و حتى دولياً بالدراسة و التدقيق و المصالحة في المحافل و اللقاءات الدولية.

**التعددية الدينية:** ينقسم سكان نيجيريا بشكل أساسي - من الناحية الدينية - إلى مسلمين و مسيحيين، ومع نهاية القرن الميلادي العشرين شكّل المسلمون نحو 53% من سكان نيجيريا، و المسيحيون 39%، و أتباع الديانات التقليدية 8%، لذا يمكن القول بأن التعددية الدينية في نيجيريا تعتبر في حقيقة الأمر ثنائية دينية (إسلامية-مسيحية) وخاصة من منظور العلاقة بين الدين و السياسة وذلك بسبب:

<sup>1</sup> أنظر، نفس المرجع، ص 99.

أن أكثر من 90% من النيجيريين إما مسلمون أو مسيحيون، حيث يشكل كلاً منهما كتلة سكانية ضخمة، و أن من ظلوا على دياناتهم التقليدية ينتمون إلى جماعات إثنية صغيرة مشتتة في وسط نيجيريا وجنوبها، بينما ينتمي أغلبية المسلمين والمسيحيين إلى جماعات إثنية كبرى ذات قواعد إقليمية وذات دور فاعل في السياسة النيجيرية.<sup>1</sup>

### المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا

كما سبق و رأينا يعتمد الاقتصاد النيجيري على النفط و الغاز في عائداته، لذلك فوجود مستثمرين أجنب و مؤسسات متعددة الجنسيات أمر ضروري لذلك، سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المؤسسات المتعددة الجنسيات في نيجيريا و انعكاسها على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي في نيجيريا.

### المطلب الأول: تطور الاستثمارات الأجنبية في نيجيريا

يعرف الاستثمار الأجنبي حسب القانون النيجيري بأنه شكل من أشكال الاستثمار تقوم به مؤسسة أجنبية تحصل بموجبه على حصة من رأس المال في الإقليم، و يسير الاستثمار الأجنبي وفق المرسوم رقم 16 المؤرخ في 16 / 1995.<sup>2</sup> و تعرف نيجيريا بأنها بلد الاستثمارات الواعدة و الفرص الواجب استحقاقها لتحقيق الأرباح من طرف المستثمرين الأجانب، و قد دعت الحكومة النيجيرية في كثير من المرات المستثمرين الأجانب للاستثمار في نيجيريا.

بصفة نيجيريا أكبر اقتصاد في إفريقيا و ذات أكبر تعداد سكاني في القارة، كما أنها تحتل المركز 26 عالمياً اقتصادياً، و تزخر بالموارد الطبيعية و المناخ و الموقع الملائم فقد كانت قبلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم الفساد و المناخ السياسي الصعب.

<sup>1</sup> <http://www.masralarabia.com>, consulté le 08/05/2017 à 18h15.

<sup>2</sup> UNCTAD WID Country Profile: NIGERIA, 2016, p2.

نعرض في الجدول التالي تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نيجيريا خلال الفترة 2000-2015:

الجدول رقم (4.3): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نيجيريا فترة 2000-2015

السنة	قيمة الاستثمارات الداخلة (مليون دولار)	قيمة الاستثمارات الخارجة (مليون دولار)
2 000	1 310	169
2 001	1 277	94
2 002	2 040	172
2 003	2 171	167
2 004	2 127	261
2 005	4 978	15
2 006	4 898	322
2 007	6 087	875
2 008	8 249	1058
2 009	8 650	1542
2 010	6 099	923
2 011	8 915	824
2 012	7 127	1543
2 013	5 608	1238
2 014	4 694	1614
2 015	3 064	1435

Source : <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx>,

consulté le 10/05/2017 à 20h25.

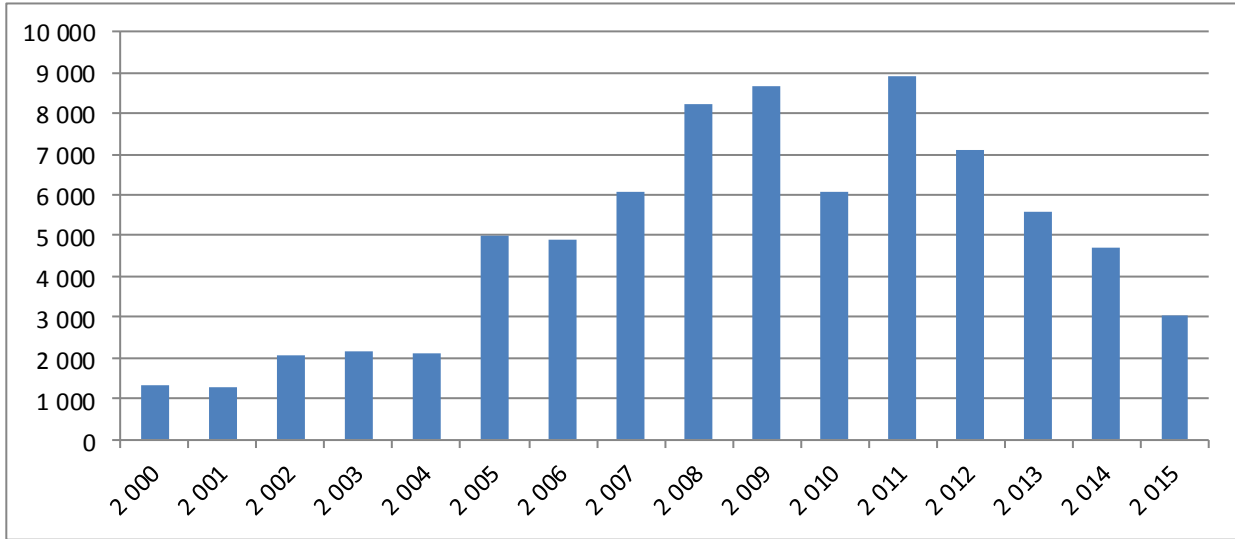
من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة

إلى نيجيريا تطورت بشكل مستمر و مستقر عموما من سنة 2000 إلى سنة 2011، و بلغت قيمتها

6.6 مرات سنة 2009 مقارنة بسنة 2000. و لتوضيح أكثر لمستوى التطور في الاستثمارات الأجنبية

المباشرة في نيجيريا يوضح الشكل التالي ذلك:

الشكل رقم (9.3): تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نيجيريا فترة 2000-2015



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (4.3).

و بهذه الأرقام تعتبر نيجيريا خامس أكبر بلد يحتضن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا كما

يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5.3): حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لأكبر اقتصاديات أفريقيا (مليون دولار)

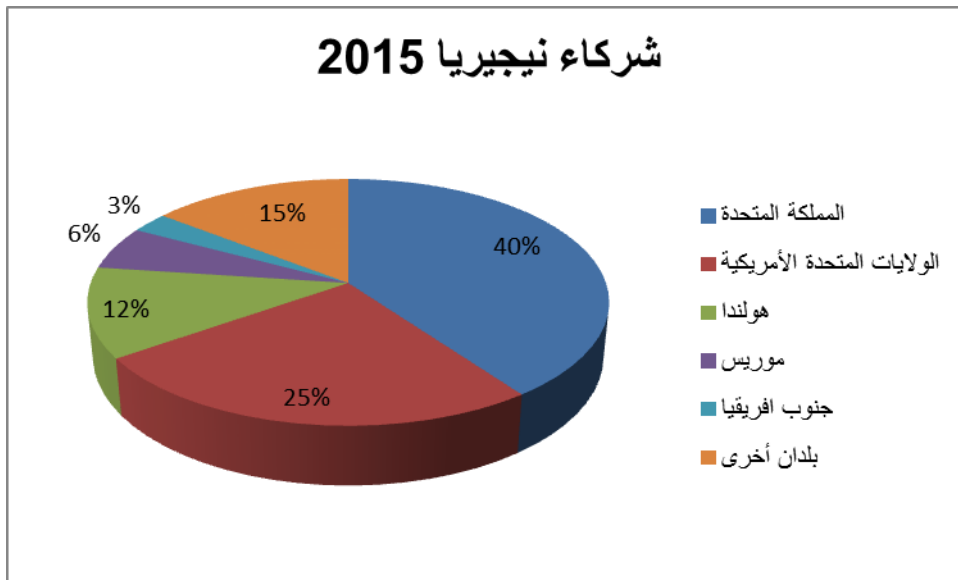
البلد / السنة	2014	2013	التغير
جنوب افريقيا	5 712	8 300	-31%
الكونغو	5 502	2 914	89%
الموزمبيق	4 902	6 175	-21%
مصر	4 783	4 192	14%
نيجيريا	4 694	5 608	-16%
المغرب	3 582	3 298	9%
غانا	3 357	3 226	4%
زامبيا	2 484	1 810	37%
تنزانيا	2 142	2 131	1%

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات (<http://unctadstat.unctad.org>)

يعزى الانخفاض الملحوظ في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى نيجيريا في السنوات الأخيرة بدرجة كبيرة إلى انخفاض أسعار البترول و الانخفاض العام في تدفقات الاستثمارات الأجنبية في العالم ككل نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة لسنة 2008.

من أهم الشركاء لنيجيريا على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نجد المملكة المتحدة كأول شريك بحكم التبعية لأن نيجيريا كانت تحت حماية المملكة المتحدة، حيث كانت في وقت مضى تستحوذ على أكثر من 80% من صادرات و واردات نيجيريا في سنوات السبعينات من القرن الماضي،<sup>1</sup> و يوضح الشكل التالي الأهمية النسبية لأهم الشركاء لنيجيريا لسنة 2015:

الشكل رقم (10.3): أهم شركاء نيجيريا 2015



Source: Central Bank of Nigeria Annual Report 2015, p217.

<sup>1</sup> أنظر هاشم نعمة فياض، مرجع سبق ذكره، ص350.

أما فيما يخص أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تجلت في نيجيريا شكلت عمليات الاندماج و التملك ارتفاعا محسوسا في الفترة 2010-2015 كما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم (6.3): تطور عمليات الاندماج-التملك في نيجيريا فترة 2010-2015**

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة (مليون دولار)	476	539	159	537	999	1040

**Source:** UNCTAD, World investment report 2016, Op-cit, p205.

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن عمليات الاندماج و التملك تشكل حوالي 30% من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى نيجيريا، أما باقي الاستثمارات فهي موزعة على باقي أشكال التواجد الأجنبي كإقامة مشاريع جديدة، و الاستثمارات في المحفظة.

#### المطلب الثاني: المؤسسات المتعددة الجنسيات في نيجيريا

يعتمد الاقتصاد النيجيري على البترول و الغاز بشكل كبير كما سبق و رأينا، لذلك فوجود المؤسسات المتعددة الجنسيات أمر ضروري و معروف لدى الدول النامية لاستخراج هذه الموارد الطبيعية، سنتطرق في هذا المطلب إلى واقع المؤسسات المتعددة الجنسيات في نيجيريا و مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

حسب معطيات منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) لسنة 2009 قدرت وجود أكبر 100

المؤسسات المتعددة الجنسيات في نيجيريا و بمقارنتها مع دول افريقية كما يلي:

الجدول رقم (7.3): أكبر 100 مؤسسة متعددة الجنسيات في أهم اقتصاديات افريقيا

جنوب افريقيا	مصر	كينيا	نيجيريا	البلد القطاع
45	26	19	24	عدد المؤسسات المتعددة الجنسيات
3	1	2	6	قطاع البترول
42	25	17	18	القطاعات الأخرى خارج البترول

**Source:** United Nations Conference on Trade and Development, Investment

Policy Review Nigeria, Geneva, 2009, p12.

تشير المعطيات في الجدول إلى أن 25% من المؤسسات المتعددة الجنسيات المتواجدة في نيجيريا تعمل في مجال النفط مقابل نسبة منخفضة لدى الدول الافريقية الأخرى لا تتعدى 10%، هذا يدل على أهمية القطاع في نيجيريا و جاذبيته لأكبر المؤسسات المتعددة الجنسيات لعدة اعتبارات أهمها الحوافز المقدمة لهذه المؤسسات.

كانت مؤسسة شل و شركة البترول الانجليزية تسيطران على إنتاج النفط في نيجيريا، حتى عام 1971 أين تم تأسيس المؤسسة الوطنية النيجيرية للنفط، حيث حصلت على نسبة 35% من أسهم المؤسسات الأجنبية التي تنشط في استخراج النفط، ظلت شركة النفط النيجيرية تشترك في عمليات إنتاج النفط مع مؤسسات أجنبية أخرى على غرار شيفرون، موبيل، تكساكو، ألفا، و أجيب و بقيت حصتها في حدود 60%، و تعتبر مؤسسة شل الهولندية من أهم المؤسسات المتعددة الجنسيات في نيجيريا حيث تسيطر على حوالي 14% من إنتاج النفط للشركة على مستوى العالم.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> هاشم نعمة فياض، مرجع سبق ذكره، ص257-258.

في دراسة للمنتدى الاقتصادي الدولي لإفريقيا الصادر سنة 2014 في تقييمه لجاذبية الاقتصاد النيجيري للاستثمارات الأجنبية المباشرة و المؤسسات المتعددة الجنسيات كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (11.3): جاذبية نيجيريا للاستثمارات الأجنبية المباشرة

FDI outlook				
	2000	2013	2018	Comments
Natural resources	Very attractive for FDI	Very attractive for FDI	Very attractive for FDI	Nigeria's oil and gas sector attracts a large proportion of total FDI, and its oil reserves will continue to attract substantial capital.
Labor	Unattractive	Average	Average	A rapidly growing working population, but relatively low levels of education remains a hindrance.
Market size	Attractive	Very attractive for FDI	Very attractive for FDI	Largest population and now the largest economy in the region, with rising GDP per capita levels, makes this an increasingly attractive consumer market.
Infrastructure	Unattractive	Unattractive	Average	Remains a challenge, but improvements have been made over previous decade, and there is a substantial number of currently active infrastructure projects.
Bureaucracy	Unattractive	Unattractive	Average	Significant levels still remain, which hinders economic activity. However, Government is increasingly open for business.
Political environment	Unattractive	Unattractive	Average	Democratic institutions and processes have improved substantially, but social tensions remain a concern.
Overall outlook for FDI	Unattractive	Attractive	Very attractive for FDI	Natural resources and a growing consumer market are strong pull factors for FDI. Investment in infrastructure and improvements in the overall business environment will boost FDI levels going forward.

■ Very unattractive   
 ■ Unattractive   
 ■ Average   
 ■ Attractive   
 ■ Very attractive for FDI

**Source:** World Economic Forum on Africa, Africa by numbers A focus on Nigeria Special report issued for: 2014, p7.

يوضح الشكل التالي أن ما يتعلق باستخراج الموارد الطبيعية على رأسها البترول و الغاز فهو يجذب المستثمرين الأجانب في كل الأوقات، أما الأوضاع السياسية فهي متوسطة المستوى نظرا للأوضاع السياسية الصعبة التي واجهتها نيجيريا، كما ان السوق النيجيرية جد محفزة.

**المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوضع السياسي في نيجيريا**

لقد كان لتواجد المستثمرين الأجانب و المؤسسات المتعددة الجنسيات في نيجيريا أثرا واسعا على الوضع السياسي في نيجيريا، تجسد ذلك في العديد من الأزمات و الفضائح التي تورط فيها سياسيون في نيجيريا نستعرضها في النقاط التالية:

- اضطرابات دلتا نهر النيجر: <sup>1</sup> تعتبر أزمة "دلتا النيجر" في نيجيريا، واحدة من أطول وأهم الأزمات التي وقعت في القارة الأفريقيّة، وبالرغم من أنّها قد تفجّرت في مطلع التسعينيات الماضية، إلا أنّ جذورها تعود إلى عقود وزيماً إلى قرون مضت، وتحديداً إلى المرحلة الاستعماريّة، عندما كانت بريطانيا تسيطر على هذه البقعة من القارة السمراء المطلة على المحيط الأطلنطي، بكلّ خيراتها. ودلتا النيجر منطقة كثيفة سكانياً وتقع في جنوب نيجيريا، وهي المساحة المحصورة بين فرعي نهر النيجر جنوب البلاد، قبل أن يصبّ في المحيط الأطلنطي، وتسمّى في بعض الأحيان بأنهار الزبوت، ينقسم الإقليم إلى ثلاثة أقسام رئيسيّة، الأول هو دلتا النيجر الغربيّة، وتتكون من الجزء الغربي من الساحل النيجيري، ويضم ولايتا إيدو ودلتا. وفي الدلتا الغربية مجتمع غير متجانس متكون من عدة مجموعات عرقية، وتعتبر عرقية "إيجاو" هي الغالبة هناك، بجانب مجموعات مثل: "أورهوبو" و"إيزون" و"إتسيكيري" و"أوكواني"، وبعض المجموعات الأخرى، وكلهم يعيشون حياة بدائية وبسيطة؛ حيث يعتمدون على الصيد والزراعة.

مع دخول الشركات الأجنبية لهذه المنطقة واستثمارها بعوائد النفط شعر السكّان المحليون بالغضب لعدم استفادتهم من هذا المورد الطبيعيّ الذي يجري تحت أقدامهم، في مقابل تحمّلهم ثمن التقنية في هذه الأماكن؛ حيث تلوّثت البيئة وماتت الأسماك في الأنهار التي تعودوا الصيّد فيها بحكم سكنهم بالقرب منها بفعل عمليّات استخراج النفط.

وتعتبر نيجيريا أكبر منتج للبتروول في قارة إفريقيا، ويوجد فيها، خصوصاً في منطقة الأنهار العديد من آبار النفط، ويبلغ الإنتاج اليومي لمنطقة دلتا النيجر حوالي مليونيّ برميل، ومنذ العام 1975م، تُعدّ المنطقة مسئولة عن 85% من عوائد تصدير النفط في نيجيريا، داخل هذه الدلتا، يوجد 5280 بئراً للنفط تربطها أنابيب يمتد طولها إلى 7000 كم. وتمتلك شركة «شل» نحو 80 بالمائة من هذه الآبار، حيث تقوم بتشغيل معظم الحقول البرية في نيجيريا.

<sup>1</sup> <http://www.alsalafway.com/cms/news.php?action=news&id=9396> (consulté le 12/05/2017 à 23h20).

إلا أنه ثمة مشكلة في استغلال موارد وثرورات البلاد النَّفْطِيَّة؛ حيث إنه يتم حرق جزء كبير من الغاز الطبيعي المستخرج من آبار النَّفْط من منطقة دلتا النَّيْجِر، بمعدل 70 مليون متر مكعب يومياً، وهو ما يُعادل نسبة 41% من استهلاك إفريقيا للغاز الطبيعي، ويُشكل أكبر مصدر لانبعاثات الغازات الدفينة على كوكب الأرض. وفي العام 2003م تمَّ حرق 99% من فائض الغاز في دلتا النَّيْجِر بواسطة أكبر الشركات العاملة في مجال النفط في نيجيريا، وهي شركة "شل"، بالرغم من سلسلة الإجراءات التي تمَّ تبنيها منذ 20 عاماً لمنع هذه الممارسات.

قد أدت الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة للحصول على أكبر قدر من ثروة الدلتا إلى خفض إنتاج نيجيريا بنسبة 28 بالمائة، خلال الفترة من 2006 – 2008، وفقاً لبيانات وكالة بلومبيرج. وعلى الرغم من تعافي الإنتاج بعد قبول المقاتلين لعفو الحكومة ونزع السلاح، إلا أنه سجل أدنى مستوياته في أربع سنوات في عام 2013، عندما عادت العصابات إلى استغلال النفط الخام لتكريره محلياً، وبيعه إلى السفن قبالة الشاطئ، مع ما يقدر بـ 10 آلاف برميل يومياً.<sup>1</sup>

أثرت أزمة دلتا نهر النيجر على الاستقرار السياسي لنيجيريا و لمدة طويلة، مما انعكس سلباً على التنمية و التطور السياسي و الاقتصادي في نيجيريا، و كانت الممارسات غير قانونية التي قامت بها المؤسسات المتعددة الجنسيات سبباً رئيسياً في ذلك، نظراً لعدم احترامها لشروط السلامة و حماية الموارد الطبيعية، حيث أجمت الانبعاثات و التسريبات الناتجة عن نشاطها في ظهور الأزمات و استمراريتها، يمكن القول هنا أن الاستثمارات الأجنبية أو المؤسسات المتعددة الجنسيات خاصة منها مؤسسة شل التي تمتلك 80% من إنتاج النفط في الدلتا كان لها تأثير سلبي على البلد.

<sup>1</sup> <http://www.alittihad.ae/details.php?id=24461&y=2014&article=full> (consulté le 12/05/2017 à 23h50).

- الفساد السياسي: تعد نيجيريا من أكثر الدول شهرة بالفساد في العالم حيث تحتل المراتب الأولى في ذلك، كانت قد احتلت المرتبة الأولى عالمياً في الفساد، و من أبرز الحقائق على ذلك ما يلي:

- منذ عام 1999، ازدادت إيرادات 23 حكومة محلية في ريفرز أكثر من أربعة أضعاف. وفي عام 2006 بلغت موازنة حكومة ولاية ريفرز 1.3 مليار دولاراً أمريكياً، وهذا ما يفوق موازنات عدد من بلدان غرب أفريقيا. لكن الحكومات المحلية لم تقم بتحويل هذه الثروة المفاجئة إلى مساعٍ لتحسين التعليم الأساسي وأنظمة الرعاية الصحية التي تقف على حافة الانهيار منذ سنوات كثيرة.<sup>1</sup>

- ذكرت إحصائية لمعهد جالوب نشرت في 2012 أن 94% من النيجيريين يشكون من انتشار الفساد في البلاد وذكر استطلاع منظمة الشفافية العالمية أن 44% قد دفعوا الرشوة لتسيير أمورهم. إن الفساد في نيجيريا كما في غيرها يبدأ من أعلى الهرم ويكون على أشده في القطاع النفطي لأكبر دولة مصدرة للنفط في أفريقيا حيث تتعرض صفقات النفط لمراحل متعددة من النهب والتبديد، تارة على شكل رشاي وعمولات لأطراف خارجية وتارة صفقات مشبوهة أو وهمية مما يقلص الدخل ويحول أموال النفط لمجرد أرقام وهمية محلياً وحسابات متضخمة للبعض في بنوك سويسرا ونيويورك. هذا الحال أدى لخسارة تفوق 129 مليار دولار في الفترة بين 2001 و 2011 فقط ويقدر الخبراء أن الأرقام الحقيقية غير معروفة وتفق هذا الرقم بأضعاف.<sup>2</sup>

- قال وزير الإعلام لاي محمد في حكومة نيجيريا في 18 جانفي 2016 إن حوالي 6.8 مليارات دولار من أموال الدولة سرقت في الفترة من 2006 إلى 2013، موضحاً أن 147 مليار نيرا (742.42 مليون

<sup>1</sup> <https://www.hrw.org/ar/news/2007/01/31/235038> (consulté le 13/05/2017 à 18h00).

<sup>2</sup> [http://www.ibtesamah.com/showthread-t\\_412946.html](http://www.ibtesamah.com/showthread-t_412946.html)(consulté le 13/05/2017 à 18h30).

دولار) سرقها حكام ولايات سابقون و 524 مليار نيرا (2.65 مليار دولار) سرقها مصرفيون و 7 مليارات نيرا (35.35 مليون دولار) قال إن 4 وزراء سابقين سرقوها.<sup>1</sup>

- تشارك المؤسسات المتعددة الجنسيات في بعض من أسوأ حالات الفساد في نيجيريا، تجلى في ما أقرته شركة سيمنز عملاق الهندسة العالمي، بدفعها رشوة في نيجيريا قدرت بـ 10 ملايين يورو إلى مسؤولين عموميين في نيجيريا بين عامي 2001 و 2004 لتسهيل منحها عقوداً.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية في نيجيريا

للاستثمارات الأجنبية المباشرة و تواجد المؤسسات المتعددة الجنسيات اثار ايجابية و مساوئ على مستويات التنمية المحلية لأي دولة مضيضة، و تعتبر نيجيريا من أكبر الاقتصاديات الافريقية جذبا للمستثمرين الأجانب رغم ظروف الاستثمار الصعبة و الأزمات السياسية التي ميزت نيجيريا في مسارها الديمقراطي و التنموي، هذا ما سنستعرضه في هذا المبحث بالتطرق لانعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستويات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية لنيجيريا.

### المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية الاقتصادية في نيجيريا

لدراسة مدى تحقيق التنمية الاقتصادية في نيجيريا عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب دراسة المؤشرات الكلية و مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطويرها من عدمه، يتجلى ذلك في النقاط التالية و التي سبق عرضها في المبحث الأول و الثاني.

- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخل الوطني (GDP): يعرض الجدول و الشكل التاليين

نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدخل الوطني لنيجيريا خلال فترة 2000-2015:

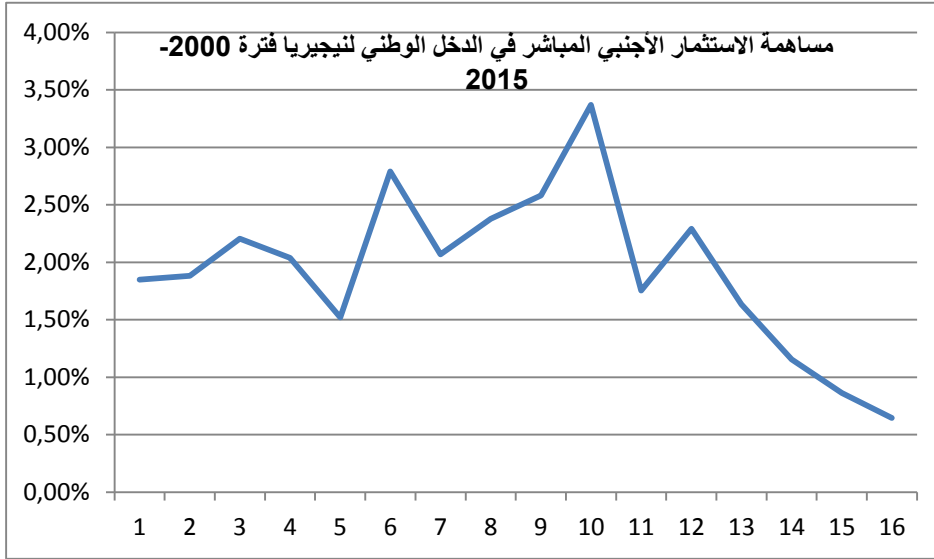
<sup>1</sup> <https://arabic.rt.com/news> (consulté le 13/05/2017 à 19h00).

<sup>2</sup> هاشم نعمة فياض، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الجدول رقم (8.3): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخل الوطني لنيجيريا فترة 2000-2015

الشكل رقم (12.3): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخل الوطني لنيجيريا فترة 2000-2015

السنة	النسبة المئوية
2 000	1,85%
2 001	1,88%
2 002	2,20%
2 003	2,04%
2 004	1,52%
2 005	2,79%
2 006	2,07%
2 007	2,38%
2 008	2,58%
2 009	3,37%
2 010	1,75%
2 011	2,29%
2 012	1,63%
2 013	1,15%
2 014	0,86%
2 015	0,64%



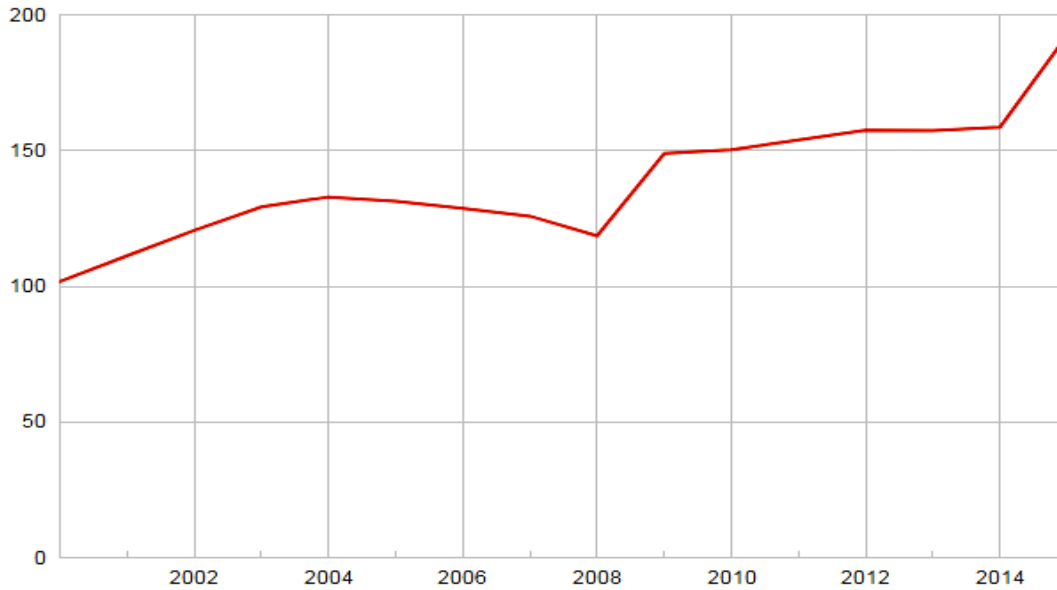
المصدر: من إعداد الطالب استنادا لمعطيات الجدولين رقم (1.3) و (4.3).

من خلال الجدول و الشكل أعلاه يتضح لنا أن نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدخل الوطني معتبرة و مهمة، فالاستثمار الأجنبي المباشر وفق هذه النسب من شأنه التأثير على الدخل الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية، غير أن نسبة هذه المساهمة بدأت في التراجع و الانخفاض، الشيء الذي يعزى إلى انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى نيجيريا منذ سنة 2012 الأمر الذي يفسر بسببين رئيسيين، الأول هو انخفاض أسعار البترول خلال الفترة 2012 إلى 2015 إلى أكثر من 50%

على المستوى العالمي و نيجيريا تأثرت هي الأخرى بذلك، أما الأمر الثاني فيرجع إلى قيام الحكومة النيجيرية بخفض قيمة العملة المحلية (النيرا) في حدود 23% مقابل الدولار الأمريكي. حيث لم يتجاوز رأس المال الذي دخل نيجيريا في النصف الثاني من العام المالي 647 مليون دولار، اي بانخفاض بنسبة 76% مقارنة مع العام 2015 قال مكتب الاحصاءات ان «هذا الرقم هو ادنى مستوى من رأس المال الذي يدخل البلاد في التاريخ، وسيمثل اكبر انخفاض سنوي».<sup>1</sup>

يوضح الشكل التالي تطور معدل الصرف في نيجيريا للعملة الوطنية النيرا مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2015:

الشكل رقم (13.3): تطور معدل الصرف في نيجيريا فترة 2000-2015



Source: <http://donnees.banquemondiale.org/indikator/> (consulté le 14/05/2017 à 20h20)

<sup>1</sup> [http://www.al-ayyam.ps/ar\\_page.php?id=1160e35fy291562335Y1160e35f#sthash.zKCc2RvN.dpuf](http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=1160e35fy291562335Y1160e35f#sthash.zKCc2RvN.dpuf) (consulté le 15/05/2017 à 21h10).

بلغ معدل الصرف في نيجيريا لسنة 2015 حوالي 192.44 نيرا مقابل الدولار الأمريكي و هو معدل غير جيد لصحة الاقتصاد الوطني حيث كان يبلغ 118.55 نيرا مقابل الدولار الأمريكي سنة 2008، و قد كان لانخفاض العملة الصعبة في نيجيريا دور في ذلك.

- **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات:** تشير وضعية ميزان المدفوعات لنيجيريا (أنظر الجدول رقم 3.3)، إلى أنه إيجابي خلال معظم الأوقات الممتدة من سنة 2000 إلى 2015، إلا أنه متذبذب خاصة في سنوات 2013 إلى 2015 السنة التي سجل فيها عجزاً. تشير دراسة قام بها (Elizabeth Irekpitan Izilein و Ogochukwu Theresa Chukwuma) خلال الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى 2011، خلصت إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى نيجيريا يؤثر و بشكل ملحوظ و إيجابي على ميزان المدفوعات لنيجيريا و على الدخل الوطني بشكل عام، حيث يحسن من تنافسية المنتجات المصدرة و يزيد من حجمها بتحسين مستوى الإنتاج المحلي القابل للتصدير.<sup>1</sup>

- **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية و ترقية الاستثمارات المحلية:** حسب منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD)، الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل مكملاً للاستثمار المحلي وليس بديلاً عنه، ولذلك فإن الجهود الرامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب ألا تغطي على تلك الجهود الهادفة إلى تعزيز الاستثمار المحلي من خلال تدخلات القطاع العام وزيادة المدخرات المحلية. والواقع أن الهدف الأول للحكومات ينبغي أن يتمثل في تنمية قطاع مؤسسات أعمال محلي نشط ومنتاج تدعمه الاستثمارات المحلية. وعلى المدى الطويل، تمثل هذه العملية بذاتها أفضل استراتيجية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن الاستثمارات الأجنبية تنجذب بقوة نحو البلدان التي حققت

<sup>1</sup> Elizabeth Irekpitan Izilein, Ogochukwu Theresa Chukwuma, an analysis of the effects of foreign direct investment on Nigeria's balance of payments, Academic Excellence, p8.

معدلات نمو اقتصادي قوي ومستمر وحيث يكون القطاع الخاص المحلي متطوراً وكبيراً بما فيه الكفاية بحيث يوفر منتجات عالية الجودة ويصبح شريكاً فعالاً لمؤسسات الأعمال الأجنبية.<sup>1</sup> كما أن تشجيع إقامة المشاريع المشتركة بين المستثمرين المحليين والمستثمرين الأجانب يُعزز أيضاً نقل التكنولوجيا والمهارات ويقوي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي. وتدل الدراسات الاستقصائية الحديثة للاستثمار في البلدان الأفريقية على أن المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية تكون أكبر وتستخدم عدداً أكبر من العمال في الاقتصاد المضيف وتكون أكثر إنتاجية مقارنة بالشركات المملوكة للأجانب بالكامل، ولذلك فإن تشجيع إقامة المشاريع المشتركة يُحقق نتائج تعود بالفائدة على المستثمرين الأجانب وعلى الاقتصاد المضيف، ومن ثم ينبغي تشجيعها ودعمها.<sup>2</sup> غير أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر سلباً على الاستثمارات المحلية النيجيرية، نظراً لعدم قدرة المستثمرين المحليين على مجابهة و منافسة المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تتميز بالتفوق على جميع الأصعدة.

يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤكد ما طرح في الجانب النظري من حيث إسهاماتها و أثرها على المتغيرات الاقتصادية و إمكانية تحقيق التنمية بواسطتها، الأمر الذي ينطبق على الاقتصاد النيجيري، سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية.

### المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية الاجتماعية في نيجيريا

يؤثر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستويات التنمية الاجتماعية، يتجلى ذلك في عدة متغيرات و مؤشرات، هذا التأثير يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً، هذا ما سنقدمه في هذا المطلب، بعرض مختلف التأثيرات التي يحدثها تواجد المستثمرين الأجانب في نيجيريا من خلال عدة نقاط.

<sup>1</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية الدورة التنفيذية السابعة والخمسون 2013، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، 2013، ص3.  
<sup>2</sup> نفس المرجع، ص10.

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة و حجم العمالة (التشغيل): تتميز نيجيريا بحجم سكان يناهز 182

مليون نسمة و هي الأكبر تعدادا في افريقيا، يعرض الجدول التالي الخصائص التشغيلية لنيجيريا

الجدول رقم (9.3): التشغيل في نيجيريا فترة 2014-2016

السنة	القوة العاملة <sup>1</sup>	حجم التشغيل	حجم العاطلين عن العمل	نسبة البطالة
2014 Q1	71641171	66028352	5612819	7,80%
2014 Q2	72037645	66681638	5356007	7,40%
2014 Q3	72545834	65517893	7027941	9,70%
2014 Q4	72931608	68259158	4672450	6,40%
2015 Q1	73436104	67902546	5533559	7,50%
2015 Q2	74010602	67947120	6063482	8,20%
2015 Q3	75940402	68422300	7518102	9,90%
2015 Q4	76957923	68921821	8036102	10,40%
2016 Q1	78486570	69001286	9485284	12,10%
2016 Q2	79886310	69042326	10643984	13,30%
2016 Q3	80669196	69470901	11198295	13,88%

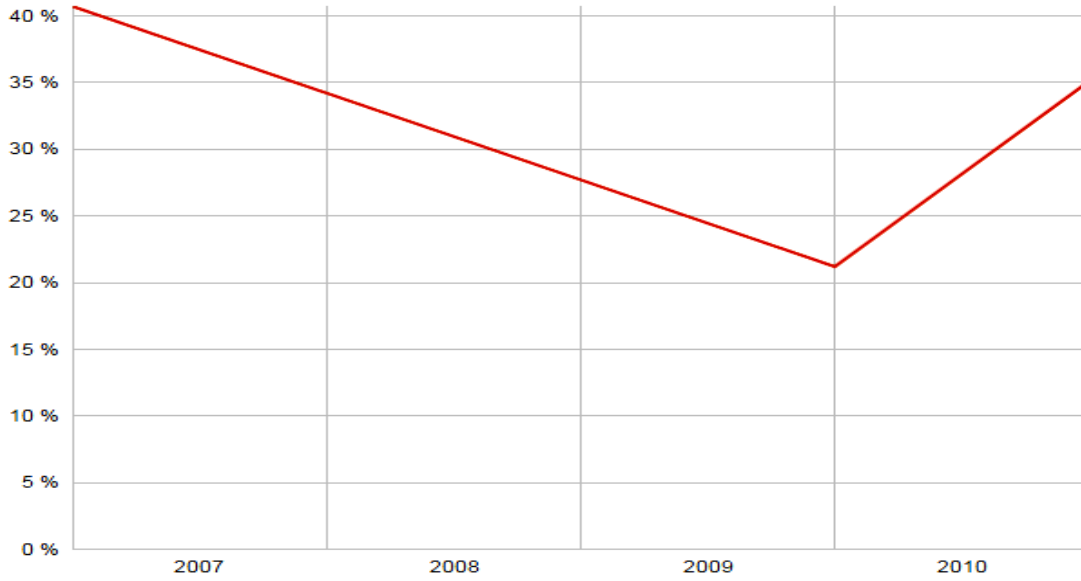
Source :TheNationalBureauofStatistics,Nigeria,<http://nso.nigeria.opendataforafrica.org/txlswp/labor-market> (consulted the 16/05/2017 at 22h15).

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن حجم البطالة في تزايد مستمر في نيجيريا فبعد أن كان يبلغ 23.9% سنة 2011، بلغ أكثر من 11 مليون عاطل عن العمل في الثلث الثالث من سنة 2016 و هو رقم كبير يعادل تعداد عدة بلدان مجتمعة. كما أن البيانات تشير إلى أن ما يقارب 45% من سكان نيجيريا يمثلون قوة عاملة في البلد.

<sup>1</sup> القوة العاملة هي تلك اليد العاملة القادرة و الراغبة في العمل.

كما أن الوضعية كارثية من حيث تشغيل الأطفال، حيث حسب معطيات البنك الدولي فإن نسبة الأطفال في سن (7 إلى 14 سنة) الذين يمارسون نشاط اقتصادي بحجم ساعة في الأسبوع على الأقل بلغ 40.7% سنة 2007، و 35.06% منهم سنة 2011 كما هو موضح في الشكل التالي:

**الشكل رقم (14.3):** نسبة استغلال الأطفال (7 إلى 14 سنة) في العمل فترة 2007-2011



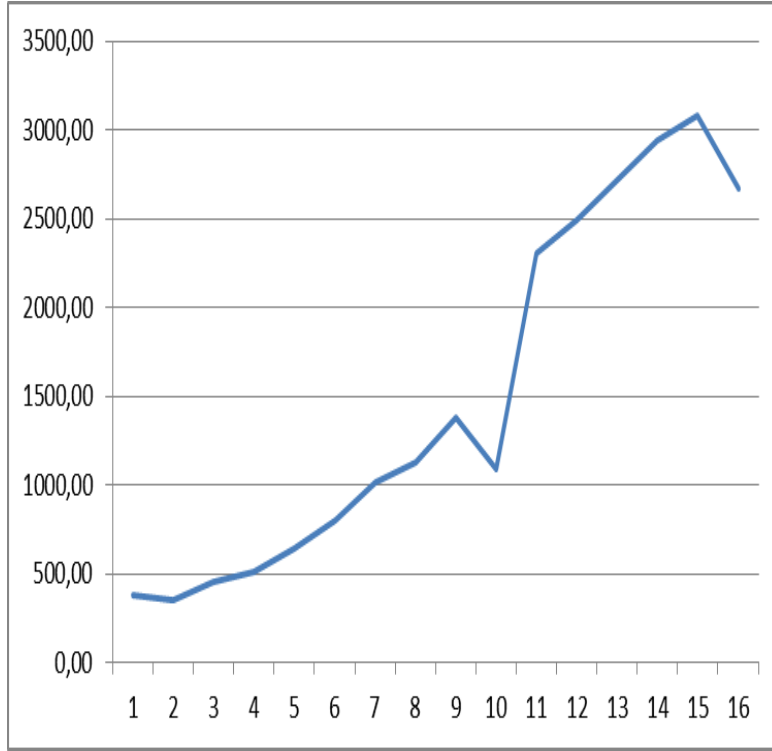
**Source:** <http://donnees.banquemondiale.org/pays/nigeria> (consulted the 17/05/2017 at 23h40).

2- نصيب الفرد من الدخل الوطني: يعد نصيب الفرد الواحد من الدخل الوطني من أهم المؤشرات الاجتماعية للحكم على مستويات التنمية في البلد، يعرض الجدول التالي و الشكل الموافق له تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني لنيجيريا خلال الفترة 2000 إلى 2015:

**الجدول رقم (10.3):** تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني لنيجيريا فترة 2000-2015

الشكل رقم (15.3): تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني لنيجيريا

فترة 2000-2015



Source: <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur> / (consulté le 18/05/2017 à 21h30).

السنة	القيمة (دولار أمريكي)
2000	377,50
2001	350,26
2002	457,40
2003	510,30
2004	645,76
2005	804,01
2006	1014,73
2007	1131,15
2008	1376,86
2009	1091,97
2010	2302,83
2011	2495,61
2012	2716,72
2013	2943,57
2014	3080,32
2015	2671,72

من خلال المعطيات يتضح لنا التطور المتزايد لنصيب الفرد من الدخل الوطني في نيجيريا، حيث تضاعف بمقدار عشرة مرات من سنة 2000 إلى سنة 2014، و هي أرقام جد مقبولة و مرضية، لكن الأهم من ذلك هو طرح السؤال التالي: هل هذا النصيب حقيقي أو إسمي (رقمي فقط)؟ و هل هو مجسد في أرض الواقع؟ الاجابة على هذه الأسئلة تكون في العنصر القادم و هو مؤشر التنمية البشرية الذي يعكس الواقع الحقيقي للمعيشة و التنمية في نيجيريا.

3- مؤشر التنمية البشرية: يهتم البرنامج التابع لهيئة الأمم المتحدة (برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP)) بهذا المؤشر وكل ما يتعلق به من تقارير سنوية وتحقيق أهدافه، نعرض في الجدول التالي مؤشر التنمية البشرية الخاص بنيجيريا للسنوات المتوفرة في التقارير:

**الجدول رقم (11.3): مؤشر التنمية البشرية لنيجيريا 2003-2015**

من خلال المعطيات الموضحة في الجدول يتضح لنا و حسب معيار تصنيف الدول وفق (UNDP) فإن نيجيريا لا توفر مستويات و لو متوسطة فيما يخص رفاهية الشعب حيث منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2011 بقي المؤشر تحت عتبة 0.507 و هو مستوى ضعيف فيما يخص التنمية البشرية، و من سنة 2012 حتى سنة 2015 يتراوح مؤشر التنمية البشرية في الحد الأدنى للمستوى المتوسط الذي يكون بين 0.507 و 0.801، و منه نستنتج أن التنمية البشرية و رفاهية أفراد نيجيريا غير محققة، و نصيب الفرد من الدخل الوطني غير معبر و غير شفاف و لا يعكس الواقع المعيشي الصعب للشعب النيجيري.

السنة	المؤشر
2003	0.445
2004	0.463
2005	0.466
2006	0.477
2007	0.481
2008	0.487
2009	0.492
2010	0.500
2011	0.507
2012	0.514
2013	0.521
2014	0.525
2015	0.527

Source: <http://hdr.undp.org/fr/data>(consulté le 18/05/2017 à 23h30).

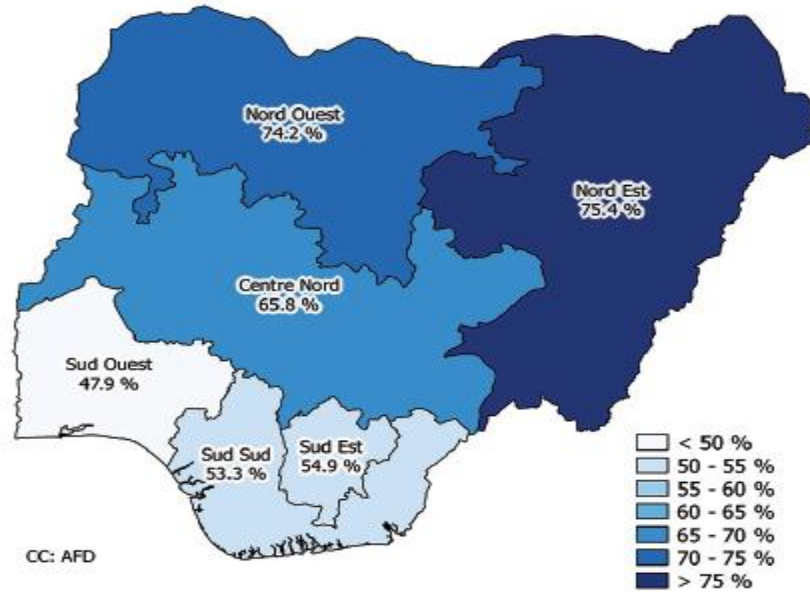
للتوضيح أكثر في مستويات التنمية الاجتماعية، لأنها أهم مستوى و غاية كل برنامج تنموي تقوم به الحكومة نعرض المعطيات التالية:

- **مستويات الفقر في نيجيريا:** أظهرت بيانات رسمية في نيجيريا أن الفقر هناك يرتفع اذ يبلغ دخل نحو 100 مليون شخص أقل من دولار يوميا على الرغم من النمو القوي في ثاني اكبر اقتصاد في افريقيا. وقال المكتب الوطني للإحصاءات ان نسبة النيجيريين الذين يعيشون في فقر مدقع والذين

يمكنهم توفير الاحتياجات الأساسية فقط من غذاء ومأوى وملابس ارتفعت الى 60.9 في المئة عام 2010 مقارنة مع 54.7 في المئة عام 2004. وعلى الرغم من أن التوقعات تشير الى استمرار نمو اقتصاد نيجيريا فمن المرجح أن يزداد الفقر سوءا نظرا لتزايد الهوة بين الاغنياء والفقراء.<sup>1</sup> كما تشير المعطيات (برنامج التطوير للأمم المتحدة (UNDP)) أن نسبة العمال الذين يعيشون تحت خط 2 دولار لليوم بلغ 70% سنة 2010 و 72.3% سنة 2012،<sup>2</sup> وهي معدلات رهيبية تعكس الفقر المدقع الذي يعاني منه النيجيريون رغم تطور المؤشرات الاقتصادية السابقة الذكر، هذا ما توضحه الخريطة التالية:

الشكل رقم (16.3): توزيع مستويات الفقر في نيجيريا تحت خط 1.25 دولار في اليوم

Répartition du taux de pauvreté  
(seuil de 1,25 USD en PPA)



**Source:** Slim Dali, Agence Française de développement, Macroéconomie & Développement, Nigeria : première économie du continent aux ambitions contraintes, 2015, p8.

<sup>1</sup> <http://ara.reuters.com/article/worldNews/idARACAE81Q1JV20120213> (consulté le 19/05/2017 à 18h30).

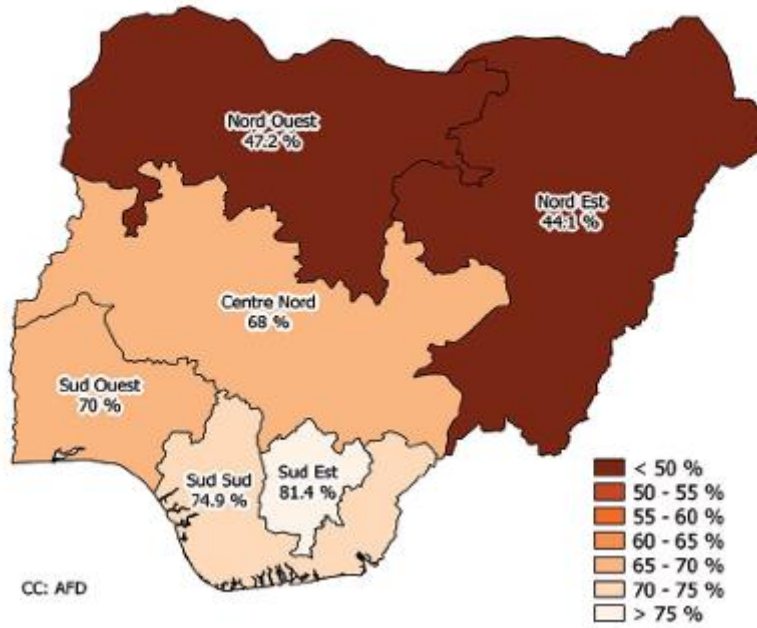
<sup>2</sup> <http://hdr.undp.org/fr/data>, Op-cit.

- نسبة الأمية في نيجيريا: تشير الاحصاءات إلى أن 59.6% من البالغين (15 سنة فما فوق)

يدرسون أما الباقون فقد تركو مقاعد الدراسة،<sup>1</sup> توضح الخريطة التالية نسبة التعلم في نيجيريا:

الشكل رقم (17.3): نسبة التعلم في نيجيريا

### Répartition du taux d'alphabétisation (2013)



Source: Slim Dali, Op-cit, p9.

من خلال هذه المعطيات يمكن القول أن نسبة الأمية في العموم في نيجيريا تتأهز 40% و هي نسبة مرتفعة جدا مقارنة مع حجم اقتصادها.

- العمر المتوقع عند الولادة: هذا المؤشر في تحسن و تطور بطئ نوعا ما في نيجيريا، حيث يبلغ

53.1 سنة في 2015 مقابل 51.3 سنة 2010.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Idem.

<sup>2</sup> <http://hdr.undp.org/fr/data>

### المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية السياسية في نيجيريا

كان لتواجد المستثمرين الأجانب و المؤسسات المتعددة الجنسيات في نيجيريا أثرا على الساحة السياسية و سببا غير مباشر لأزمات سياسية حصدت العديد من الأرواح، على غرار أزمة دلتا نهر النيجر التي كان للمؤسسات المتعددة الجنسيات تأثيرا مباشرا في تأجيجها كما سبق الذكر، كما أن تفشي الفساد السياسي و الرشاوي الممنوحة من قبل المستثمرين الأجانب زادت من تعقيد مأمورية التنمية السياسية و النهوض الديمقراطي لنيجيريا، كل ذلك أدى إلى عدم التطور النمو السياسي و تشبث المسؤولين بمراكز الحكم في نيجيريا، نتج عن ذلك تحكم للمستثمرين الأجانب في سدة الحكم النيجيرية. و من علامات فشل التنمية السياسية في نيجيريا التي تعود أسبابها إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يلي:

- تآمر المستثمرين الأجانب مع المسؤولين للحصول على عقود مشاريع، مثلا تعاقد الحكومة النيجيرية مع شركة ألمانية على انشاء مصنع لصهر الألمنيوم بقيمة نحو مليار دولار تبين بعدها أن التكلفة الحقيقية لا تتعدى 20% من التكلفة المعلنة.<sup>1</sup>

- على قدر ما تتمتع به نيجيريا من ثروات، على قدر ما تختزن من أسباب للثروات، فرغم أن هذه المنطقة مدينة ( بورت هالوت) هي مصدر 90% من صادرات نيجيريا وهو النفط، إلا أنها ظلمت مرتين، الأولى أنها لم تستفد من عائدات النفط تنمية أو حتى إصلاحاً لأحوالها الحياتية المتدهورة، والأخرى أنها كانت ضحية التلوث البيئي لصناعة النفط التي دمرت ثروات أهل المنطقة السمكية والزراعية، وهم الذين لا مهنة لهم سوى الزراعة والصيد، ما دعا الكاتب النيجيري الشهير (كنسا رويوا)

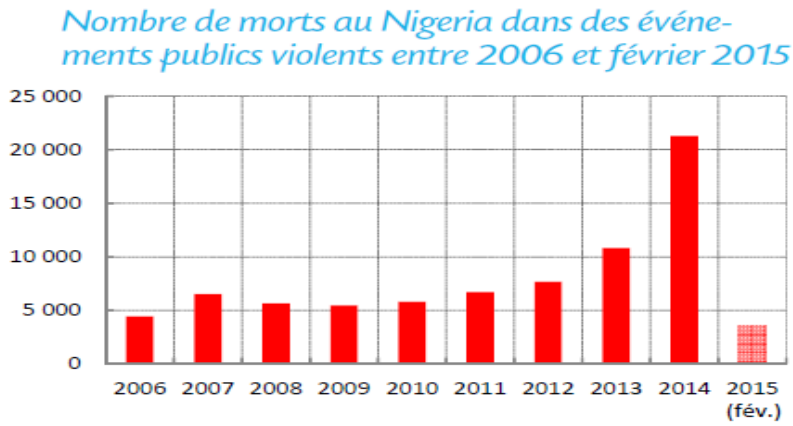
<sup>1</sup> شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا، المكتب العربي للمعارف، ص 460.

إلى أن يؤسس في منتصف التسعينيات منظمة أطلق عليها اسم (موسو) ناشدت العالم التدخل لإنقاذهم من خطر التلوث البيئي، وكان العقاب الحكومي قاسياً، الإعدام له ولثمانية من رفاقه.<sup>1</sup>

- مقياس المنظمة الدولية للشفافية يصنف نيجيريا في المرتبة 136 عالمياً من مجموع 176 دولة لسنة 2016، مقابل المرتبة 139 عالمياً لسنة 2012،<sup>2</sup> هذا ما يدل على درجة الفساد الذي تفشى في نيجيريا بدرجة كبيرة.

- استغلال الموارد الطبيعية من قبل المستثمرين الأجانب بعشوائية و دون احترام القوانين البيئية أدى إلى ظهور أزمات و حركات أشهرها حركة بوكو حرام، حيث بوكو تعني أجنبي و حرام تعني غير مشروع، هذه الحركة كان سبب نشأتها تواجد المؤسسات المتعددة الجنسيات و استغلالها البشع لموارد نيجيريا دون عوائد تنموية، مما أدى إلى تصعيد أمني عنيف، يظهر الشكل التالي تطور عدد القتلى الناتج عن عمليات دموية بين السلطة و الشعب:

الشكل رقم (18.3): عدد القتلى في نيجيريا نتيجة مواجهات مع السلطة و أعمال عنف



Source: Slim Dali, Op-cit, p11.

<sup>1</sup> <http://www.aljazeera.net/programs/hot-spot/2005/1/10/%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%84%D9%82%D9%86%D8%A9-%D8%AC1>

<sup>2</sup> <https://www.transparency.org> (consulté le 20/05/2017 à 23h00).

## خاتمة الفصل:

تعد نيجيريا عملاق افريقيا من حيث التعداد السكاني، و تعتبر أكبر اقتصاد افريقي، غنية بالموارد الطبيعية و تعتمد على البترول و الغاز بشكل كبير. كما تتميز بطابعها الاثني و التعدد القومي من حيث اللغة، الدين، و الثقافة.

تشير المعطيات و الاحصاءات التي تم عرضها في الفصل إلى تطور بعض المؤشرات الاقتصادية على غرار الدخل الوطني و ميزان المدفوعات، لكن نيجيريا تعاني من معدلات تضخم مرتفعة، كما أنها تأثرت و بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط الشيء الذي خفض من عائداتها.

تتميز نيجيريا بجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة و للمؤسسات المتعددة الجنسيات، خاصة في مجال الصناعة و بصورة خاصة في ميدان استخراج الموارد الطبيعية كالبتترول و الغاز، إلا أن واردات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو نيجيريا تتخفف في السنوات الأخيرة نظرا لسياسة الدولة و لمناخ الاستثمار الصعب و لعدم توفر الهياكل الأساسية في الاقتصاد النيجيري كالنظام البنكي و البيروقراطية.

خلصت دراسة مستويات التنمية إلى تأخر كبير جدا في الجانب الاجتماعي، أين تتميز الدولة بارتفاع معدلات الفقر، البطالة، و التعليم.

و في الأخير أدى الفساد السياسي و تواطء المستثمرين الأجانب مع المسؤولين في نيجيريا إلى الحيلولة دون تحقيق التنمية السياسية، التي تميزت بغياب الشفافية و كثرة الرشاوي، و عد تداول سلمي على السلطة. و منه فإن سلبيات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تغلب إيجابياتها و لا تحقق مستويات التنمية المرجوة.

مقدمة

خاتمة

# قائمة المراجع

الملاحق

# الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

## الفصل الثاني:

# الاستثمار الأجنبي المباشر و مستويات التنمية

## الفصل الثالث:

الاستثمار الأجنبي المباشر و مستويات التنمية في نيجيريا

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم
19	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم فترة (2000 إلى 2015) مليون دولار	1.1
20	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا الفترة (2000-2015) مليون دولار	2.1
68	تطور الدخل الوطني لنيجيريا فترة (2000-2015)/ الوحدة دولار أمريكي	1.3
71	تطور معدل التضخم في نيجيريا فترة 2005-2016	2.3
72	ميزان المدفوعات لنيجيريا فترة 2000-2015	3.3
79	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نيجيريا فترة 2000-2015	4.3
80	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لأكبر اقتصاديات إفريقيا (مليون دولار)	5.3
82	تطور عمليات الاندماج-التملك في نيجيريا فترة 2010-2015	6.3
83	أكبر 100 مؤسسة متعددة الجنسيات في أهم اقتصاديات إفريقيا	7.3
89	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخل الوطني لنيجيريا فترة 2000-2015	8.3
93	التشغيل في نيجيريا فترة 2014-2016	9.3
95	تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني لنيجيريا فترة 2000-2015	10.3
96	مؤشر التنمية البشرية لنيجيريا 2003-2015	11.3

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم
03	مفهوم الاستثمار	1.1
17	تنوع الأنشطة و المنتجات للمؤسسات المتعددة الجنسيات	2.1
29	مميزات التدويل و ممارسة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب دينينغ	3.1
46	الاستثمار الأجنبي المباشر و التوظيف	1.2
66	موقع نيجيريا	1.3
67	تطور عدد السكان في نيجيريا خلال فترة (2000-2016)	2.3
69	تطور الدخل الوطني لنيجيريا فترة 2000-2015	3.3
70	تطور معدل نمو الناتج المحلي لنيجيريا فترة 2000-2015	4.3
70	مساهمة القطاعات في الدخل الوطني لنيجيريا	5.3
72	ميزان المدفوعات لنيجيريا فترة 2000-2015	6.3
74	مساهمة القطاعات في الناتج المحلي لنيجيريا سنة 2008	7.3
76	توزيع الإثنيات في نيجيريا	8.3
80	تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نيجيريا فترة 2000-2015	9.3
81	أهم شركاء نيجيريا 2015	10.3
84	جاذبية نيجيريا للاستثمارات الأجنبية المباشرة	11.3
89	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدخل الوطني لنيجيريا فترة 2000-2015	12.3
90	تطور معدل الصرف في نيجيريا فترة 2000-2015	13.3
94	نسبة استغلال الأطفال (7 إلى 14 سنة) في العمل فترة 2007-2011	14.3
95	تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني لنيجيريا فترة 2000-2015	15.3
97	توزيع مستويات الفقر في نيجيريا تحت خط 1.25 دولار في اليوم	16.3
98	نسبة التعلم في نيجيريا	17.3
100	عدد القتلى في نيجيريا نتيجة مواجهات مع السلطة و أعمال عنف	18.3

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

فهرس المحتويات

مقدمة

- 01..... الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر
- 02..... المبحث الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر
- 02..... المطلب الأول: مفهوم الاستثمار و أشكاله
- 05..... المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
- 08..... المطلب الثالث: أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر
- 14..... المبحث الثاني: المؤسسات المتعددة الجنسيات
- 14..... المطلب الأول: تعريفها و تطور نفوذها على المستوى الدولي
- 16..... المطلب الثاني: خصائص المؤسسات المتعددة الجنسيات
- 19..... المطلب الثالث: تطور الاستثمارات الأجنبية في العالم و إفريقيا
- 22..... المبحث الثالث: النظريات المفسرة و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
- 23..... المطلب الأول: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر
- 27..... المطلب الثاني: النظرية الالكتيكية لـ Dunning
- 30..... المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
- 33..... الفصل الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و مستويات التنمية
- 35..... المبحث الأول: النمو و التنمية واقع و متطلبات

35.....	المطلب الأول: مفهوم النمو و التنمية.....
39.....	المطلب الثاني: مؤشرات التنمية.....
42.....	المطلب الثالث: مستويات التنمية.....
43.....	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و مستويات التنمية.....
43.....	المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاجتماعية.....
48.....	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية الاقتصادية.....
52.....	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و التنمية السياسية.....
55.....	المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.....
55.....	المطلب الأول: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم.....
57.....	المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة.....
60.....	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و استراتيجية التنمية.....
63.....	<b>الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر و مستويات التنمية في نيجيريا.....</b>
64.....	المبحث الأول: تقديم نموذج الدراسة نيجيريا.....
64.....	المطلب الأول: تقديم دولة نيجيريا.....
68.....	المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي لنيجيريا.....
75.....	المطلب الثالث: الواقع السياسي-الاجتماعي في نيجيريا.....
78.....	المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا.....
78.....	المطلب الأول: تطور الاستثمارات الأجنبية في نيجيريا.....
82.....	المطلب الثاني: المؤسسات المتعددة الجنسيات في نيجيريا.....

المطلب الثالث: انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوضع السياسي في نيجيريا.....	84
المبحث الثالث: انعكاسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية في نيجيريا.....	88
المطلب الأول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية الاقتصادية في نيجيريا.....	88
المطلب الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التنمية الاجتماعية في نيجيريا.....	92
المطلب الثالث: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية السياسية في نيجيريا.....	99
خاتمة.....	102

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

## المقدمة:

أفرزت التحولات التي شهدتها الساحة العالمية عدة ظواهر انعكست على جميع ميادين الحياة، أهمها ظاهرة العولمة التي تجلت في اختفاء الحدود و تدويل السلع و الأنشطة السياسية و الاقتصادية على المستوى الدولي، كان من أهم مظاهر تجليها تحرير التجارة و التبادلات الدولية و حركية رأس المال و الأفراد بين البلدان و القارات. و تعد أنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات الأداة التي جسدت هذه التغيرات و الحركية من خلال ممارستها لأنشطتها و توسعها في اقتصاديات عالمية.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوجه الأبرز لأنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات و الشكل المستحب للدول النامية نظرا لعوائده غير المحدودة و الاهتمام الدولي الواسع بهذه الظاهرة و نموه الكبير في العشرية الأخيرة، هذا ما يجعله أحد أهم محركات العجلة الاقتصادية، الأمر الذي جعل من الدول تتهاافت على جذبه و تهيئة الأرضية المناسبة لاستقطابه لتحقيق العوائد المرجوة. حيث أثبتت الأدبيات الاقتصادية أثاره الإيجابية على المتغيرات و المؤشرات الاقتصادية على غرار إمكانية تحقيق توازن في ميزان المدفوعات، امتصاص البطالة، نقل التكنولوجيا و تحسين الأداء و التنافسية في الاقتصاد المضيف، كما أنه يشكل مصدرا مهما للعملة الصعبة.

تسعى الدول في إعداد سياستها و إستراتيجيتها إلى تحقيق التطور و تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع بتحقيق مستوى من الرفاهية و تلبية احتياجات أفرادها المتنامية و غير المنتهية، هذا الأمر يدخل ضمن متطلبات التنمية بكل أشكالها، فعملية التنمية على المستوى الكلي لا تعني بالضرورة التنمية الاقتصادية و حسب بل تتعداها إلى جميع المستويات الاجتماعية، السياسية، و الثقافية، فكل ما يضمن التحسن المستمر يدخل في هذا الإطار. لذلك تسعى الدول إلى إعداد برامج و مشاريع و سياسات تنموية بهدف تحقيق الرقي و الرفاهية لأفرادها و مجتمعاتها. الاستثمار بشكل عام و الاستثمار الأجنبي بشكل

خاص من شأنه تحقيق مستويات التنمية المرجوة من خلال أثاره على المؤشرات الاقتصادية و حتى الاجتماعية.

أمام هذه التحولات المفترزة تسعى الدول النامية إلى الركب في مجرى التطورات العالمية، فهي تسعى إلى تحقيق الازدهار و التنمية من خلال انتهاج سياسات تدفع بعجلة التنمية و تنهي تبعيتها لنهج الربع المعتمد على الموارد الطبيعية، خاصة منها الموارد الطاقوية كالبتترول و الغاز التي تتأثر أسعارها و تتذبذب بين الحين و الأخرى، مما يؤثر على موازنتها و اقتصادها.

نيجيريا على غرار العديد من الدول النامية تسعى هي الأخرى لتحقيق مستويات تنمية مقبولة تنهي تبعيتها للنفط الذي يشكل المصدر الرئيسي لمدا خيلها، حيث تتمتع نيجيريا بمقومات تنمية هائلة و بخصائص جغرافية إستراتيجية تخولها بأن تحتل مراتب مقبولة على الساحة الإفريقية و الدولية. غير أن الواقع يعكس غير ذلك، حيث تتخبط نيجيريا في دوامات فساد سياسي فشل الحكومات المتعاقبة على تحقيق الاستقرار و تجنب الأزمات السياسية التي كادت أن تعصف بالبلد في العديد من المرات، كما أن الواقع الاجتماعي و مستويات الفقر المرتفعة تشكل عبئا على النهج الاقتصادي المتبع في نيجيريا.

من هذا المنطلق تسعى نيجيريا إلى الاستفادة هي الأخرى من ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بجذب و تهيئة المناخ الملائم للمستثمرين الأجانب و المؤسسات المتعددة الجنسيات، لتحسين مؤشرات الاقتصادية و تحسين أداء مؤسساتها المحلية، وفي هذ الإطار تدرج دراستنا بمحاولة معالجة الإشكالية التالية:

## كيف يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التنمية في نيجيريا؟

وعلي ضوء ذلك يمكن صياغتها في الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر، تفسيراته، و ما علاقته بالمؤسسات المتعددة الجنسيات ؟
- هل يمكن تحقيق مستويات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا؟
- ما هي انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية في نيجيريا؟

### فرضيات البحث:

- من أجل معالجة إشكالية الدراسة، و الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه قمنا بوضع الفرضيات التالية لتكون منطلقا لهذه الدراسة:
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر الشكل أو الأداة التي تجسده أنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات.
  - يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية في إفريقيا.
  - يعتبر الاستثمار الأجنبي محركا للتنمية في نيجيريا.

### أسباب اختيار الموضوع:

- لقد تم اختيار الموضوع بناءا علي عدة أسباب نذكر منها:
- النمو الكبير الذي عرفتها لاستثمارات الأجنبية في التبادلات الاقتصاد الدولي،والاهتمام الكبير الذي أولته الدول النامية لهذه الظاهرة.
  - تمثل التنمية المسعى الأول و الأخير للدول الإفريقية و النامية على وجه العموم.

- ارتباط الموضوع بالتخصص و محاولة معالجته من خلال نظرة شاملة تتناول الجانب الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي.

- قلة الدراسات التي عالجت موضوع التنمية و علاقته بالاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة في شقه المتعلق بالجانب الاجتماعي و السياسي.

#### أهداف الدراسة:

إضافة إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية تسعى الدراسة الوصول إلى:

- فهم طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تطورها، تفسيراتها النظرية، و علاقتها بالمؤسسات المتعددة الجنسيات.

- توضيح طبيعة التنمية و أنواعها ، و علاقة مستويات التنمية بالاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

- تقديم نيجيريا و مختلف خصائصها الديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية.

- تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نيجيريا و أثرها على المؤشرات التنموية.

#### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي و على مستوى اقتصاديات الدول المضيفة لها، و في أهمية مستويات التنمية التي تشكل محور السياسة و الاقتصاد في أي بلد، و في حاجة الدول الإفريقية و نيجيريا على وجه الخصوص في تحقيق التنمية و تلبية احتياجات سكانها.

## حدود الدراسة:

- تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2000 إلى سنة 2015 فيما يخص المعطيات و الأحداث المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و بالتنمية في نيجيريا.
- تتعرض الدراسة إلى دولة نيجيريا نموذجا.
- تتطرق الدراسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تستثنى منها باقي أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر كالاستثمارات في المحفظة و التعاون الدولي.

## الدراسات السابقة:

- هاشم نعمة فياض، نيجيرية دراسة في المكونات الاجتماعية-الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، حيث تعرض الباحث إلى مختلف الخصائص الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية لنيجيريا.
- أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية. فارس فضيل، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر
- (2004)، وقد حاولت فهم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث واكتشاف مدى التقارب بينهم.

- تقارير منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر التي تصدر سنويا.
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000، تناول الكتاب التنمية و سبل تحقيقها بالإضافة إلى كتب و مقالات أخرى تم الاعتماد عليها لصياغة موضوع الدراسة.

## المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة:

لقد قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم هذا النوع من الدراسات، بوصف و عرض كل ما هو ضروري فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، أشكاله، نظرياته، آثاره على اقتصاديات الدول المضيفة، و صف التنمية و مستوياتها و تحليلي بشرح و تفسير العلاقة الموجودة بين المتغيرين من جهة و مختلف عناصر الموضوع من جهة أخرى، و ذلك بطريقة تسمح بالوصول إلى الإجابة الدقيقة عن الإشكالية المطروحة.

و لضبط الموضوع و معالجته بصفة واضحة قمنا بالاعتماد على جداول و مخططات و أشكال إحصائية عن تطور كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المؤسسات المتعددة الجنسيات. وتمت الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية و المؤشرات في الجانب التطبيقي لمعالجة البيانات،

## هيكلية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث المطروحة واختبار الفرضيات، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول، سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة، تتضمن ملخصاً عاماً عن البحث متبوعاً بأهم النتائج.

**الفصل الأول:** جاء بعنوان عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، تطرقنا فيه إلى مختلف التعريفات و أنواع و تطورات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و لظاهرة المؤسسات المتعددة الجنسيات بعرض خصائصها، و مختلف التفسيرات النظرية.

**الفصل الثاني:** كان بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر و مستويات التنمية، عرضنا فيه ماهية التنمية و مستوياتها الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية، و علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بهذه المستويات.

**الفصل الثالث:** تطرقنا فيه إلى نموذج الدراسة و هي دولة نيجيريا، بتقديم خصائصها الاقتصادية، السياسية، و الاجتماعية، و تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة و أثر هذه الظاهرة على مستويات التنمية فيها.

الملحق رقم (02) التقسيم الاداري لنيجيريا

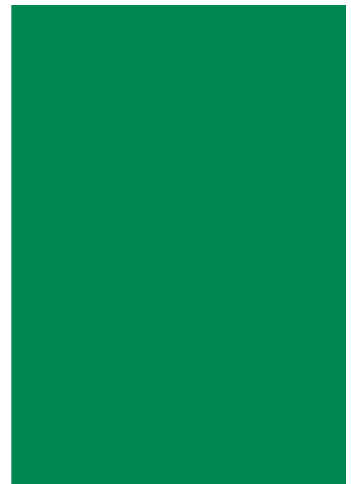


الملحق رقم (01) شعار دولة نيجيريا و العلم

الشعار



العلم



## خاتمة عامة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر شريان التبادلات الاقتصادية و حركية رؤوس الأموال على المستوى العالمي و الأداة التي بواسطتها تنشط المؤسسات المتعددة الجنسيات في الاقتصاديات المضيفة، و هو يعبر عن امتلاك مصلحة دائمة في مؤسسة الدولة المضيفة، كما أنه تطور بشكل كبير على المستوى العالمي، العديد من النظريات قدمت تفسيرات مختلفة لهذه الظاهرة و تعد النظرية الالكتيكية أفضل نموذج يفسره في أدبيات الاقتصاد الدولي. يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال و تعد عمليات الاندماج و التملك بالإضافة إلى إنشاء وحدات جديدة أكثر الأنواع تفضيلا للمستثمرين الأجانب و الدول المضيفة على حد سواء.

تمثل التنمية المطلب الدائم لأي مجتمع و اقتصاد، حيث تبنى السياسات الاقتصادية لتحقيق هذا المسعى، فالتنمية ليست حكرًا على الميدان الاقتصادي و حسب بل تتعداها إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، السياسية، و الثقافية و كل ما يسمح بتلبية احتياجات و رغبات و رفاهية أفراد المجتمع بصفة عامة. يمكن قياس مستويات التنمية من خلال مؤشرات و متغيرات اقتصادية، اجتماعية، و سياسية للحكم على برامج التنمية و مدى تجسدها في أرض الواقع. الاستثمار بشكل عام و الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص يساهم بدوره في تحسين تلك المؤشرات و مستويات التنمية في البلد من خلال انعكاساته على تدفقات رؤوس الأموال، ميزان المدفوعات، التشغيل، نقل التكنولوجيا....

تعتبر نيجيريا أكبر دولة افريقية تعداد للسكان و من أقوى الاقتصاديات الاقليمية، كما أنها تتميز بجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لتمتعها بخصائص اقتصادية، موارد طبيعية، و موقع استراتيجي، حيث تسعى هي الأخيرة إلى تحقيق مستويات تنمية و تحسين مؤشراتها الاقتصادية، الاجتماعية، و الاستقرار السياسي من خلال انتهاج سياسات استثمارية تضمن ذلك.

## نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع هذا البحث ومحاولة الإحاطة بمختلف جوانبه، تمكنا من اختبار مدى صحة

الفرضيات المقدمة، فكانت النتائج على النحو التالي:

## الفرضية الأولى:

تنص على أن " الاستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط يتم وفقه امتلاك حقوق خارج البلد الأم، و يعتبر الشكل أو الأداة التي تجسد أنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات." و التي تم التأكد من صحتها من خلال الفصل الأول أين تطرقنا إلى مختلف التوضيحات الخاصة بالاستثمار الأجنبي و بالمؤسسات المتعددة الجنسيات حسب أدباء الاقتصاد و المنظمات الرسمية الدولية كمنظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و البنك الدولي، و من خلال عرض تطورات هذه الظاهرة و تدفقاتها على المستوى العالمي و الافريقي.

## الفرضية الثانية:

تنص على " أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية في البلد المضيف له." تم التأكد من صحة هذه الفرضية في الفصل الثاني حيث أثبتت الأدبيات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر انعكاسات هذه الظاهرة على مختلف المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية بالسلب و الإيجاب حسب توجهات الدولة المضيئة، استراتيجيتها، مناخها، و المستثمرين الأجانب من حيث قابليتهم لإضفاء القيمة المضافة على السوق المضيف.

## الفرضية الثالثة:

تتمثل في أن "الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر محركا للتنمية في نيجيريا." أثبتت الدراسة أن هذه الفرضية غير صحيحة، حيث رغم الانعكاسات الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على بعض

المؤشرات الاقتصادية كميزان المدفوعات، و الدخل الوطني، إلا أن هذه الانعكاسات كانت إسمية بمعنى غير حقيقية و لا تعكس المعطيات الاقتصادية التي دلت على ارتفاع معدل التضخم و بشكل كبير بالإضافة إلى مستويات البطالة المرتفعة و تأثر موازنة نيجيريا و دخلها الوطني بانخفاض أسعار البترول، أما على مستوى التنمية الاجتماعية فقد أظهرت الدراسة تفشي الأمية و ارتفاع مستويات الفقر المدقع في نيجيريا و مقياس التنمية الاجتماعية ضعيف خلال معظم فترة الدراسة، أما على الوضع السياسي فقد سبب تواجد المستثمرين الأجانب و المؤسسات المتعددة الجنسيات في العديد من الأزمات السياسية الخانقة كأزمة دلتا نهر النيجر، و أزمات الفساد السياسي التي اضطلعت بها في كثير من الأحيان المؤسسات المتعددة الجنسيات، على ضوء ذلك يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا يمثل نقمة على البلد.

### النتائج العامة للدراسة:

من خلال تحليلنا لمختلف جوانب الموضوع وأثناء محاولتنا لإيجاد أجوبة للإشكالية المطروحة، تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر المحرك الرئيسي لأنشطة المؤسسات المتعددة الجنسيات و له عدة أشكال، و يعبر عن امتلاك مصلحة دائمة في البلد المضيف.
- المؤسسات المتعددة الجنسيات تعبر عن قوى اقتصادية متنقلة تعادل نتائجها دخل أكثر من دولة، لذلك تمتلك نفوذ و تتميز بالقوة و الكفاءة التي تخولها السيطرة على الأسواق المضيفة.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المؤشرات الاقتصادية كميزان المدفوعات، الدخل الوطني، و كفاءة السوق المحلية المضيفة له، و على المؤشرات الاجتماعية كالتشغيل، و السياسية كالاستقرار.

- تعد نيجيريا قوة افريقية و تمتلك مقومات التنمية و الرقي على المستوى العالمي، رغم صراعاتها الاثنية فهي تتميز بتنوع سكاني و بثروات طبيعية و موقع استراتيجي، كما انها تتميز باعتمادها على النفط و الغاز في دخلها الوطني و بمؤشرات اقتصادية متذبذبة النتائج.
- ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من الأزمات السياسية و فضائح الفساد السياسي في نيجيريا، مما أثر سلبا على الاستقرار في نيجيريا.
- لا تحقق الاستثمارات الاجنبية المباشرة مستويات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، و السياسية المرجوة منها، فسلبياتها أكثر من إيجابياتها.
- في ظل هذه النتائج يوصي الطالب بضرورة إعادة النظر في سياسات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنتهجة في نيجيريا بإعداد استراتيجيات تضمن المصلحة الوطنية لنيجيريا و إنهاء سوء الاستغلال للموارد الطبيعية من قبل المستثمرين الأجانب، و الاعتماد على المقومات الداخلية التي تأخذ بعين الاعتبار المصلحة الداخلية و تحقق مستويات التنمية المطلوبة.

## شكرٌ وتقدير

الحمد لله في مبتدأ الأمر ومنتهاه؛

والشكر الجزيل المصحوب بالعرفان والتقدير إلى الأستاذة الفاضلة:

## برحو سهيلة

على جميل صبرها وحسن توجيهها لي أثناء إعداد هذه الدراسة العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من أمدني بيد العون والمساعدة

من أساتذة المدرسة الوطنية للعلوم السياسية في إخراج هذه المذكرة.

إهداء

أهدي هذا البحث إلى والديّ؛

وإلى كلّ إخوتي وأختي؛

وإلى كلّ الأصدقاء وزملاء الدراسة.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: الدراسات الإقليمية

تخصص: دراسات إفريقية

مذكرة بعنوان

انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التنمية لدول إفريقيا

نيجيريا نموذجا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إشراف الأستاذة:

برحو سهيلة

إعداد الطالب:

قرطوبية حمزة

السنة الجامعية:

2017/2016

## قائمة المراجع

### المراجع باللغة العربية:

1. طاهر حيدر حردان، مبادئ الاستثمار، المستقبل للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 1997.
2. فريد النجار، " الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
3. أبو قحف عبد السلام ، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة مصر  
1989.
4. عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر،  
2003.
5. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، تقرير الاستثمار العالمي 2002، استعراض عام، الأمم  
المتحدة جنيف 2002.
6. فليح حسن خلف، اقتصاد المعرفة، الأردن 2007، عالم الكتب الحديث.
7. محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، قسم  
الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000.
8. باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الأهلية للنشر  
والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003.
9. وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه،  
جامعة الجزائر 3، 2014.
10. مدحت محمد ، إدارة و تنمية الموارد البشرية ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2007 .
11. ابراهيم حسين العسل: التنمية في الفكر الإسلامي مفاهيم، عطاءات ، معوقات، أساليب المؤسسة  
الجامعية للنشر و التوزيع – الطبعة الأولى ، 2006 .

12. الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية 2002.

13. سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر

2004.

14. هاشم نعمة فياض، نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية-الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث و

دراسة السياسات، 2016.

15. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية الدورة التنفيذية السابعة والخمسون

2013، تعزيز الروابط بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، 2013.

16. شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في أفريقيا، المكتب العربي للمعارف.

باللغة الأجنبية:

1. Nathalie Taverdet-Popiolek, Guide du choix d'investissement, Éditions d'Organisation, 2006.
2. OCDE, Glossaire de l'investissement direct international,
3. Nations Unites, World investment report 2008, CNUCED, Genève 2008.
4. Denis tersen.JEAN-luc bricout, Investissement international, Armand colin/masson, 1996, paris.
5. Jean Louis Mucchielli, Thierry Mayer, Economie internationale, édition Dalloz 2005.
6. FMI /OCDE (2002), Glossary of foreign direct investment terms and definitions.
7. Arvind and U.Phatak, Managing multinational corporations , Preager Publisher USA 1974.
8. OCDE, Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux, QUATRIÈME ÉDITION 2010.
9. Nations Unites, World investment report 2016, CNUCED, Genève 2016.
10. B. hugonnier, " investissements directs coopération international et firmes multinationales" édition: Economica, paris, 1984.
11. M.Delapierre C.Milelli, les firmes multinationales des entreprises au cœur d'industries mondialisées, Vuibert 1995 Paris.

- 12.OCDE, Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux, QUATRIÈME ÉDITION 2010.
- 13.CNUCED, World investment report 2008, Geneva 2008.
- 14.OCDE, Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux, QUATRIÈME ÉDITION 2010.
- 15.CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde 2015: Réformer la gouvernance de l'investissement international, Genève 2015.
- 16.KHOURI Nabil, Les déterminants de l'investissement direct étranger : Etude théorique et analyse empirique, Mémoire de magistère Ecole Supérieure de Commerce d'Alger, 2003.
- 17.Bonin, l'entreprise multinationale et l'état, Etudes Vivantes, Québec, 1984.
- 18.Eric Bousserelle, Dynamique économique -Croissance, crises, cycles,Gualino éditeur ,paris,2004.
- 19.Jean-Yves Capul, Olivier Garnier, Dictionnaire d'Economie et de sciences sociales, édition Hatier, 1999.
- 20.CNUCED, Rapport 2014 sur les pays les moins avancés, New York et Genève 2014.
- 21.Serge d'Agostino et autres, **Analyse économique et historique des sociétés contemporaines**, Rosny-sous-Bois, Bréal, impr 2ème Ed, 2007.
- 22.<sup>1</sup> Programme des Nations Unies pour le développement, Rapport sur le développement humain 2016.
- 23.UNCTAD, World Investment Report 1999 Foreign Direct Investment and the Challenge of Development, United Nations.
- 24.OCDE, Emploi et relations professionnelles : Promouvoir un comportement responsable des entreprises dans une économie mondialisée, Conférence, 2008.
- 25.OCDE, L'investissement direct étranger au service du développement synthèse, 2002.
- 26.Frédérique Sachwald, Serge Perrin, multinationales et développement : le rôle des politiques nationales, MAGELLAN & Cie, France 2003.
- 27.Library of Congress – Federal Research Division, COUNTRY PROFILE: NIGERIA, 2006.
- 28.UNCTAD WID Country Profile: NIGERIA, 2016, p2.

29.Elizabeth Irekpitan Izilein, Ogochukwu Theresa Chukwuma, an analysis of the effects of foreign direct investment on Nigeria's balance of payments, Academic Excellence.

مواقع الأنترنت:

1. <http://www.worldbank.org>
2. [www.unctad.org](http://www.unctad.org)
3. <http://undp.org/fr>
4. <http://hdr.undp.org/fr/data>
5. <http://www.aljazeera.net/programs>
6. <https://www.transparency.org>
7. <http://www.al-ayyam.ps>
8. <https://arabic.rt.com/news>
9. <http://www.ibtesamah.com>
10. <https://www.hrw.org/ar/news/>
11. <http://www.alittihad.ae/details.php>
12. <http://www.alsalafway.com>
13. <http://www.masralarabia.com>
14. <http://www.fmiti.gov.ng/index.php/about-nigeria/facts-figures>
15. [http://focusafrica.gov.in/sector\\_profile\\_nigeria.html](http://focusafrica.gov.in/sector_profile_nigeria.html)

## ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الشكل البارز للعولمة و الأداة التي تنشط وفقها المؤسسات المتعددة الجنسيات، هذه الظاهرة تساهم في تطور البلد المضيف لها و تحسن المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية، و السياسية ما يدخل ضمن تحقيق التنمية و التطور في البلد.

تسعى هذه الدراسة إلى توضيح أثر و انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستويات التنمية في نيجيريا كنموذج، حيث بينت الدراسة سوء استغلال هذه الظاهرة بما يصب في مصلحة البلد، على الرغم من العوائد المحققة في نيجيريا حيث تعتبر ثاني أقوى اقتصاد في القارة، غير أن ذلك لم ينعكس ايجابا على المستوى المعيشي لأكبر بلد تعداد للسكان في إفريقيا.

## Rrésumé:

Les investissements directs étrangers constituent l'un des aspects les plus visibles de la mondialisation et l'instrument par lequel les entreprises multinationales font leurs activités. Ce phénomène contribue au développement du pays d'accueil, par l'amélioration des indicateurs économiques, sociaux, et politiques, ce qui rentre dans le cadre du développement du pays.

L'âme objective de l'étude est de montrer et d'expliquer l'effet des investissements directs étrangers sur les niveaux de développements de la Nigéria, l'étude a dévoilé l'insuffisance flagrante en terme de bonne exploitation du phénomène, cela est due aux corruptions et aux différentes crises politiques.